

الاتحاد الوطني: الدستور يقوم على التوافقية والتوازن وهو حتى الآن حكم جيد

الموسم الثاني  
للانصات المركزي

# المصدر

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28

الثلاثاء

2022/07/19

No. : 7677

## • ما من شيء تغير •

الموصل

بعد ٩٩ عاما من اتفاقية لوزان



## رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

## الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير  
**محمد شيخ عثمان**  
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

**دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم**  
**محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم**

الاشراف الفني

**شوقي عثمان امين**

الاشراف اللغوي

**عبدالله علي سعيد**

# في هذا العدد ....

## ○ العراق واقليم كردستان

- ثقل ومكانة الاتحاد الوطني مهم لتوازن القوى في العراق والاقليم
- الدستور يقوم على التوافقية والتوازن وهو حتى الآن حكم جيد
- جهود مثمرة للاتحاد الوطني من اجل الفلاحين الكرد
- النزاع في ملف النفط يؤجج العلاقات بين أربيل وبغداد
- الأنظار متجهة نحو البيت الكردي وتفاؤل بقرب تشكيل الحكومة الجديدة

## ○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- سعدي أحمد بيبره: بعد 99 عاما من اتفاقية لوزان ... ما من شئ قد تغير
- د.عادل عبد المهدي : عن تراجع "الديمقراطية"
- محمد السعيد إدريس : العراق رهن مفاجآت الصدر
- المحامي عمر عبدالرحمن: الرئيس لم يختر السكوت في معرض الحاجة الى البيان
- أزمة المياه العراقية التركية.. صراع طويل بين السيادة والنهر الدولي

## ○ المرصد التركي و الملف الكردي

- صلاح الدين دميرتاش:حان الوقت الآن لإظهار تلك الشجاعة
- امبرين زمان : الكرد في تركيا بين غياب السلام واستمرار حالة القمع
- فريدريكا خيردينك : لعبة الناتو وتركيا اعتداء على القيم الإنسانية
- د.محمد نور الدين: قلق كردي جماعي ... الخسارات تتكاثر

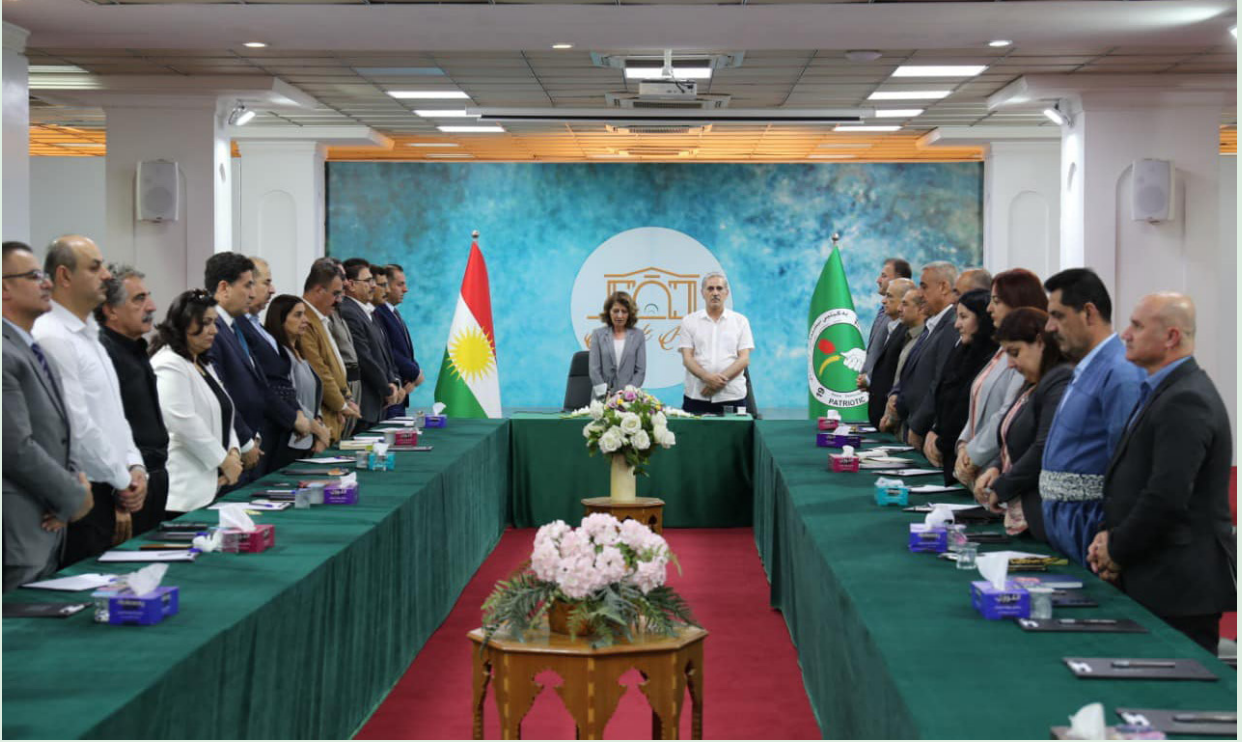
## ○ المرصد السوري و الملف الكردي

- الإدارة الذاتية تعلن حالة الطوارئ لمواجهة التهديدات التركية
- مظلوم عبدي: مواجهة الهجوم التركي لن يقتصر على منطقة محددة
- صالح مسلم: مستعدون للحوار مع الجميع حتى تركيا
- ما الذي يجري في الشمال السوري؟
- حسني محلي: بين التفاؤل والتشاؤم.. ماذا يريد إردوغان من الأسد؟

## ○ رؤى وقضايا عالمية

- الولايات المتحدة والتحديات في الشرق الأوسط ..خمس حقائق
- د. السيد ولد أباه: المعادلة الدولية على خطوط نظام متصدع
- تركي بن فيصل ال سعود: النظام العالمي يستلزم إعادة النظر
- عاطف الغمري: العالم في حرب لا يكسبها أحد
- بيل ايلمونت: كيف غير آبي اليابان
- محمد المحمود: قتل النساء.. أزمة الأود





## ثقل ومكانة الاتحاد الوطني مهم لتوازن القوى في العراق والاقليم

اجتمعت عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني المشرف على مراكز (السليمانية، جمجمال، شارزور، كرميان، ورابرين) شاناز ابراهيم احمد الاثنين ٢٠٢٢/٥/١٨، مع اعضاء المجلس القيادي في حدود المراكز بمدينة السليمانية.

وتحدثت شاناز ابراهيم احمد خلال الاجتماع بحضور عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي شالو علي عسكري، عن الاوضاع داخل الاتحاد الوطني ومكانة الاتحاد الوطني على ضوء اخر التطورات السياسية على مستوى اقليم كردستان والعراق والمنطقة، وخاصة علاقات الاتحاد مع القوى والاطراف السياسية في العراق واطليم كردستان وجهود رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني في بغداد حيث شددت على اهمية تعزيز ثقل ومكانة الاتحاد الوطني من اجل الحفاظ على توازن القوى في اقليم كردستان والعراق.

وفي جانب آخر من الاجتماع، جرى الحديث حول الخطوات التي يجب اتخاذها لاجراء تغييرات في المراكز بهدف التجدد وتنظيم شؤون الحزب بشكل افضل.

كما تم توضيح مقترحات المراكز حتى يكون لها دورها على مستوى مناطقها وان تعكس جهود المراكز مطالب جماهير شعب كردستان ومخلصي الاتحاد الوطني الذين كانوا دائما الداعم لهذا الحزب المناضل وسجلوا بدورهم في الثورة والانتفاضة النجاح للاتحاد الوطني.

وفي ختام الاجتماع، طرح المجتمعون ملاحظاتهم ومقترحاتهم واكدوا ضرورة ان يكون للاعضاء القيايين دورهم الرئيس في حدود مناطقهم والتنسيق والتعاون أكثر مع المراكز.



## الدستور يقوم على التوافقية والتوازن وهو حتى الآن حكم جيد

### لا يمكن أن نعود إلى المربع الأول

أكد ستران عبدالله مسؤول إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، أن الاتحاد الوطني لن يعود الى الوراء وسيبقى ثابتا على قدميه.

وقال ستران عبدالله خلال لقاء معه في برنامج شؤون عراقية والذي يبث عبر شاشة قناة المسرى، إن العملية السياسية مرت بمراحل متعددة منذ قرار الدستور، وبعد مرور نحو عقدين من الزمان هناك تغير في المزاج السياسي العراقي لكن بقي هناك شيء يعتد به العراقيون وهو العملية الدستورية وإجراء الانتخابات كل ٤ سنوات، تعثر العملية السياسية أدى إلى ان تكون هناك رغبة جماهيرية جامحة واستجابة من النخبة السياسية في العراق لاجراء انتخابات مبكرة وجرت العام الماضي.

وأشار إلى أن هناك في العراق أسسا دستورية والدستور الذي يعتبر عقدا سياسيا يعتد به لأن آباء العملية السياسية مثل الرئيس مام جلال والآخرين ساهموا في بناء عراق جديد ولا يمكن أن نعود إلى المربع الأول وهناك تطلعات جديدة يجب علينا التجاوب معها.

## ظهور تطلعات جديدة لا يعني أن ندمر ما موجود في العراق

وأضاف ستران عبدالله: أن ظهور تطلعات جديدة لا يعني أن ندمر ما موجود في العراق، فهناك أساس دستوري ويجب أن يكون للقوى السياسية الرئيسية رأي في العملية السياسية ومستقبل البلاد، نحترم

جميع التطلعات السياسية التي ظهرت والمفاهيم الجميلة التي جاءت بها لكن هذا لا يعني أن نتوقف ونهدم ما تم في العقدين الماضيين وأهمه الدستور الذي يقوم على التوافقية والتوازن وهو حتى الآن حكم جيد بين القوى السياسية.

وتابع ستران عبدالله، أن الانسداد السياسي خلال الأشهر الماضية نتيجة موضوعية وهو وقفة لازمة لكن هذا لا يعني أن ظهور كل تطلع سياسي جديد يعني أن نقضي على أساس العملية السياسية، والاتحاد الوطني الكردستاني اختار الجانب الصح وهو الجانب الذي يعني أن العراق الجديد يحترم استحقاقات الشعب العراقي، ومفهوم الاغلبية الوطنية لا يعني تجاهل كل ما تم تحقيقه طيلة السنوات الماضية.

### الاتحاد الوطني اختار التأكيد على الثوابت الوطنية

وفيما يتعلق بالتقارب بين الاتحاد الوطني والإطار التنسيقي وتأثيره على علاقات الاتحاد الوطني مع القوى الأخرى أوضح ستران عبدالله أنه حينما نقول إن الاتحاد الوطني اختار الجانب الصح فليس يعني أنه اختار جانب الإطار التنسيقي، لكن الاتحاد الوطني اختار التأكيد على الثوابت الوطنية وهو نفسه الذي يؤكد عليه الإطار التنسيقي، مشدداً على أن الاتحاد الوطني لم ولن يكون ضد القوى الأخرى بمجرد ان هناك اختلافاً في الرؤى، مؤكداً أن الاتحاد الوطني بتراث مام جلال والمبدأ التوفيقي اختار أن يكون على مسافة واحدة من جميع القوى ولا أن يكون طرفاً في خلاف شيعي شيعي وسني سني او حتى كردي كردي، وحتى الخلاف مع الحزب الديمقراطي هو خلاف في وجهات النظر ومتعلق بتطور العملية الديمقراطية وهو حالة صحية.

### لا يجب تجاهل مكتسبات الشعب الكردستاني تحت طائلة مفهوم الأغلبية الوطنية

وأشار ستران عبدالله إلى أن هناك قيماً وثوابت وطنية في العراق ولا يجب أن تشعر أي قوى بالتهميش، مشدداً على أنه لا يجب أن يكون هناك تجاهل لمكتسبات الشعب الكردستاني تحت طائلة مفهوم الأغلبية الوطنية ولا أن يكون هناك تجاهل للقوى السياسية المختلفة وجهودها في مقارعة الدكتاتورية فنحن نعتقد أن المفاهيم السياسية الجميلة التي هي أساس العملية السياسية يحق للجميع تبنيها.

ولفت ستران عبدالله إلى أن الطريق اليوم سالك أمام الاتحاد الوطني للعب دوره المنشود والمعهود، لافتاً إلى أن الاتحاد الوطني ومنذ سنة ونصف من إصلاحات وإعادة تنظيم صفوفه وما قام به من جهود ثورية ليكون هناك تقويم لأداء الاتحاد الوطني، لافتاً إلى تبني الاتحاد الوطني لمفاهيم جديدة هذا العام وهي تطلعات جيل الشباب وما يطلبه الحراك الشبابي.

## هناك خلافات عميقة فيما يتعلق بالاداء

وعن العلاقة مع الحزب الديمقراطي قال ستران عبدالله: ليس هناك حرب اعلامية مع الديمقراطي انما سجل اعلامي، مضيفا ان العلاقة بين الجانبين مرت بمراحل فيها مد وجزر وهناك تاريخ مشرف لكلينا فيما يتعلق بمكتسبات شعب كردستان والشعب العراقي، لكن هناك خلافات عميقة فيما يتعلق بالاداء، لافتا الى ان الخلافات التي كانت داخل الاتحاد الوطني أثرت على حضوره لكنه بقي مساهما في الاداء ولا يخاف من الاقرار بذلك او التهرب من مسؤولياته.

وأضاف ستران عبدالله: اننا لا نخفي الصراع الديمقراطي بيننا على رئاسة الجمهورية فهو اثر على العلاقة مع الحزب الديمقراطي، مشددا على اننا نرى ان رئاسة الجمهورية حق ديمقراطي والرئيس مام جلال اعطى قيمة عالية لرئاسة الجمهورية، ويعطي الحق في اننا ندير هذا الملف أفضل من الآخرين، لافتا الى ان هناك تقارب بين الجانبين فيما يتعلق بقانون النفط والغاز، مشددا على ان مفهوم الاتحاد الوطني ان النفط والغاز ملك للشعب العراقي والكردستاني ولا يجب ان يكون هناك عثرات في هذا الملف ويجب ان يدار بطريقة يحقق الرفاهية لا ان يسبب الأزمات.

## نظام الادارتين لم و لن يكون خيار الاتحاد الوطني

وعن المخاوف من ذهاب اقليم كردستان الى نظام الادارتين، شدد ستران عبدالله على انه لن يكون هناك ذهاب الى هذا الخيار ولم يكن خيار الاتحاد الوطني في السابق ولن يكون خياره مستقبلا، معربا عن اعتقاده ان ما مر به الاقليم من عثرات سيكون سدا منيعا للتوجه الى هذا التفكير فإدارة اقليم كردستان دستورية ولا يمكن الذهاب الى الادارتين وانهاء الفيدرالية.

وعن الحوارات مع الحزب الديمقراطي بشأن رئاسة الجمهورية، شدد ستران عبدالله على انه لم يطرأ جديد في هذا الصدد، مشددا على هناك حوارات فيما يتعلق باقليم كردستان واجراء الانتخابات وتعزيز دور الاقليم في العراق، ومواقف سياسية موحدة تجاه بغداد.

وعن مواقف الاحزاب الكردستانية الاخرى تجاه اوضاع الاقليم اوضح ستران عبدالله ان هناك تقاربا بين الاحزاب الكردستانية وجميعها متفقة على ضرورة ان تكون للانتخابات المقبلة جدوى وتحديث تغييرا وفق التطلعات والمفاهيم الجديدة.

## تعزيز مكانة الاتحاد الوطني في الاقليم والعراق لتعزيز الديمقراطية

وعن مستقبل الاتحاد الوطني قال ستران عبدالله: لن يكون هناك تراجع لدى الاتحاد الوطني لا في القيادة ولا القاعدة الشعبية، مشددا على انه لن تكون هناك عودة الى الوراء وهناك تعزيز لمكانة الاتحاد الوطني في الاقليم والعراق لتعزيز الديمقراطية، مؤكدا ان هذا التقدم سيستمر للأمام وسيكون هناك اتحاد وطني جديد ثابت على قدميه فيما يتعلق بماضيه وتطلعه للمستقبل.





## جهود مثمرة للاتحاد الوطني من اجل الفلاحين الكرد

أعلن عضو في مجلس النواب، ان كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني كان لها دور مهم ومؤثر في إيقاف العديد من القرارات ضد الفلاحين الكرد والاستيلاء على اراضيهم في المناطق المستقطعة، فضلا ان صرف قسم كبير من قروض الحنطة في السنوات الماضية للفلاحين كان بفضل كتلة الاتحاد الوطني. وقال النائب في مجلس النواب الدكتور كيلان قادر لـ PUKmedia الاحد، ان رئيس واءعضاء كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب في اللجان المختلفة، بما فيها لجنة الزراعة، كانوا متعاونين في اعادة حقوق الفلاحين وایقاف تلك القرارات ضد الفلاحين الكرد والاستيلاء على اراضيهم في المناطق المتنازع عليها. وازاف، أن آخر جهود الاتحاد الوطني عن طريق رئيس كتلة الاتحاد الوطني وممثلي كركوك في الكتلة في البرلمان كان الاجتماع مع قائد التنسيق في كركوك وتوضیح انهم ضد اي قرار لا یخدم حقوق الفلاحين الكرد.

واشار قادر الى انه بفضل جهود كتلة الاتحاد الوطني تم استلام القروض القديمة للفلاحين وقيمتها ٣٠٨ مليارات دينار والتي كان من المفترض صرفها في الاعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦، الا انه بسبب بعض المعوقات السياسية والاقتصادية تم تأخيرها لفترة طويلة.

PUKmedia\*



## النزاع في ملف النفط يوجب العلاقات بين أربيل وبغداد



\*وكالة فرانس برس

عاد النفط وإيراداته ليشكّل موضع خلاف بين الحكومة الاتحادية العراقية وإقليم كردستان، فيما تهدد هذه التوترات الحالية الناجمة عن مناوشات سياسية لامتناهية، بإضعاف رغبة المستثمرين الأجانب بالتوجه إلى العراق. ومنذ مطلع العام، تجلّى توتر العلاقات بين إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي، وبغداد، في القضاء. وترى أربيل أن الحكومة المركزية تسعى إلى وضع يدها على ثروات الاقليم النفطية، فيما تطالب بغداد بأن يكون لها كلمتها في إدارة الموارد النفطية التي تستخرج من كردستان. ويعدّ العراق ثاني أكبر الدول النفطية في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وهو يصدر ما معدّله ٣,٣ ملايين برميل من النفط الخام في اليوم. أما كردستان، فتنتج في اليوم أكثر من ٤٥٠ ألف برميل. ويتعذر فهم هذا الخلاف بين الطرفين من دون العودة إلى الأزمة السياسية التي تشلّ العراق منذ الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. ويعجز الزعماء السياسيون في الإقليم كما في بغداد عن الاتفاق على اسم رئيس جديد للحكومة ورئيس للجمهورية. يرى الباحث بلال وهاب من The Washington Institute for Near East Policy أنه «بالنسبة لملف النفط، فإنّ كل طرف من الطرفين يستخدم أسلوب الجزرة والعصا، وذلك يعتمد على الجو السياسي السائد». ويضيف «حينما كان هناك اتفاق سياسي، لظمت المحاكم الصمت. والعكس حدث حينما بدأت الخلافات». في شباط/فبراير، أمرت المحكمة الاتحادية العليا في بغداد إقليم كردستان بتسليم النفط المنتج على أراضيه إلى الحكومة المركزية، مانحةً بغداد الحقّ في مراجعة العقود النفطية مع الإقليم وإلغائها. واعتبرت المحكمة الاتحادية أن قانوناً أقر في كردستان العام ٢٠٠٧ لتنظيم قطاع النفط والغاز، مخالف للدستور. ومذّك، تحاول الحكومة العراقية تطبيق هذا القرار.

«سمعة»

وبناء على دعوة مقدّمة من وزارة النفط العراقية، ألغت محكمة في بغداد مطلع تموز/يوليو أربعة عقود بين إقليم كردستان وشركات كندية وأمريكية وبريطانية ونرويجية. ويحتمل كذلك أن يطال الإلغاء ثلاث شركات أجنبية أخرى، التي يتوقّع أن تحسم القرار بشأنها المحكمة نفسها، كما

حذر مسؤول كبير في قطاع النفط في بغداد في حديث مع وكالة فرانس برس، مفضلاً عدم الكشف عن هويته. يعتبر الخبير الاقتصادي في Middle East Economic Survey (MEES) يسار المالكي من جهته أنه «حينما تقوم بغداد بطرد الشركات النفطية الأجنبية من كردستان العراق، فإن ذلك لا يعطي العراق صورة البلد المنتج الهام للنفط، المرغَّب بالاستثمارات الأجنبية».

ويريد إقليم كردستان فتح الباب أمام التفاوض من أجل أن يحافظ على استقلاله في مجال النفط. ويعمل على إنشاء شركتين معنيتين باستكشاف النفط وتسويقه، تعمل بالشراكة مع بغداد، وتم عرض هذا المقترح على الحكومة الاتحادية وفق متحدث باسم الحكومة المحلية في أربيل.

لكن الإقليم باشر مطلع حزيران/يونيو تحركين في القضاء، إحداهما يستهدف وزير النفط العراقي إحسان اسماعيل، الذي تتهمه أربيل بمحاولة «ترهيب» الشركات الأجنبية العاملة في كردستان وفق بيان.

ويرى بلال وهاب أن الطرفين لا يدركان إلى أي مدى «يضران بالسمعة العامة لقطاع الطاقة العراقي». ويضيف أن «وضع حرمة العقود محط تساؤل... يضيف مخاطر قانونية على مخاطر أخرى تنظيمية ومتعلقة بالحكومة يعاني منها العراق»، معتبراً أن الخلاف بين الطرفين «ينفر استثمارات أجنبية يحتاج إليها العراق بشدة».

وفي انتصار لبغداد، أعلنت شركات شلمبرجيه Schlumberger وبيكرهيوز Baker Hughes وهالبرتون Halliburton بأنها لن تقدم «على مشاريع جديدة في إقليم كردستان امتثالاً لقرار المحكمة الاتحادية». وأضافت أنها «الآن في طور تصفية وإغلاق المناقصات والعقود القائمة».

## «تسوية»

وتشهد العلاقات بين بغداد وإقليم كردستان الذي يتمتع بحكم ذاتي منذ العام 1991، تقلباً مستمراً. نظرياً، كان يفترض على إقليم كردستان أن يسلم 250 ألف برميل من النفط في اليوم ليتم تصديرها من بغداد، مقابل حصة من الموازنة العامة تدفع كرواتب للموظفين الحكوميين ونفقات أخرى. لكن أربيل لم تسلّم النفط قط، والمدفوعات من بغداد لم تكن منتظمة

واستهدفت هجمات صاروخية، لم تتبناها أي جهة، في الأسابيع الأخيرة مواقع نفطية أو غازية في الإقليم. ويرى خبراء في ذلك محاولة لوضع مزيد من الضغط على الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتولى السلطة في أربيل، على اعتبار أن الخلاف في ملف النفط مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمة السياسية.

ويسعى الحزب الديمقراطي الكردستاني، المتحالف مع رجل الدين الشيعي النافذ في العراق مقتدى الصدر، إلى أن يحصل على منصب رئاسة الجمهورية الذي يتولاه عادةً خصومه السياسيون من الاتحاد الوطني الكردستاني.

ويشرح يسار المالكي أن «تسلسل الأحداث يظهر أن هذه الأزمة بدأت حينما تقرب الحزب الديمقراطي الكردستاني من التيار الصدري، بمواجهة الإطار التنسيقي المدعوم من إيران»، في إشارة إلى تحالف يجمع عدة أحزاب شيعية. لكن «العراق بلد قائم على التسويات»، وفق المالكي.

ومن أجل إنهاء الخلاف النفطي مع أربيل، يرى المالكي أن الحل الأمثل هو «اتفاق سياسي» يضمن اعتماد بغداد قانوناً «مرناً» ينظم إدارة ملف النفط. ويضيف الخبير أنه «بانتظار تحقق ذلك، سيبقى قرار المحكمة الاتحادية العليا بمثابة سيف مصلت بالنسبة لكردستان».



## الأنظار متجهة نحو البيت الكردي وتفاؤل بقرب تشكيل الحكومة الجديدة

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

عقد رئيس مجلس النواب ونائبه اجتماعاً، الاثنين ١٨ تموز ٢٠٢٢، مع رؤساء الكتل النيابية؛ لبحث أهم المواضيع المتعلقة بأعمال المجلس، وعقد جلساته، وإكمال الاستحقاقات الدستورية، وأولويات مشاريع القوانين خلال الفصل التشريعي الحالي.

وتقرّر خلال الاجتماع بحسب بيان لرئاسة مجلس النواب:

١. المضي بتشريع جملة من مشاريع القوانين الموجودة في أروقة المجلس، التي تمسّ المواطنين واحتياجاتهم، وبحسب الجدول المرفق مع البيان.
٢. إكمال الاستحقاقات الدستورية، وبما ينسجم مع متطلبات المرحلة وتحدياتها. وبناءً على طلب نائب الرئيس شاخوان عبدالله والقوى الكردية، ومن أجل أن تكون هناك مساحة من الوقت للوصول إلى تفاهم بينها؛ تم تحديد اجتماع ثانٍ لرؤساء الكتل النيابية يوم الخميس المقبل؛ لبحث ما توصلت إليه القوى الكردية بهذا الصدد.
٣. جلسات المجلس للفصل التشريعي الثاني/ السنة التشريعية الأولى تبدأ في الأسبوع المقبل، وبواقع ثمانية جلسات شهرياً، وسيُعلن جدول أعمالها لاحقاً.

### «مجلس النواب ينتخب رئيس الجمهورية الاسبوع المقبل»

من جهته أعلن رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني هريم كمال آغا ان انتخاب رئيس الجمهورية سيتم خلال الاسبوع المقبل.



وقال هريم كمال آغا في حديث لـ PUKmedia، ان الاجتماع الذي عقد بين هيئة رئاسة مجلس النواب ورؤساء الكتل النيابية اليوم كان لتحديد موعد لعقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية لكن نائب رئيس المجلس لم يؤيد تحديد الموعد خلال اجتماع اليوم.

وأضاف أن الاجتماع قرر عقد اجتماع آخر يوم الخميس المقبل بين رئاسة مجلس النواب ورؤساء الكتل لتحديد موعد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، مشيراً الى انه من المؤكد سيتم انتخاب رئيس الجمهورية خلال الاسبوع المقبل. وتابع رئيس كتلة الاتحاد الوطني قائلاً بان مجلس النواب سيستأنف جلساته خلال الاسبوع المقبل، واتفقت هيئة رئاسة المجلس ورؤساء الكتل النيابية على ادراج مشاريع قوانين تهتم حياة المواطن على جداول أعمال جلسات المجلس المقبلة.

## الاتحاد الوطني لم ولن يكون عائقاً أمام مساعي تشكيل الحكومة

بدورها أكدت مسؤولة تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني في العاصمة بغداد رابحة حمد، أن "الاتحاد الوطني يلعب دوراً إيجابياً ويبدل قصارى جهده من أجل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء والأطراف السياسية للوصول إلى تشكيل حكومة تخدم مطالب و تطلعات العراقيين".

وقالت حمد في تصريح الإثنين، إن "الاتحاد الوطني يصر على حصول التوافق بين الأطراف السياسية لتجاوز الأزمات وإن رؤيته واضحة لحل المشاكل والخلافات الدائرة منذ ما قبل الإنتخابات وما بعدها".

وتابعت "أن الاتحاد الوطني يعمل من أجل لم الشمل بين الأطراف للوصول إلى تشكيل حكومة تخدم مطالب وتطلعات العراقيين، فضلاً عن إيجاد حلول ناجعة للمشاكل المستعصية بين الإقليم والحكومة المركزية من خلال إصدار قانون النفط والغاز." موضحة أن "الاتحاد الوطني لم ولن يكون عائقاً أمام مساعي تشكيل الحكومة الجديدة بل أنه لم يدخر جهداً لحل الأزمات والخلافات بين الأطراف السياسية".

## «نحترم قرار الاطار التنسيقي»

ويؤكد النائب كاروان يارويس مقرر كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب، ان اختيار رئيس وزراء جديد، هو من حق الاطار التنسيقي، ويوضح لـ PUKmedia: ان الاتحاد الوطني الكردستاني يحترم قرار الاطار التنسيقي بشأن المنصب.

ويرى يارويس، ان جهوداً حثيثة تبذل من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني ورئيسه بافل جلال طالباني بهدف لملمة الاطراف السياسية والتوصل الى اتفاق خلال الايام المقبلة.

## «الفوضى في العراق نتيجة طريقة حكم البلد التي يجب أن تتغير»

هذا وأكد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني شيركو ميرويس، الاثنين، أن الطريقة التي تتم بها إدارة العراق أكل الدهر عليها وشرب، وفيما أعتبر أن ما نشهده من فوضى هي إفرازات تلك الطريقة، أشار إلى أن تغيير نظام الحكم أفضل السبل للخروج من هذا المأزق، لافتاً إلى أن فتنة كبيرة ترتبص بالعراق وأجندات خفية متنوعة أفسد وضع البلد. وقال مير ويس، إن "الجهات السياسية العراقية لاتقدم تنازلات للبعض، فكل يطمح للحفاظ على مكانته وثقله بعد تشكيل الحكومة، لأن فكرة التداول السلمي للسلطة بين تلك الجهات معدومة وهناك نوايا للقضاء على بعض"، موضحاً أن "الطريقة التي تتم بها إدارة العراق أكل الدهر عليها وشرب ما أسفرت عما نشهده من فوضى، والحل الأمثل لذلك

هو التفكير في تغيير نظام الحكم، نظراً لإخفاق الدستور في تلبية رغبات أي من المكونات، وفيما الأطراف الشيعية في تنازع مستمر فيما بينها، كيف بالجانب الكردي تسليم مصيره لتلك القوى، وكيف بالسنة الاطمئنان على مستقبله، ولهذا من الأفضل البحث عن طرق أخرى لإدارة الحكم في البلد.

وأشار مير ويس وهو نائب سابق أيضاً إلى "بدء مساعي تشكيل الحكومة بعد تسعة أشهر من الانتخابات، فيما هناك من يسعى لتأليب الوضع وإذكاء النار، والأطراف السياسية متخاصمة فيما بينها أكثر من أي وقت مضى والثقة معدومة بينها، ولا أحد يضمن استمرار الحكومة لسنة واحدة"، مؤكداً أن على "الدول المجاورة والولايات المتحدة وأوروبا إخراج العراق من هذه الأزمة، وإلا فنييران الحرب الأهلية لو اندلعت في العراق ستأتي على الدول المجاورة أيضاً".  
وفيما يخص انسحاب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر من العملية السياسية أوضح مير ويس أن "الصدر لم ينسحب، الصدر يبقى هو سواء أكان في البرلمان أم خارجه، وبإمكانه خلق المشاكل والبلبله متى ما أراد، بالصلاة الموحدة أم التظاهرات"، محذراً من مغبة التهاون "مع الصدر وإدارة العراق من دونه".

## الاطار التنسيقي: ذاهبون مع مرشح الاتحاد الوطني

ويوضح، عائد الهلالي عضو الاطار التنسيقي لـ PUKmedia: ان الاطار التنسيقي يعمل للوصول الى اتفاق بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بشأن منصب رئيس الجمهورية، ويؤكد، ان الاطار سيذهب مع مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني في حال تكرر سيناريو ٢٠١٨.  
ويبين، ان هذا الاسبوع يشهد خطوات سريعة واجتماعات صوب تشكيل حكومة جديدة، وانعقاد جلسة مجلس النواب، بوجود ضغوطات خارجية وداخلية لتوحيد البيت الكردي.  
ويؤكد الهلالي أن رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، بافل جلال طالباني، ركيزة اساسية ووجوده في العاصمة بغداد، ضروري ومهم جدا للمضي بالعملية السياسية، وخوض مباحثات واجتماعات تشكيل حكومة جديدة خاصة وان الاطار التنسيقي اعلن انه في اجتماع مفتوح لتسريع الخطوات بما يتطلب تواجد الشركاء في الاجتماعات.

## التوافق هو الأفضل في هذه المرحلة

ويؤكد المحلل السياسي علي البيدر ان القوى السياسية لا تكثرث للشعب العراقي، مشددا على ان التوافق هو الأفضل في هذه المرحلة.

وقال البيدر في حديث لـ PUKmedia، ان الاسراع في انتخاب رئيس الجمهورية يعتمد بشكل اساس على التوافق بين الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وعدم حصول التوافق يجعل المكون الشيعي في حالة استرخاء لذلك يفترض بالکرد ان يخرجوا الجميع ويقدموا مرشحا واحدا ويطلبوا من المنظومة السياسية والكتل النيابية عقد جلسة لإنتخاب رئيس الجمهورية مهما كان الثمن، مضيفا «اليوم نجد تراخيا من القوى الشيعية في اختيار رئيس الوزراء لان الكرد لم يختاروا رئيس الجمهورية، وكما هو معروف دستوريا فإن تكليف مرشح رئاسة الوزراء يأتي من قبل رئيس الجمهورية المنتخب وهذا لم يحصل حتى الآن».

وعن اجتماع هيئة رئاسة مجلس النواب مع رؤساء الكتل النيابية، قال البيدر ان «عدم وصول قادة الكتل النيابية في اجتماع اليوم مع رئاسة مجلس النواب يدل على أن المنظومة السياسية لا تكثرث لواقع الشارع العراقي الذي يعاني الكثير من الازمات وتأخر تشكيل الحكومة عطل الكثير من القرارات السياسية والادارية».

وشدد البيدر على ان «الافضل في هذه المرحلة الوصول الى توافق ضمني داخل المكونات وتوافق جمعي لإكمال

الاستحقاقات الدستورية والانتخابية والظهور امام الشعب العراقي بشكل أفضل، فربما ان تساهم هذه الخطوة بالتكفير عن الاخطاء السابقة للكتل والقوى السياسية».

## تفاؤل بقرب تشكيل الحكومة الجديدة

ويرى سياسيون أن تشكيل الحكومة بات قريباً جداً، على الرغم من المشكلات التي تتصدر المشهد السياسي العراقي بشأن الائتلافات وتشكيل الحكومة.

وقالت عضو مجلس النواب عن كتلة الصادقون النيابية، زينب الموسوي لصحيفة «الصباح»، إن «هناك اختلافاً في وجهات النظر وليس أكثر داخل الإطار التنسيقي ولا يوجد أي انشقاق بين قواه، كون المباحثات مستمرة للوصول لشخصية رئيس وزراء تكون جديرة بالثقة وليست ضعيفة لقيادة البلد إلى بر الأمان».

وأضافت، أن «الإطار التنسيقي خلال اجتماعاته المستمرة؛ حدد معايير ثابتة لاختيار رئيس للحكومة من أجل إدارة البلاد في المرحلة المقبلة، واشترطت هذه المعايير ضرورة أن يكون المرشح لمنصب رئيس الوزراء شخصية مقبولة من مرجعية النجف وغير مدان بتهم الفساد وغير مشمول بقانون المساءلة والعدالة وأن يكون مخلصاً للعراق وشعبه». وأوضحت أن «قوى الإطار التنسيقي ستعلن قريباً عن اسم المرشح لمنصب رئيس الوزراء بعد تصويت البرلمان على مرشح الأحزاب الكردية لمنصب رئاسة الجمهورية العراقية».

في غضون ذلك، كشف المتحدث باسم ائتلاف دولة القانون بهاء النوري، عن مشاركة جميع النواب عن المكون الشيعي بضمنهم النواب المستقلين في جلسة اختيار رئيس الوزراء المقبل، مرجحاً حسم المسألة خلال الـ ٤٨ ساعة المقبلة.

وقال النوري: إن «قادة الإطار التنسيقي لم يطرحوا أنفسهم كمرشحين لرئاسة الوزراء رغم التصريحات الإعلامية»، وأضاف «أننا نرجح اتفاق القوى الكردية لحسم مرشح رئيس الجمهورية قبل جلسة البرلمان بعد وجود بوادر انفراج في الأزمة بين الأحزاب الكردية».

وكشف النائب عن ائتلاف دولة القانون ضرغام المالكي، عن حسم الإطار التنسيقي لمسألة اختيار رئيس الوزراء المقبل بنسبة ٩٧٪، مبيناً أن دعوة رئاسة مجلس النواب لعقد اجتماع لجميع القوى السياسية مؤشراً على انتهاء أزمة الرئاسة.

## الفتح: الإطار يتفق على تقديم ثلاثة مرشحين لرئاسة الوزراء

كشف تحالف «الفتح» (أبرز القوى المنضوية في الإطار التنسيقي) عن ترشيح ثلاثة أسماء من الإطار لمنصب رئيس الوزراء، مؤكداً أن جلسة انتخاب رئيس الجمهورية ستؤجل إلى الأسبوع المقبل بناء على طلب من القوى الكردية. وقال عضو تحالف «الفتح»، محمود الحياتي في تصريح لشبكة «الساعة» يوم الاثنين، إن «الإطار التنسيقي اتفق على تقديم ثلاث شخصيات لمنصب رئيس الوزراء، وهم: قاسم الأعرجي (مستشار الأمن الوطني الحالي)، ومحمد شياع السوداني (وزير العمل والشؤون الاجتماعية السابق)، وطارق نجم (القيادي في حزب الدعوة ومدير مكتب رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي)».

ورجح الحياتي أن «يحظى مرشح الإطار قاسم الأعرجي بمنصب رئيس الوزراء المقبل، كونه الشخصية الأكثر مقبولية لدى القوى السياسية الأخرى، كما أنه يحظى بتوافق داخلي وإقليمي ودولي».

وأضاف أن «قوى الإطار ستقدم أحد المرشحين الثلاثة لمنصب رئاسة الوزراء خلال الأيام القليلة القادمة، وربما خلال



الساعات الـ ٤٨ المقبلة».

وبشأن انتخاب رئيس الجمهورية، قال الحياي، إن «القوى الكردية طلبت تأجيل جلسة البرلمان المقرر عقدها في العشرين من الشهر الجاري لانتخاب رئيس الجمهورية، إلى الأسبوع المقبل».

وأشار إلى أن «طلب التأجيل من الجانب الكردي يأتي لمواصلة المباحثات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني لحسم مرشح الكرد للمنصب والذي لم يحسم لغاية الآن».

وفي وقت سابق، أكدت عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون عالية نصيف إن الائتلاف متمسك بترشيح المالكي لمنصب رئيس الوزراء، رغم التسريبات الصوتية المنسوبة له.

وتعكس تلك التصريحات عدم حسم قوى الإطار التنسيقي موضوع مرشح رئيس الوزراء لغاية الآن.

## رائد فهمي: نشك بتشكيل الحكومة قريباً.. وحظوظ الكاظمي بولاية ثانية كبيرة

من جانبه شكك، رائد فهمي السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي، بالانباء والتصريحات التي تتحدث عن «تشكيل الحكومة العراقية قريباً»، معقبا «لكن هذا الامر ليس مستحيلاً». منبها الى ان «التجاذبات والتقاطعات بين اطراف الاطار التنسيقي هي من ستؤخر تشكيل الحكومة والاتفاق على من سيت رأس هذه الحكومة». معبرا عن اعتقاده بان «حظوظ بقاء مصطفى الكاظمي في منصبه، رئيسا للوزراء، لولاية ثانية كبيرة».

وقال فهمي لشبكة روداو الاثنين، ان «الشروط التي وضعها زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، حول مواصفات الحكومة القادمة اضافت الكثير من التعقيدات وفرضت المزيد من التعارضات داخل الاطار التنسيقي الذي من الصعب ان يتجاوز هذه الشروط والا سيضعهم في صدام او خلاف مع التيار الصدري وهم في غنى عنها».

واضاف فهمي قائلاً ان: «الاطار التنسيقي يحتاج تكليف شخص يرضي اطراف الاطار، وان يحوز على مقبولة العراقيين وليس مستفزاً لاي طرف سياسي وان اختياره لا يشكل نصراً لاي طرف على حساب الاطراف الاخرى، يعني ان لا يحسب اختيار هذا الشخص او ذاك انتصاراً للاطار التنسيقي على حساب التيار الصدري ويؤدي الى استفزاز الثاني». منبها الى «اهمية ان ينال المرشح برئاسة الحكومة القادمة، اضافة الى قبول العراقيين، مقبولة من قبل الاطراف الاقليمية والعربية، الخليجية خاصة، والغربية».

واوضح سكرتير الحزب الشيوعي العراقي بان «اذا رشح الاطار التنسيقي شخصاً من احد اطرافه لرئاسة الحكومة فلن يحصل على موافقة التيار الصدري، يضاف الى ذلك ان الكرد حتى الان لم يتفقوا على مرشح لرئاسة الجمهورية، وهذا يعقد الموقف كثيراً على الاطراف التي تتحدث عن تشكيل الحكومة قريباً».

ولفت فهمي الى ان «الاطار التنسيقي يتحدث عن تشكيل حكومة خدمية، ويبدو هذا مجرد شعار لان تشكيل حكومة خدمية يعتمد على شخص رئيس الحكومة ومؤهلاته وامكانياته، وبعثقادنا ان اي رئيس حكومة سيأتي الان سيقول: أنسوا موضوع محاربة الفساد ولنقم بتحديد او محاصرة الفساد، ذلك لان منظومات الفساد انتشرت واستشرت داخل الوزارات وهي من تفرض ارادتها ومن الصعوبة جدا محاربتها في ظل الاوضاع الراهنة».

وقال فهمي: «أشك كثيراً بان يكون رئيس الحكومة القادمة قويا ليوقف ضد الفساد، ذلك لان اختياره سيتم وفق المحاصصات والتوافقات وهناك مصالح مشتركة ومتبادلة وصلاحيات رئيس الحكومة لا تسمح له بمحاربة الفساد والتضحية بمصالح الاحزاب التي اوصلته الى منصبه، بل سيعمل على الحفاظ على مناصب ونفوذ هذه الاحزاب والا سيتعرض للتجاذبات التي تضعف موقعه». مضيفاً: «لا سيما وان الكرد غير متحمسين لسرعة تشكيل الحكومة ومحمد الحلبوسي، رئيس مجلس النواب، ليس مستعجلاً عليها».

وأكد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي بان «المطلوب اليوم ليس الاستعجال بتشكيل الحكومة، بل ان تاتي حكومة تشتغل على التغيير، وهذا هو المعيار الحقيقي»، مشيرا الى ان «الانتفاضة التشريعية ومطالب الشعب العراقي قبل الانتخابات، طالبت بالتغيير، والبلد والشعب بحاجة الى تغيير حقيقي، وهذا ما خلق فجوة بين الشعب العراقي والطبقة الحاكمة، وان التحالف الثلاثي الذي كان التيار الصدري احد اطرافه، بالاضافة الى تحالف عزم بزعامة الحلبوسي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود بارزاني، كان قد قرر التغيير، لكن هناك من يريد اعادة انتاج التجارب السابقة وتعميق الأزمة والتكريس للمحاصصة والتوافقية التي لا تنسجم مع التغيير». و اضاف قائلا: «نحن نحكم على اي حكومة بقدر اقتران اعمالها ومنجزاتها بالتغيير، اي حكومة يجب ان تتشكل في ظل القاعدة الشعبية الكبيرة ووفقا لشرعيتها ودستوريتها. والحكومة القادمة اذا تشكلت وفق المشروعية السياسية هي نتاج برلمان لا يمثل سوى 10٪، وهي نسبة المصوتين في الانتخابات الاخيرة، التي جرت في 10 تشرين الاول 2021»، مشيرا الى ان «الاحداث ستفرض الى حل مجلس النواب، والا فان الحكومة القادمة ستعيش فترة صعبة للغاية وقدرتها ستكون محدودة».

وحول مقترح حل مجلس النواب، قال فهمي: «ان حل مجلس النواب ليس هدفا بحد ذاته، فالانتخابات كان الغرض الرئيس منها هو احداث التغيير، ونحن قلنا واعلنا بان الانتخابات المبكرة لن تحدث التغيير المنشود بسبب مشاركة وسيطرة ذات الاحزاب والوجوه عليها واستخدام المال السياسي في ظل السلاح المنفلت، ولهذا قاطعناها، وحل البرلمان هو حل دستوري وسلمي للارادة الراهنة».

وحذر فهمي من ان «الامور قد تذهب الى مواجهات مسلحة بسبب التسريبات الصوتية الاخيرة التي اسندت الى نوري المالكي، بغض النظر عن صحتها ام لا، فان اجوائها ومضامينها زادت من الاحتقان والتوتر وليست هناك اية ضمانات بعدم الاحتدام اذا استمرت الازمة»، مشيرا الى ان «انسحاب التيار الصدري من مجلس النواب والعمل السياسي نقل الصراع من البرلمان الى الشارع، واذا بقي الانسداد السياسي على حاله، واستعجل الاطار التنسيقي تشكيل الحكومة فسوف يستفز التيار الصدري، وهو الكتلة الفائزة في الانتخابات ومن الناحية المشروعية فان التيار الصدري مع حليفه، سيادة والديمقراطي الكردستاني، كان يجب ان يشكل الحكومة خاصة وان عدد اعضائهم في البرلمان كان 180 نائبا».

واوضح بان «النواب الذين صاروا بدلاء عن نواب التيار الصدري المستقيل من البرلمان هم من هوية سياسية مغايرة وليس من ذات الهوية، ولا يمكن ان يتم تشكيل حكومة قوية ومستقلة على هذه القاعدة او التعويل عليها بانها ستنجز الكثير في ملف التغيير، وان البرلمان الحالي لن يستطع الدفاع عن مثل هذه الحكومة كونه لا يعكس آراء الناس، لهذا نقول ان حل البرلمان يجب ان يرافقه تغييرات، فالبرلمان الحالي لا يستطيع ان يمنع المال السياسي او يطالب بمحاسبة قتلة المتظاهرين او ان يحفظ السلاح بيد الدولة».

وفيما اذا يعتقد ببقاء مصطفى الكاظمي لولاية ثانية في رئاسة الوزراء، قال رائد فهمي، سكرتير الحزب الشيوعي العراقي: «بالتاكيد ان هناك اطرافا في الاطار التنسيقي لن يرشحوا الكاظمي لرئاسة الحكومة القادمة، ليس لاسباب وطنية بل طمعا بالسلطة والحفاظ على مصالحهم، والوقائع تؤكد بان رئيس الوزراء الحالي يحظى بمقبولية محلية وعربية، خليجية خاصة، واقليمية، وبالذات ايران، ودولية وهؤلاء يريدون بل يعملون على بقاءه في رئاسة الحكومة لولاية ثانية»، منبها الى ان: «محليا لم يُغضب الكاظمي الاطراف السياسية وان كان قد حجم بعض الشيء الحشد الشعبي، وحاز على رضا بقية الاطراف بالحفاظ على توزيع مسؤولياتهم داخل الحكومة، لكن اطراف الاطار التنسيقي يخشون من تمدد اكبر للتيار لصدري في عهده، واذا بقي في السلطة قد يؤثر على مواقع الاطار التنسيقي».

وخلص رائد فهمي الى ان «الكاظمي ليس رجل ازمات بل عمل على اطفاء واحتواء الكثير من الازمات، وهو بحاجة الى قوة داعمة كي يحقق بعض التغييرات القادر عليها، وربما بقاءه في موقعه وبدعم من التيار الصدري واطراف اخرى

في العملية السياسية، ناهيك عن الدعم العربي والاقليمي والدولي، سيمنحه الدعم لاحداث التغيير، لهذا ارى ان حظوظه بالبقاء كبيرة».

## المستقلون يريدون مقعد الزاملي

وقد أعلنت جهات نيابية مستقلة ترشيح إحدى شخصياتها لمنصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب الذي كان يشغله المستقل حاكم الزاملي.

وقال النائب المستقل، الدكتور حميد الشبلاوي لصحيفة «الصباح»، إن «مبادرة المستقلين مازالت قيد التداول وستشهد هذا الأسبوع بوادر أمل»، مبيناً أننا «كمستقلين لن نتحالف، وهذا قرارنا منذ البداية، ومازالت بوصلتنا باتجاه المعارضة البناء ودعم المشاريع التي تخدم المصلحة العامة، وضمن القانون سنعارض كل المشاريع التي لا تخدم المصلحة العامة سواء على المستوى التشريعي أو في الحكومة التنفيذية». وبين أن «هناك بوادر أمل في تشكيل الحكومة في الفترة المقبلة القريبة، ولن يشارك المستقلون في الحكومة في أي وزارة ضمن استحقاقنا، وسيكون وجودنا في مجلس النواب مكرساً للعمل الرقابي والتشريعي فقط».

ولفت الشبلاوي إلى أن «هناك بوادر أمل في أن تكون حصة النائب الأول من نصيب المستقلين حتى نتمكن من العمل النيابي داخل مجلس النواب، وسيكون للمستقلين في رئاسات اللجان دور حقيقي إضافة إلى منصب النائب الأول»، وأشار إلى أن «اللجان المميزة والمهمة التي يسعى لها المستقلون ليكون دورهم فاعلاً فيها هي لجان (النزاهة والأمن والدفاع والتعليم والصحة والقانونية)».

## «العراق يدخل مرحلة جديدة من أزمتة السياسية»

على صعيد متصل وتحت العنوان أعلاه، كتب راويل مصطفى، في صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية، حول استعصاء الاتفاق على مرشح يت رأس حكومة العراق. وجاء في المقال:

في المستقبل القريب، سيحاول البرلمان العراقي الخروج من فترة طويلة من عدم اليقين السياسي. فمنذ ما يقرب من تسعة أشهر، لم تتمكن البلاد من تشكيل حكومة. لم يحقق خروج السياسي الشيعي المؤثر مقتدى الصدر وأنصاره من البرلمان قبل شهر أهدافه المعلنة، وهي المساهمة في الإسراع بتشكيل مجلس الوزراء. فالسياسيون الذين بقوا في البرلمان لم يتمكنوا من إيجاد مخرج من المأزق السياسي. بل، وتلاحظ الآن داخل «الإطار التنسيقي»، المنافس للتيار الصدري، خلافات حول المرشحين لمنصب رئيس الوزراء.

وبحسب محللين من صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، فإن استقالة نواب من كتلة التيار الصدري الشيعية أدت إلى ظهور مجموعة من السياسيين في الكتلة الشيعية المنافسة «الإطار التنسيقي»، وهم قلقون للغاية، بل وموقفهم سلبي من استبعاد مقتدى الصدر من تشكيل الحكومة العراقية المستقبلية ومن العملية السياسية بشكل عام. وعلى رأس هذه المجموعة يقف (عمار) الحكيم. وتعارضها مجموعة يقودها رئيس حزب «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي. هؤلاء يرون في رحيل الصديين فرصة نادرة لهم لإعادة التفكير في أولوياتهم ومصالحهم، وتكييفها بشكل أفضل مع الاحتياجات المعاصرة للعراقيين، والكفاح من أجل انتخاب مرشحهم الذي يناسب مصالحهم.

في غضون ذلك، يستعد مقتدى الصدر لصلاة حاشدة يوم الجمعة. ومن المتوقع أن يحضرها مئات الآلاف من أنصاره. ستكون هذه طريقة لاستعراض القوة، وفي الوقت نفسه إشارة إلى أن الوقت قد حان لكي يتفق السياسيون العراقيون على شيء ما. فالفوضى التي تعيشها البلاد طالت كثيراً.



# رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



سعدي أحمد بيره:

## بعد ٩٩ عاماً من اتفاقية لوزان ما من شيء تغير

يبدو أن الزمن لم يمض في هذه المنطقة من العالم، فبعد ٩٩ عاماً من توقيع اتفاقية لوزان، تبدو التوازنات وشكل الحياة والعلاقات بين الدول والجماعات الأهلية وحقوق الإنسان، وحتى أكثر الأشياء بساطة، مثل الحق

## معاهدة لوزان قامت على أنقاض معاهدة سيفر وألغت بندا أساسيا فيها

أشكال الإلغاء تلك، التي طُبقت تفصيلاً على مقاس إلغاء الأمة الكردية، كانت تعني تغييراً جذرياً للحقائق الموضوعية على الأرض، وعبر القوة.

فالشعب الكردي، وفي مختلف بلدان المنطقة، خاض ملحمة الثورات والانتفاضات ليس لرغبة ذاتية أو نزوع مجرد للعنف، بل فقط من مبدأ الدفاع عن النفس، في مواجهة الإلغاء الذي كان يلاحقه عبر تلك المعاهدة. راهناً، لا يزال الإلغاء مستمراً، وإن بمستويات مختلفة، بين دولة وأخرى، لكنه يبقى إلغاءً، طالما ليس هناك من اعتراف جماعي بوجود جغرافية ولغة وهوية وشعب كردي في هذه المنطقة، إلى جانب أشقائه وشركائه، العرب والفرس والأتراك والأرمن وغيرهم.

• معاهدة لوزان أيضاً فتحت الباب واسعاً أمام أشكال الهندسة الاجتماعية والسياسية، حينما دفعت باتجاه نقل ملايين السكان المسيحيين من تركيا إلى اليونان، والمسلمين من اليونان إلى تركيا. و بالمقابل غض النظر عن عمليات التهجير التي مارستها الدولة بحق الشعب الكردي، تحت يافطة المشاريع الاقتصادية. لكنها جميعاً كانت أشكالاً من الجينوسايد والإبادة الثقافية، حينما كانت تفصل مئات آلاف البشر عن جذورهم.

فتحت هذه العقلية المتآتية من اتفاقية لوزان الباب واسعاً أمام ما يناظرها من هندسات اجتماعية، في أوقات لاحقة بعد اتفاقية لوزان في بداية القرن ، وفي

في الحديث والتعبير والكتابة باللغة الأم، ما تزال قائمة على الأسس التي بنيت عليها معاهدة لوزان، أي القوة، و فقط القوة لاغير.

حسب رأينا، فإن تلك التفاصيل المتعلقة بالمعاهدة، الخاصة بوجود وحقوق الشعب الكردي في هذا الإقليم مع العالم، والباقية حتى الآن، يمكن فهمها على خمسة مستويات:

• معاهدة لوزان كانت توافقاً إقليمياً ودولياً على إلغاء مبدأ أساسي في الحداثة السياسية، القائمة على حقوق الجماعات في تقرير مصيرها، لو كانت تملك الإرادة المشتركة.

فمعاهدة لوزان التي قامت على أنقاض معاهدة سيفر، ألغت البند الأساسي في تلك المعاهدة، القائم على منح الشعب الكردي الحق بتقرير مصيره، حسب المواد ٦٢-٦٤ منها، كباقي الأمم والشعوب التي كانت تعيش ضمن الإمبراطورية العثمانية.

اليوم، ثمة الكثير من ذلك، توافق دولي و إقليمي بعدم جدارة شعب أصيل و مكون أساسي من شعوب المنطقة على تقرير مصيره، حسبما يشاء وحسبما يقرر، ولو كان مستعداً لأقصى درجات التعاون والتعايش مع باقي شعوب ومكونات المنطقة.

• كذلك كانت معاهدة سيفر سعيًا حميمًا لتكريس الإلغاء، الجغرافيات واللغات والشعوب، وحتى التاريخ.

## لايزال الإلغاء بحق الشعب الكردي مستمرا، وإن بمستويات مختلفة، بين دولة وأخرى

حساب الناس وحقوقها في منطقتنا.  
• لكن أهم ما في روح معاهدة لوزان الشرير كان تثبيت قاعدة أن الجيوش والعسكر هم من يقررون مصائر المجتمعات والبلدان، لا العكس.  
فبشكل مناقض لكل التجارب العالمية، حيث أن المجتمعات والنضالات المشتركة المتراكمة من المفترض أن تحدد أطر الدول وأشكالها وأنظمتها السياسية وعلاقاتها الدائمة، فأن اتفاقية لوزان التي جرت بين قادة الجيوش المتصارعة وقتئذ، أقرت أن الجيوش وقوتها وسطوتها تملو أي شيء آخر. تملو قيم السياسة ومبادئ حقوق الإنسان وديناميكيات الحداثة السياسية، كالديمقراطية وفصل السلطات ودور البرلمانات.  
راهناً، هل منطقتنا هي إلا ذلك، هل هي شيء آخر غير ساحة كبرى لصراعات العنف وسطوة البارود والهيمنة، و من كل حذب وصوب .  
و بمعنى ما، فإن معاهدة لوزان أسست البنية التحتية لشكل الحياة في منطقتنا، تلك المعاهدة التي قالت إنها أتت لإنهاء الحرب وتكريس السلام، لكنها فعلت كل شيء عكس ذلك، بقول مختصر للمؤرخ البريطاني ديفيد فرومكين: "كانت معاهدة سلام، ما بعده سلام".

أواخر القرن العشرين حيث كانت حملة الأنفال المريعة التي نفذها النظام العراقي البائد ذروة تلك الممارسة الفظة بحق البشر.  
اليوم، في عفرين وسريكانية وغيرها من المناطق، ثمة ما يشبه ذلك، ويُطبق بحق الشعب الكردي، الذي كان الضحية المزمّن و المستمر للاتفاقية.  
• فوق ذلك، فإن المعاهدة كانت مثلاً فاقعا عن تحول شعوب ومصالح أبناء المنطقة إلى بياق في أيادي تنافس القوى الكبرى وصراعات الأمم.  
فإلغاء الشعوب الأرمنية والسريانية واليونانية والكردية في صك المعاهدة، وتحويل كامل المنطقة إلى فضاء ذي هوية واحدة، هي التركية، تم فقط لأن بريطانيا وفرنسا كانتا تحاولان إرضاء تركيا حتى لا تقترب من الثورة الشيوعية/البلشفية في روسيا وقتئذ.  
استمر ذلك الإرضاء، وعلى حساب شعوب وحقوق الجماعات في المنطقة، حتى وقتنا الراهن، وإن بصيغ وأشكال أخرى.  
نفس الأمر يجري راهناً، ما تزال التشكيلات الأهلية والشعوب الأصغر حجماً والثقافات المحلية ضحايا مؤازرة الدول الكبرى لدول منطقتنا، على حساب مجتمعاتها الداخلية وحقوقها، لا تزال التوافقات والمصالح الدولية الكبرى مستعدة لأن تكون على



## عن تراجع «الديمقراطية»

### د. عادل عبد المهدي :

وفي فرنسا بلغت المشاركة الانتخابية الاخيرة (٤٧/٥٪)، مقابل حوالي (٨٠٪) في الستينات و(٦٠٪) في السبعينات و(٥٧/٢٪) في ٢٠١٢. ويعود الكيان العبري للانتخابات الخامسة المبكرة دون نجاح في حل ازماته وانقساماته الداخلية. ويقدم «جونسون» استقالته، بعد فضائح وانقسامات بريطانية داخلية حادة. فاسقطته «المقاعد الخلفية» لحزبه، قبل معارضيه. لتصح مقولة تشرشل «مقاعد البرلمان امامك هم المعارضة، اما المقاعد خلفك فهم الاعداء». (بالمناسبة، الأمر نفسه لرؤساء وزراء العراق، فيسقطهم الاصدقاء قبل الاعداء).

هذه الاتجاهات يؤكدتها «تقرير مؤشر الديمقراطية» Democracy Index report الاخير، بتراجع المؤشر العالمي من (٥/٣٧) نقطة عام ٢٠١٠ (المعايير ١٠ نقاط) الى (٥/٢٨) في ٢٠٢٢. والسبب الاساس -باعتمادنا- تفكك نظام الهيمنة العالمي وتراجع قدراته، وارتدادات ذلك وطنياً. يقابله في الدول المستلبة تلكؤ البرامج الاقتصادية والاجتماعية، والتدخل الخارجي والفضوى الداخلية.

٢- اجرت بي.بي.سي استبياناً واسعاً لـ«شبكة الباروميتر العربي» للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، خلص لاربعة استنتاجات: اولاً، تزايد الذين يعتقدون بضعف الاقتصاد

مرت ٩ أشهر على الانتخابات المبكرة بشوائبها، ونراوح مع تداعيات انسحاب الفائز الاول، والكتلة الاكبر، وتشكيل الحكومة، الخ. فهل تتراجع الديمقراطية، ام تجدد نفسها، او سيولد نظام جديد؟

الديمقراطية نظام لانتاج حكومات فاعلة تعكس سلماً ارادة الشعب. وستتحول -بتعطلها- الحقوق والحريات الى فوضى وانقسام وفشل وفساد:

١- مؤشرات غريبة للتراجع، فكشفت حرب اوكرانيا احادية وعنصرية النظام الدولي، وثغرات الدول الغنية، ناهيك عن الفقيرة، وتعثراتها عندما تتلأأ مغذياتها الاساسية. يعلق ترامب «نحن امة في حالة انحدار لا سابق له. اصابوا بلادنا في ركبتها، واذلوهوا عالمياً، واضعفوها. ونتجراً ونلقي المحاضرات على شعوب ودول اخرى عن الديمقراطية». ومثله، قال بايدن في عهد ترامب. فهذه ليست منازات بل حقائق تترسخ. فالمجتمع والدولة تنخرهما انقسامات عامودية وافقية، وصعوبات اقتصادية داخلية وخارجية، وتراجع النفوذ والقدرات الدولية. ويؤكد استبيان «غالوب» الامريكي تراجع نسبة الثقة بالمؤسسات الفيدرالية الثلاث (المحكمة الاتحادية ٢٥٪ والرئاسة والكونغرس ٢٣٪) والصحف (١٦٪) والعدالة الجنائية (١٤٪) والشرطة (٤٥٪) والشركات الكبرى (١٤٪).



## بتعطل الديمقراطية ستتحول الحقوق والحريات الى فوضى وانقسام وفشل وفساد

### الثالثة:

بدأ تاريخ الديمقراطية فوقياً بمجالس الشيوخ، واهل الحل والعقد، الخ. ثم ظهرت عموماً المجالس التمثيلية. وتوسع مفهوم الشعب من خاصة الى عامة (غاب حق تصويت المرأة في الانتخابات العامة في اوروبا حتى القرن العشرين. بريطانيا ١٩٢٨، فرنسا ١٩٤٤، سويسرا ١٩٧١، الخ).

وفي دولنا، هناك -اليوم- تطور سكاني، بتفوق فئة الشباب (-٣٠ عاماً). فمجلس الشيوخ (الغرفة العليا) يحمل عقل الحكماء (+٦٠)، والسفلى عقل الكهول (+٣٠). وستحتاج العملية (خصوصاً في بلداننا) لالية او لآطار ثالث يحمل مطامح الشباب. فلا بد ان تنعكس -تمثلياً/ تنفيذياً- اوزان وطموحات الجميع في مؤسسات الخطط والقرار.

وإلا ستتراجع الثقة، ولن يجد كثيرون للتعبير عن «ديمقراطيتهم» غير الشارع والمسالك غير المقننة. فيستهلكون النظام وذاتهم، او يستهلكهم الغير. والاجتماع الصالح يقنن وينغم المؤسسات، ويقارب ويوحد المرجعيات المفاهيمية والفلسفية، السياسية والامنية والخارجية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية، بانجاه الاداء الفاعل/الناجح.

فلازمات التاريخية والبنائية تمثل انسداداً للمسالك المتهترئة بفوضاها وفسادها واستبدالها واستلابها وتبعيتها، لكنها أيضاً مفاتيح الجديد لغرب وشمال بلا هيمنة وعنصرية، ولشرق وجنوب اكثر غنى وحيوية.

في ظل الديمقراطية. وثانياً، الاهتمام بكفاءة الحكومة وليس طريقة وصولها. وثالثاً، تفضيل الزعامة الفردية القوية. ورابعاً، ترى الاغلبية اولوية الاقتصاد على الكورونا والفساد والامن.

تصدر العراق في الثلاثة الاولى، وأيدها بنسبة ٧٥% (٥٠% في ٢٠١٨) و٧٩% و٨٧% على التوالي. وانفرد في رابعاً، معتبراً الفساد (٢٦%) التحدي الاكبر قبل كورونا والاقتصاد والامن.

٣- لدينا ملاحظات حول مباني الاستبيانات وموضوعيتها ونواياها (كترويج للزعامات والدكتاتوريات). لكننا عرضناها لتأكيدنا ازمة «الديمقراطية» التاريخية والبنائية. وهذه ملاحظات سريعة:

### الاولى:

اية دولة تُديم منظومة للهيمنة والاحتلال ستتهدد «ديمقراطيتها» ويتعثر ادائها عند تفكك وتراجع المنظومة، (والغرب مثال). بالمقابل، اية دولة تستنزفها عوامل التبعية والاستلاب، سيبقى نظامها «الديمقراطي» (او «الاستبدادي») هشاً، ومحركه ووقوده الخارج اساساً (اوضاعنا مثال).

### الثانية:

السياسة/الدولة و الاقتصاد/المجتمع متلازمان. فسياسة تسحق الاقتصاد قسراً وكبتاً، واقتصاد يسحق السياسة فوضى واضطراباً. والاجتماع الصالح يرسم موازين فعاليتهم.



محمد السعيد إدريس :

## العراق رهن مفاجآت الصدر

الداء، وأسس الفساد كله في العراق، وجاء بمنافسيه «الإطار التنسيقي» ليحكم سيطرته على البرلمان؛ نظراً لأن «النواب البدلاء» الذين حلوا في مواقع النواب الصديريين المستقلين ينتمون إلى الأحزاب والتنظيمات المكوّنة للإطار التنسيقي المعارض.

كثرت التفسيرات التي حاولت قراءة أسباب اتخاذ الصدر هذا القرار الذي وضع حليفه: السني «تحالف السيادة» بزعامة محمد الحلبوسي، رئيس البرلمان، والكردي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البرزاني في موقف شديد الصعوبة، فقد كان

وضع مقتدى الصدر العراق كله، وليس فقط خصومه أو حتى حلفاءه، في حالة قلق وترقب غير مسبوق، حيث يتساءل الجميع ما عساه أن يفعل بعد انتهاء عطلة عيد الأضحى المبارك، وانقضاء العطلة البرلمانية.

يحدث ذلك منذ تنفيذ الصدر تهديده بانسحاب كتلته البرلمانية (٧٣ نائباً) من مجلس النواب، في سابقة لم تعتمدها الحياة السياسية العراقية، نظراً لأن هذا الانسحاب، أجهد عملياً كل اجتهاداته لتشكيل حكومة أغلبية وطنية خالية من الفساد ومبرأة من «المحاصّة» السياسية التي يرى أنها بيت

## رهان الصدر يعتمد على افتقاد خصومه للتوافق لإنجاز المطلوب سياسياً

وإنه «فضل الانسحاب على الاستجابة للضغوط الإيرانية» التي جاءت في وقت شديد الحرج بالنسبة لإيران، يتعلق بظروف التقلبات الحادة في ملف التفاوض على النووي الإيراني مع الدول الغربية في فيينا، وفي ظل قناعات إيرانية بأن طهران لا يمكنها التفريط في العراق في مثل هذه الظروف.

وجاء الصدر، في الأيام القليلة التي سبقت عطلة عيد الأضحى ليتجاوز كل هذه التفسيرات، ويطرح رؤيته الخاصة بالأمر، ضمن مخططه الجديد للانقضاء على العملية السياسية كلها، خصوصاً في ظل فشل خصومه في إنجاز المهمتين الرئيسيتين على الرغم من انسحاب كتلته من البرلمان وامتلاك هؤلاء الخصوم أغلبية معتبرة، تركز أيضاً على انضمام شريكي الصدر في تحالفه البرلماني: تحالف السيادة «السنّي»، والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تحالف «الإطار التنسيقي» كشريكين جديدين. فقد جدّد الصدر الذي رمى الكرة في ملعب الشارع السياسي الغاضب، مجموعة من الأسباب الأخرى حمّل فيها خصومه في «البيت الشيعي» من قوى «الإطار التنسيقي»،

عليهما إما الانزواء، وإما اللجوء إلى «الإطار التنسيقي» المنافس لتأسيس تعاون بديل يُفضي إلى انتخاب رئيس الجمهورية المتعثر انتخابه، واختيار رئيس الحكومة الجديد، ومن ثم تشكيل الحكومة.

كان أول التفسيرات التي تردت من داخل العراق، أن الصدر الذي عجز بأغلبيته البرلمانية عن فرض رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة الذي يريد، نظراً لأن أغلبيته لم تحقق شرط ثلثي البرلمان، وامتلاك «الإطار التنسيقي» المعارض ما عُرف بـ«الثلاث المعطل»، هي أن انسحب من البرلمان؛ لأنه «لا يريد مشاركة الفاسدين»، ولم يكن باستطاعته الانكسار أمام خصومه والقبول بموقفهم لتشكيل حكومة ائتلافية موسعة. البعض لم يجد في هذا التفسير ما يكفي لإقناعه بقبول قرار الصدر، فرض الاستقالة على أعضاء كتلته البرلمانية، ومن هنا جاء التفسير الآخر من داخل العراق أو من خارجه.

يقول هذا التفسير إن انسحاب الصدر جاء رفضاً لضغوط وتهديدات إيرانية طالبت به بالتفاهم مع خصومه في «الإطار التنسيقي»،

## الأرجح أن الصدر يخطط لإعادة تثوير الشارع السياسي العراقي ضد كل العملية السياسية

وتكليف رئيس للحكومة، والدفع بهذا الفشل إلى خيار حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة يكون هو بطلها، على أمل أن تعطيه الأغلبية التي يأملها لفرض مشروعه السياسي، وإما أنه سيعطيهم الفرصة لانتخاب رئيس للجمهورية واختيار رئيس للحكومة، ثم الانقضاض بالشارع العراقي لإسقاط الحكومة وحل البرلمان.

رهان الصدر في ذلك يعتمد على ثقته العالية بالشارع السياسي، كما يعتمد على افتقاد خصومه للتوافق لإنجاز المطلوب سياسياً، حيث إنهم منقسمون على اختيار شخص من سيرأس الحكومة، وما زالوا منقسمين على من سيكون رئيس الجمهورية، هل هو مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما يريد مسعود البرزاني؟ أم برهم صالح مرشح الاتحاد الديمقراطي الكردستاني أو بديل له من هذا الاتحاد.

هذا الرهان هو الذي يفسر رفض مقتدى الصدر خطابات «الاستمالة» التي وجهها له خصمه اللدود نوري المالكي للمشاركة في الحكومة، أو على الأقل مباركتها، وهذا ما سيتكشف في الأيام المقبلة.

المسؤولية الكاملة عن إجهاض خطه في تشكيل حكومة أغلبية وطنية.

فقد أخذ الصدر على خصومه رفضهم ترشيح جعفر محمد باقر الصدر ابن عمه سفير العراق في لندن لمنصب رئيس الحكومة، علماً بأن جعفر الصدر هو «ابن مرجعهم وشهيدهم»، على حد قول مقتدى الصدر. كما أخذ عليهم عدم البقاء على خط الانتماء لـ «آل الصدر مع أنهم، كان انتماءهم، في عمومهم إلى آل الصدر».

كما هاجم الصدر من كان «يحسن الظن بهم من السياسيين، أو كتلهم، لكنهم خانوه وركنوا لغيره»، من دون أن يكشف عنهم. وبشأن ما قيل من أنه انسحب لأنه لا يريد مشاركة الفاسدين، على الرغم من أنه قال ذلك فعلاً في إحدى تغريداته، فإنه عاد ليقول: «لعل البعض يتوهم أن قرار انسحابه هو تسليم العراق للفاسدين والتوافقيين»، معتبراً أن هذا الاعتقاد خاطئ، مؤكداً أن قراره هو «تسليم العراق للعراقيين.. لإرادة الشعب ولقراره».

التفسير الأخير هو «بيت القصيد»، فالأرجح أن الصدر يخطط لإعادة تثوير الشارع السياسي العراقي ضد كل العملية السياسية، إما لإفشال أي طموح لنجاح خصومه في اختيار رئيس الجمهورية،

«صحيفة الخليج» الاماراتية





\* المحامي المستشار: عمر عبدالرحمن علي

## الرئيس لم يختر السكوت في معرض الحاجة الى البيان

مستندة الى اسباب موضوعية ومقنعة وواقعية، لا بل انها مبنية على اسباب واهية عارية عن الصحة، لا يقبلها العقل والمنطق.

أرسل مجلس النواب القانون الى ديوان رئاسة الجمهورية- الدائرة القانونية- بعد ظهر يوم (٢٠٢٢/٥/٣٠) والدائرة المعنية وبعد دراستها للقانون أحال القانون بالعدد (ق/١٢٨) المؤرخ في (٢٠٢٢/٦/٢) الى مكتب رئيس هيئة المستشارين والخبراء في ديوان رئاسة الجمهورية،

نشرت وسائل الاعلام تغريدات لزعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر عبر شبكة التواصل الاجتماعي- تويتر - تعليقا لا اساس له من الصحة وفي غير محله فيما يخص رفض رئيس الجمهورية الموافقة على قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني وإتهام فخامته بأنه غير وطني ويتبع لجهات اخرى، متأسفا على ترشيحه لمنصب رئاسة الجمهورية السابقة واللاحقة. هذه التغريدة لاسند لها في الدستور وغير مسببة ولا

## مسؤولية رئيس الجمهورية عن القوانين كافة تتحقق منذ تاريخ المصادقة وقراره بالنشر والاصدار

الجمهورية بخصوص قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

أما من جهة اشتراك رئيس الجمهورية مع البرلمان في ممارسة وظيفته التشريعية قد يكون بالاعتراض على القوانين، بمعنى يحق لرئيس الجمهورية إعاقة والاعتراض على القانون الذي وافق عليه مجلس النواب ومن ثم اعادته الى مجاس النواب، الا ان رئيس الجمهورية لم ولن يؤمن بهذه الاعاقة تجاه هذا المشروع لان مثل هذه الصلاحيات يتمتع بها رئيس الجمهورية من ظل الانظمة البرلمانية مع ذلك لم يستعملها الرئيس.

بينما إن مواقفه السابقة والحالية وإيمانه بالقضية الفلسطينية ونيل الشعب الفلسطيني حقوقه واعادة اراضيه المحتلة ومواقفه الثابتة في المحافل الدولية وامام الهيئة العمومية للامم المتحدة ودفاعه عن حقوق الشعب الفلسطيني، وقائع واضحة وداعمة لتوجيهات الرئيس تجاه اي قانون او قرار لصالح حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته المشروعة.

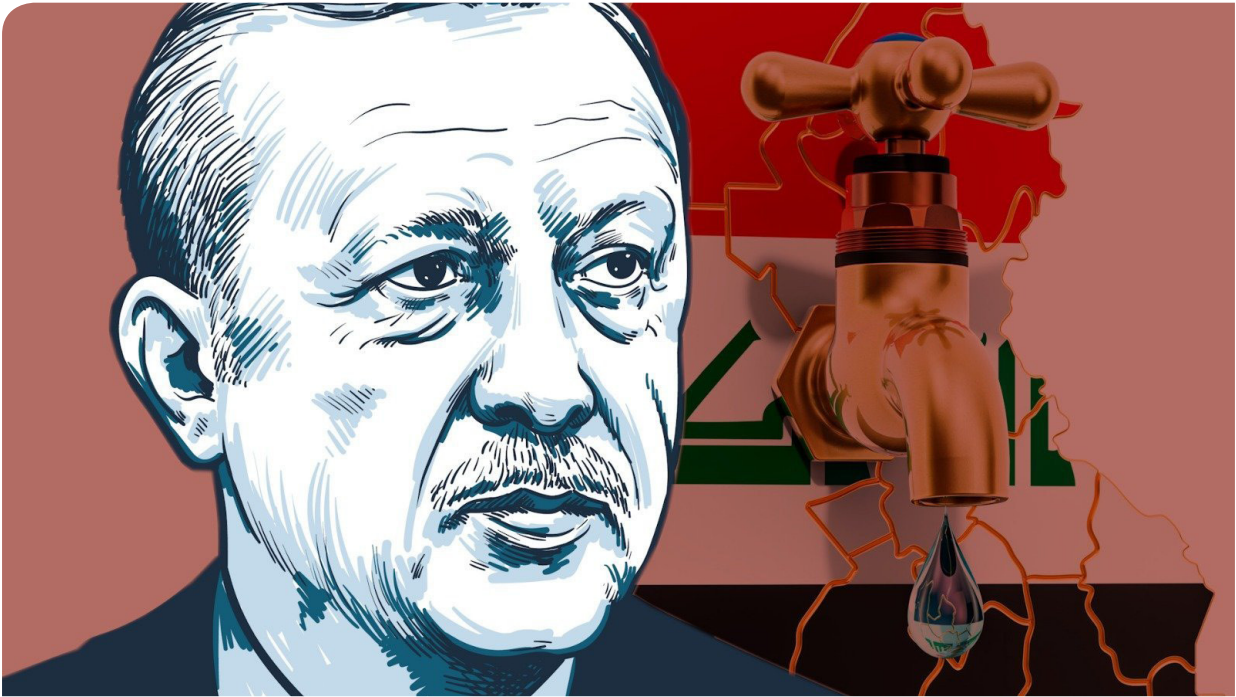
بعد مضي يومين على وصول القانون الى ديوان الرئاسة، فإن موافقة رئيس الجمهورية خلال هذه المدة القصيرة، إن دل على شيء انما يدل على الحماس والاهتمام اللامحدود من لدن رئيس الجمهورية تجاه حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته المشروعة.

وفي اليوم نفسه (٢٠٢٢/٦/٢) عرضت هيئة المستشارين القانون على فخامة رئيس الجمهورية مباشرة وبنفس التاريخ قرر رئيس الجمهورية برهم صالح إتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوص نشر القانون واصداره، فقد تم نشر القانون ودخل حيز التنفيذ بتاريخ (٢٠٢٢/٦/٢٠) في الجريدة الرسمية- الوقائع العراقية-.

إن مسؤولية رئيس الجمهورية عن القوانين كافة تتحقق منذ تاريخ المصادقة وقراره بالنشر والاصدار وفعلا تمت الموافقة خلال ثلاثة ايام من تاريخ وصول القانون الى ديوان رئاسة الجمهورية.

اما بعد الموافقة فتبقى مسؤولية نشره في الجريدة الرسمية على المعنيين بإجراءات النشر وليس رئاسة الجمهورية، ان احكام المادة (٣/٧٣) من دستور العراق ضمنت صلاحيات رئيس الجمهورية بخصوص القوانين التي بينها مجلس النواب، وهي محصورة فقط بالمصادقة والاصدار وتعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوما من تسلمها، رغم هذه الصلاحية والسلطة النسبية لرئيس الجمهورية الا أن الرئيس لم يختر السكوت في معرض الحاجة الى البيان.

أما فيما يتعلق بالمادة (٦٠/١٠١) فقد أعطى الدستور لرئيس الجمهورية صلاحية تقديم مشروعات القوانين الى مجلس النواب، هذه الصلاحية لم يستعمله رئيس



## أزمة المياه العراقية التركية.. صراع طويل بين «السيادة المطلقة» و«النهر الدولي»

الحدود، كانت مشكلة استغلال مياه نهري دجلة والفرات تعكر صفو العلاقات بين البلدين.

### أنقرة: دجلة والفرات نهريان تركيا!

تستند تركيا في تفسيرها لطبيعة نهري دجلة والفرات إلى نظرية قديمة تمنح الدولة السيادة المطلقة في التصرف بما يقع ضمن أراضيها، بما في ذلك مياه الأنهاء، دون قيد أو شرط. وطبقا لذلك، فمن حقها إقامة ما تشاء من مشاريع للانتفاع بهذه المياه، وإحداث أي تغييرات فيه، بما في ذلك تغيير مجرى النهر بغض النظر عما يترتب عليه من أضرار بمصالح الدول الأخرى.

وعلى هذا الأساس، ترى تركيا أن نهري دجلة والفرات ليسا نهريين دوليين كي تنطبق عليهما أحكام القانون الدولي للمياه، وتطلق عليهما في المقابل وصف المياه العابرة للحدود وذلك كونهما ينبعان ويتغذيان ثم يجريان

حين ظهر حاكم الزاملي، نائب رئيس البرلمان العراقي، في يونيو الماضي، في مؤتمر صحفي غاضب، مهددا الحكومتين التركية والإيرانية بإصدار قانون تجريم التعامل التجاري مع الدولتين، كانت قد مضت نحو ثمانية أشهر على إعلان وزارة الموارد المائية النصر في مفاوضاتها مع تركيا حول المياه، معتبرة أنها حققت ما لم يحققه أي مفاوض عراقي خلال العقود الثلاثة الماضية. لكن تهديد الزاملي، على قوته، أظهر حجم الأزمة المائية في العراق، ووصولها إلى نقطة اللا عودة، فثروة البلد المائية مهددة بالنضوب، وأرضه مهددة بمزيد من الجفاف.

وصول العراق وتركيا اليوم إلى مرحلة التهديد بقطع العلاقات ليس وليد اللحظة. فحتى في تسعينيات القرن الماضي، حين كانت العلاقة تميل إلى الاستقرار والحياد، في المسائل المتعلقة بالتعاون التجاري والنفطي وأمن

وتقدم تركيا اقتراحا لتنظيم تدفق مياه الفرات حسب الحاجات الموسمية بمتوسط سنوي قدره حوالي ١٦ مليار م<sup>٣</sup>. وهو الاتفاق الذي تم توقيعه مع سوريا، فيما تعتبره بغداد اتفاقا مجحفا لأن ما يصلها من مياه الفرات هو فقط ما يتبقى من تلك الكمية.

تفاصيل وجهة النظر التركية هاته جاءت من خلال تصريحات المسؤولين الأتراك، طوال العقود الماضية، والتي تعتبر نهري دجلة والفرات نهريين تركيين منزوع عنهما الصفة الدولية. من هذه التصريحات، تصريح رئيس الحكومة التركية الأسبق سليمان ديميريل في يونيو ١٩٩٠، والذي قال فيه إن «لتركيا حق السيادة على مواردها المائية، ولا يجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أن نهري دجلة والفرات ليسا من الأنهار الدولية، وإنما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها

## تستند وجهة النظر العراقية إلى مبادئ القانون الدولي طبقا لتعريف الأمم المتحدة

الإقليم التركي».

وكان أبرز تعليق لديميريل في عام ١٩٩٣، خلال حفل افتتاح سد أتاتورك، حيث قال: «المياه التي تنبع من تركيا هي ملك لتركيا، والنفط هو ملك البلدان التي ينبع فيها، ونحن لا نقول لهم إننا نريد مشاركتهم في نفطهم، كما أننا لا نريد مشاركتهم مياهنا».

وتقول تركيا إن أغلب مياه نهري دجلة والفرات تأتي من الأراضي التركية، وأن مشاركة العراق في مياه الفرات هي صفر، فيما يعتمد نهر دجلة بنسبة ٨٠٪ على منابع تركية، متهمة العراق بأنه يعتمد طرق ري بدائية ولا يستفيد من المياه العذبة، بل إنها تذهب هدرا إلى الخليج.

عبر الأراضي التركية.

وتصر تركيا على اعتبار حوضي دجلة والفرات مجرى مائيا واحدا، وليس حوضين منفصلين بحكم أن النهريين يلتقيان عند المصب. ولهذا تعتبر أنه على العراق الاستغناء عن مياه الفرات، والاقتصر على الاستفادة من مياه نهر دجلة لتغطية وتعويض النقص الحاصل في مياه الفرات، باعتبار نهر دجلة لوحده كافيا للتنمية حسب الرؤية التركية! ترى تركيا أن نهري دجلة والفرات ليسا نهريين دوليين كي تنطبق عليهما أحكام القانون الدولي للمياه.

وترفض تركيا الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة حول استخدام المجاري المائية للأنهار الدولية غير الملاحية، لأن هذه الاتفاقية لا تشير إلى مبدأ سيادة الدول على الممرات المائية الدولية التي تمر من أراضيها، أي مبدأ السيادة المطلقة الذي تحتج به على العراق.

ولا توافق تركيا أيضا على إبرام أية اتفاقية

دولية لتحديد حصص الدول في المياه بموجب مبادئ القانون الدولي. وتركز في المقابل على بحث التعاون الفني لضمان حسن الاستغلال الأمثل للمياه. وهو ما تقترح من أجله خطة من ثلاث مراحل تتضمن في مرحلتها الأولى إنشاء محطات رصد لتبادل جميع أنواع المعطيات المائية المتعلقة بالحوض، وفي الثانية تبادل المعلومات المتعلقة بتصنيف التربة وظروف التصريف، أما المرحلة الثالثة فتتضمن عقد مناقشة للتقليل من الهدر المائي في كل المشاريع الحالية والمستقبلية ونمط الري ونظامه. ومن خلال هذه الخطة يتم تحديد احتياجات الدول الثلاثة الحقيقية من المياه والسياسات الخاصة بالتعامل مع هذه الاحتياجات.



وتحتج تركيا، في رفضها الوصول إلى أي اتفاقية مع العراق حول المياه، بأن العراق لم يقدم أي دليل يثبت قدرته على إدارة موارده المائية، وتطوير طرق الري، معتبرة أنه لا فائدة من إطلاق مياه ستنتهي بالمحصلة في الخليج دون الاستفادة منها.

### اتفاقيات مع وقف التنفيذ

عقدت البلدان المتشاركة في مياه نهري دجلة والفرات، العراق وتركيا وسوريا، العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الجزئية طيلة السنين الماضية. كانت أولى هذه الاتفاقيات بين كل من تركيا من جهة، وبين فرنسا وبريطانيا الدولتين المنتدبتين على العراق وسوريا حينها من الجهة الأخرى. ونصت معاهدة لوزان في تموز ١٩٢٣، في المادة ١٠٩ منها، على «المصالح والحقوق المكتسبة» التي يجب الحفاظ عليها من خلال اتفاق يعقد بين الدول المعنية، كما أشارت إلى أنه «في حال تعذر الاتفاق بين الدول المعنية بشأن هذا الموضوع فإنه يحال

ديميريل: يجب أن يدرك الجميع أن نهري دجلة والفرات ليسا من الأنهار الدولية

إلى التحكيم».

وفي آذار ١٩٤٦ عقد العراق مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار ألحقت بها ست بروتوكولات، تضمن الأول منها أحكاما تتعلق بتنظيم الانتفاع بمياه نهري دجلة والفرات وروافدهما. تضمن البروتوكول أربع قواعد رئيسية، هي: المحافظة على مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما بصفة منتظمة، وتفادي حصول أضرار بسبب الفيضان في أوقات ارتفاع مستوى المياه، وأن للخبراء العراقيين الحق في زيارة المواقع التي تقوم عليها أعمال المحافظة على المياه، وأيضا إقامة أي مشاريع تثبت ضرورة إقامتها، وأن على تركيا تزويد العراق بالخرائط والمعلومات الخاصة بالمشاريع والأعمال التي تنوي تركيا أن تقيمها في المستقبل على نهري دجلة والفرات.

### بغداد: دجلة والفرات نهريان دوليان!

تستند وجهة النظر العراقية إلى مبادئ القانون الدولي بشأن تنظيم استغلال المياه. فنهر دجلة والفرات دوليان طبقا لتعريف الأمم المتحدة الذي يقول إن النهر الدولي هو «المجرى المائي الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة». ويرى العراق أن حوضي نهري دجلة والفرات مستقلان عن بعضهما، فلكل منهما حوضه ومساره ومنطقته. ويشدد أيضا على ضرورة التوصل إلى اتفاق ثلاثي، بين تركيا وسوريا وإيران، لتحديد الحصص المائية لكل دولة على أسس عادلة، وبالاعتماد على القانون والعرف الدوليين.

وتدعو بغداد إلى اقتسام مياه نهري دجلة والفرات بين الدول الثلاثة وفقا لمعادلة رياضية، تقوم فيها كل دولة بالإبلاغ عن حاجتها من

المياه اللازمة لمشاريعها، وتشرف على العملية لجنة فنية مشتركة.

تستند وجهة النظر العراقية إلى مبادئ القانون الدولي. فنهر دجلة والفرات دوليان طبقا لتعريف الأمم المتحدة.

قدم العراق عام ١٩٩٧ مقترحا عن طريق وزارة الخارجية، طالب فيه بتقسيم مياه النهريين إلى ثلاث حصص بنسبة الثلث لكل بلد، مستندا إلى القواعد الدولية التي تقر بحق كل دولة متشاطئة على نهر دولي في الحصول على حصة عادلة ومعقولة من مياه ذلك النهر.

وطوال العقود الماضية، وجه العراق نداءات مستمرة إلى تركيا للوصول إلى اتفاقية تتعلق بحصته من المياه، وضرورة مشاورته عند قرار إنشاء أي سد على النهريين، لكن دون جدوى. ولم تهتم تركيا أيضا باقتراح تقسيم مياه نهر الفرات من قبل البنك الدولي بأن تكون حصة تركيا حوالي ١١ مليار م<sup>٣</sup>، وحصة سوريا ١٦ مليار م<sup>٣</sup>، وحصة العراق ١٢ مليار م<sup>٣</sup>.

خلف سد أليسو.

«العراق محتج، ومتحفظ بشدة على بناء هذا السد»، يقول حسين موضحاً أنه «سيحرم العراق من موارد مائية مهمة»، إلا أن الجانب التركي «لم يُجب عن تساؤلات العراق حول هذا السد».

أما إعلان الوزارة في سبتمبر ٢٠٢١ وصولها إلى تفاهات مهمة حول ملف المياه، فكان «عقب مصادقة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على مذكرة تفاهم أعدت عام ٢٠٠٩، وتم تحديثها عام ٢٠١٤، ثم وقعتها الحكومة التركية في آذار ٢٠٢١»، يضيف حاتم حميد حسين.

وتحتوي هذه المذكرة على «أطر عامة لتفاهات في إدارة المياه بين البلدين، وشراكة تنفيذ مشاريع استثمارية داخل العراق، بما يحفظ حقوق العراق المائية».

واستناداً إلى هذه المذكرة، كما يقول حسين، فإن وزارة الموارد أعدت بروتوكولا خاصاً بتشغيل نهر دجلة «يتضمن التصاريح

الشهرية لتلبية الاحتياجات المائية»، أرسل إلى الجانب التركي «لكن لحد الآن، لم تصل الملاحظات التركية».

ويتمنى مدير عام المركز الوطني لإدارة الموارد المائية «أن يكون هناك تجاوب إيجابي من الجانب التركي»، رافضاً الإفصاح عن الحصة المائية التي طالب بها العراق في البروتوكول كونها «خاضعة للتفاوض، لكن تم وضع أرقام تضمن حصصاً عادلة»، يقول حسين.

في انتظار الرد التركي، يبدو أن ملف المياه لا يزال بعيداً عن إيجاد حل شامل، بينما يسير العراق إلى مزيد من التصحر.

«موقع فضائية» الحرة» الامريكية

وفي عام ١٩٧٢، وقع العراق مع تركيا بروتوكولا للتعاون الاقتصادي والفني، تعهدت فيه تركيا بإطلاع الجانب العراقي على برنامج ملء خزان سد كيبان، من أجل تأمين احتياجات العراق من المياه، وأن يباشر الطرفان في أسرع وقت ممكن مباحثات حول المياه المشتركة ابتداءً بنهر الفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك سوريا.

وتم توقيع بروتوكول آخر للتعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا في عام ١٩٨٠، قضى بتشكيل لجنة فنية لتحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كلا البلدين، وعلى اللجنة أن تقدم تقريرها خلال مدة سنتين.

ومنذ ذلك التاريخ، عقدت اللجنة ١٦ اجتماعاً، إلا أنها لم تسفر عن توقيع اتفاق ثلاثي بين العراق وسوريا وتركيا، ولم تحدد الحصة النهائية لكل دولة. ولم تتمكن أيضاً من وضع خطة لعملها بسبب اختلاف وجهات النظر بين الأطراف.

واستمرت المفاوضات تراوح مكانها بين البلدين، حتى أعلنت وزارة الموارد المائية العراقية عن توقيع بروتوكول لتوزيع مياه دجلة في ١٦ أكتوبر ٢٠٢١، اعتبرته الوزارة حينها الأول من نوعه. مع ذلك، وبعد نحو ثمانية أشهر من هذا الإعلان، ظهر حاكم الزاملي نائب رئيس البرلمان العراقي مهدداً تركيا وإيران بإصدار قانون تجريم التعامل التجاري مع الدولتين بسبب تراجع الحصص المائية للعراق. لاحقاً قدم الزاملي استقالته لأسباب سياسية من البرلمان، وبقي ملف المياه حبيس التصريحات.

«أرفع صوتك» التقى مدير عام المركز الوطني لإدارة الموارد المائية حاتم حميد حسين، الذي أبدى انزعاجه من الإعلان التركي المتعلق ببناء «سد الجزيرة»، الواقع

# المرصد التركي و الملف الكردي



صلاح الدين دميرتاش:

## حان الوقت الآن لإظهار تلك الشجاعة

**السياسة والعنف لا يمكن أن يتعايشا، وأننا نسعى إلى طول في إطار وحدة تركيا**

إن تواطؤ حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، من خلال ارتكاب الفوضى غير المعقولة والفجور من أجل الاستيلاء على الدولة والسيطرة على المجتمع، أدى إلى انهيار النظام الأعرج بالفعل. هناك

اضمحلال رهيب في جميع المجالات. إنه مثل ازدحام المرور، لقد قطعوا الطريق وسدوا جميع الممرات. لا يسمحون لأحد بالمرور، ولا يتقدمون بأنفسهم.

## حزب العدالة والتنمية هيكّل يجعل السياسة قائمة على التصورات بدلاً من الحقائق

ومشاريع حلول مشتركة، وفي النهاية مرشح مشترك في الميدان، فسيتم الفوز في الانتخابات بما لا يقل عن ٢٠ إلى ٨٠.

في ظل ظروف اليوم، يبدو أن التعاون المؤسسي بين «طاولة الستة» والمعارضة القائمة على حزب الشعوب الديمقراطي أمر غير محتمل. والسبب الرئيسي لذلك هو التصورات التي ينتجها حزب العدالة والتنمية وعجز المعارضة عن الاستجابة لهذه التصورات بخطوة جريئة للتغيير.

بالطبع، المسؤولية الوحيدة هنا ليست طاولة الستة. لدى حزب الشعوب أيضًا أوجه قصور ومسؤوليات. لا يفيد أي شخص أن يلصق الكيس أمامنا دون غرز الإبرة في أنفسنا أولاً.

نعم، حزب الشعوب الديمقراطي هو الحزب الذي يتحمل أكبر قدر من الضغط. إنه الحزب الأكثر ظلمًا واضطهادًا.

السجون مليئة بأعضاء حزب الشعوب الديمقراطي. تم الاستيلاء على المئات من بلديات حزب الشعوب الديمقراطي وتم تعيين أمناء. في كل يوم تقريبًا، يتم اعتقال العشرات من أعضائها من خلال عمليات غير قانونية.

هناك حظر إعلامي كبير على حزب الشعوب الديمقراطي، وتستمر قضية الإغلاق المرفوعة ضده. على الرغم من كل هذا، فإن حزب الشعوب

في هذه الحالة، يتعين على المعارضة المضي قدمًا من خلال إيجاد طرق جديدة بدلاً من ملاحقة السلطة. هذا يمكن أن يكون ممكنا فقط مع «التغيير».

التغيير في السياسة يتطلب الإرادة والشجاعة. لديك الكثير من المعرفة والخبرة كما تريد، لا يمكنك بدء التغيير إذا لم تكن لديك الشجاعة. لا يمكنك تغيير علاقاتك الحزبية أو الاجتماعية من خلال ممارسة السياسة بالأنماط المعتادة والبقاء في منطقة الراحة الخاصة بك.

حزب العدالة والتنمية هيكّل يجعل السياسة قائمة على التصورات بدلاً من الحقائق. إنه يستخدم هذه الطريقة أكثر بكثير وبتهور، خاصة خلال فترات الانتخابات.

حتى لو أنتجت المعارضة مشاريع وسياسات قوية وملموسة تستند إلى الحقائق، فلن تتمكن من الوصول إلى جماهير كبيرة دون كسر التصورات التي أنشأها حزب العدالة والتنمية.

للمعارضة عيب في هذا الصدد. بينما ينتج حزب العدالة والتنمية تصورات من مركز واحد، يتعين على المعارضة الرد على هذه التصورات من مراكز متعددة. يجب العمل على الاستراتيجيات الشائعة للتغلب على هذا الموقف.

إذا تم وضع لغة مشتركة، واستخدام شائع لوسائل الإعلام، وشعارات مشتركة، وأعمال وأنشطة مشتركة،



## التغيير يتطلب شجاعة. حان الوقت الآن لإظهار تلك الشجاعة والبدء في التغيير

نسعى إلى حلول لجميع مشاكلنا في إطار وحدة تركيا،  
وأنا نعمل بجدية من أجل سلام مشرف.

وبهذه الطريقة، يمكننا بسهولة شرح سياساتنا التي  
ستصل بتركيا إلى مستوى في الموضوعات الرئيسة  
مثل الاقتصاد والسياسة الخارجية والتعليم والصحة  
والزراعة والعدالة.

بقدر ما نحقق ذلك، سيكون من الممكن والسهل  
التعامل مع التصورات التي ينتجها حزب العدالة  
والتنمية. يصبح من المحتم على كل المعارضة أن  
تتعاون من أجل الديمقراطية.

إذا استمرت المعارضة في الاستسلام للتصورات على  
الرغم من التحركات الصحيحة التي سنقوم بها، فمن  
حقنا أن نغرقها.

لهذا يكفي التخلي عن مخاوفنا وعاداتنا وليس  
مبادئنا.

قلت لكم إن التغيير يتطلب شجاعة. حان الوقت  
الآن لإظهار تلك الشجاعة والبدء في التغيير من أنفسنا.  
كونوا مطمئنين، سيأتي الباقي مثل الدومينو. يدفع  
المجتمع الجميع أكثر للتغيير ونقترب خطوة واحدة  
من الديمقراطية.

يجب أن يبدأ التغيير الآن حتى يمكن أن يستمر  
بقوة بعد الانتخابات.

\*موقع «تي24» - ترجمة: احوال تركية

الديمقراطي هو معجزة سياسية قاوم أكثر من غيره  
وتمكن من الوقوف منتصبا. وهو مدين بذلك لقاعدته  
العامة الديناميكية المضحية والشجاعة.

ومع ذلك، لا يمكن أن تكون تظلمات حزب الشعوب  
الديمقراطي سبباً للتصرف عاطفياً أثناء اتخاذ القرارات  
السياسية. إذا كنا نريد التغيير في تركيا، فعلياً أن نظهر  
الشجاعة لبدء التغيير من أنفسنا. خلاف ذلك، لا يمكننا  
أن نكون مقنعين بما فيه الكفاية على الرغم من أننا  
على حق.

أينما نتوقع الاحترام لحساسياتنا، يجب أن نظهر  
الاحترام الواجب لحساسيات الآخرين.

بطبيعة الحال، فإن حدود كل هذه الحساسيات هي  
القيم الديمقراطية المشتركة. لا ينبغي لأحد أن يفرض  
حساسيات مختلفة على أي شخص كقيمة مشتركة.

إذا توقعنا مبادرة كردية من المعارضة الأخرى،  
علينا، بصفتنا حزب الشعوب الديمقراطي، أن نفتح  
على تركيا. علينا أن نحتضن تركيا بأسرها بثقة بالنفس،  
دون أن نسمح لهويتنا الضحية بإغراقنا في سيكولوجية  
الاضطهاد أو الغضب.

أتاح المؤتمر العادي الخامس لحزب الشعوب  
الديمقراطي، الذي عقد بمشاركة وحماس كبيرين يوم  
الأحد الماضي، فرصة مهمة وأرضية لهذا التغيير.

نحتاج أن نقول لتركيا كلها باللغة والخطاب الأنسب  
أننا نعلم أن السياسة والعنف لا يمكن أن يتعايشا، وأننا



امرين زمان :

## الکرد في تركيا بين غياب السلام واستمرار حالة القمع

الذين عزفوا في حفل الزفاف بتهمة أداء «أغان انفصالية» وإطلاق سراحهم بعدها.

«لا أعرف ماذا أقول». قالت ديلان، العائدة من زيارة زوجها في سجن سيليفري في اسطنبول لتوّه، للمونيتور سائلة «ما زلت في حالة صدمة. إذا لم تكن قادرين على الغناء بلغتنا الخاصة، حتى في أكثر الأيام خصوصية بالنسبة لنا، فما معنى وجودنا؟». مضيئة «ليس لدي أي فكرة عما سيحدث الآن، لقد تدمرنا جميعاً». لكن وضعها ليس أكثر سوءاً من حماتها (أم زوجها) التي بات لديها ثلاثة أبناء في السجن، آخرهم قد سجن العام الماضي بسبب أنشطته السياسية.

تعتبر قصة عائلة كارجيك بسيطة مقارنة مع قصص التسعينيات التي شهدت حملة أرض محروقة شنتها الدولة التركية ضد حزب العمال الكردستاني في المنطقة الجنوبية الشرقية ذات الأغلبية الكردية في البلاد محوّلة آلاف القرى إلى ركام حيث أجبر أكثر من مليون كردي على الفرار من منازلهم، ولجأ الكثيرون، كما فعلت عائلة

تزوجت ديلان كارجيك من حبيبها الشاب، مسعود، في ١٢ من حزيران (يونيو). احتفل الزوجان الكرديان، بزفافهما بحفلة صاخبة في قاعة للأفراخ في إسطنبول، إحدى ضواحي اسطنبول الشعبية. في اليوم التالي، استدعت الشرطة مسعود وتسعاً من الحضور، من بينهم أحد إخوته، للاستجواب ومن ثم تم اعتقالهم بعدها بتهمة «الدعاية الإرهابية».

الجريمة التي اتهم مسعود بارتكابها هي لف شال باللون الأحمر والأصفر والأخضر على كتفيه وترديد شعارات «ممنوعة» مع المدعويين أثناء أدائهم للدبكة الكردية، حسب التقاليد الكردية.

زعمت الشرطة أن «الخرقة»، حسب ما تم وصف الشال في تقريرها، كانت علم «حزب العمال الكردستاني». فألوان علم العمال الكردستاني هي الأحمر والأصفر والأخضر، وردد المدعوون شعارات مؤدية للعمال الكردستاني.

بعد يوم من الاعتقالات، تم استجواب الموسيقيين

تجددت الذهنية الأمنية للدولة التركية مشبعة بالانتقام، وجاء الانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦ للإطاحة بأردوغان بمثابة غطاء لموجة جديدة من القمع استهدفت المعارضين من جميع الأطياف، لكن مع تركيز الحكومة غضبها بالدرجة الأولى على أتباع فتح الله غولن، الداعية السني المقيم في بنسلفانيا، والمتهّم بتدبير الانقلاب، وقبلهم الكرد الذين يعتبرون متعاطفين مع أوجلان.

قال النائب عن حزب الشعوب الديمقراطي هيشيار أوزسوي في مقابلة أجريتها معه مؤخراً «لم يعد الناس قادرين على التنقّس. لقد أفناهم الغضب (من الحكومة)».

وبدوره، قال حسين

يلدريم، الموكّل عن عائلة كارجيك وأصدقائهم، للمونيتور «أمثّل الكثير من المعتقلين السياسيين لدرجة أنني لم أعد اتذكّر العد»، كاشفاً عن إعداد لائحة اتّهام ضدّ موكّليه

لكن القضية «لا أساس لها على الإطلاق، وسجنهم غير قانوني لأن التهم الموجهة إليهم تقتصر على الدعاية لمنظمة إرهابية، وهي جريمة لا تتطلب القوانين احتجاجهم».

وأضاف يلدريم أن «الفضيحة الحقيقية» هي في اقدام عناصر من الشرطة على حضور الحفل بزي مدني، وتصوير الحدث، والآن يتم استخدام هذه الصور كدليل ضدّ المتهمين. «ليس من حق الشرطة القيام بذلك، كون الحضور ليسوا قيد التحقيق قانونياً، لقد تم فبركة هذه القضية من البداية إلى النهاية». تم تسريب مقاطع الفيديو إلى وسائل الإعلام الموالية للحكومة، والتي نشرت القصة بالطريقة المطلوبة وبعناوين مثيرة.

كارجيك، من سكان مقاطعة وان على الحدود الإيرانية، إلى اسطنبول والمدن الكبيرة الأخرى ليواجهوا العنف والتمييز المستمرين.

آلاف الكرد، يصل عددهم إلى ٣٠٠٠ حسب جماعات حقوقية، قتلوا في عمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو اختفوا قسراً، وتعرض كثيرون آخرون للتعذيب الوحشي وسجنوا بتهمة التواطؤ المزعوم مع «المتمرّدين».

بلغ القمع مستويات سخيفة في بعض الأحيان، حينما اتّهم أصحاب المطاعم مثلاً بدعم المتمرّدين بسبب شكل أوان للملح «ممالح»، على هيئة رجل ذو شوارب، حيث تم الإدّعاء بأنه يشبه زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان.

وصل حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا إلى السلطة في عام ٢٠٠٢ واعدت بانتهاج سياسات معاكسة للمتّبعة خلال عقود من الوصاية العسكرية،

ونقل البلاد إلى الاتحاد الأوروبي من خلال حزمة من الإصلاحات الديمقراطية، شملت تخفيف القيود المفروضة على اللغة الكردية وإطلاق محادثات سلام مباشرة مع أوجلان وحزب العمال الكردستاني.

توجّه عدد متزايد من الكرد، ولا سيما المحافظون المتديّنون، للتصويت لأردوغان، ما أدّى إلى وضع حزب العدالة والتنمية في منافسة مباشرة مع حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد في البلاد.

انهارت آمال السلام الدائم ووقف إطلاق النار الذي استمر لمدة عامين ونصف في عام ٢٠١٥، عندما تخلى الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عن محادثات السلام.

## انهارت آمال السلام الدائم ووقف إطلاق النار الذي استمر لمدة عامين ونصف

يقاطع الكثيرون الانتخابات، ما يصبّ في صالح حزب العدالة والتنمية.

في كل الأحوال، فإن تجريم الحزب وأعضائه يصعب عليهم القيام بحملات انتخابية، سواء كانت شخصية أو لصالح جماعات المعارضة الأخرى.

وحول العنصرية المتزايدة ضد الكرد، كتب محمد كورت، الأكاديمي الكردي وزميل ماري سكلودوفسكا كوري العالمي في كلية لندن للاقتصاد، في مقال نشر حديثاً «على الرغم من أن الكرد لا علاقة لهم بالانقلاب العسكري، إلا أنهم تحملوا نتائج تدهور الأوضاع السياسية».

مضيفاً في مقالته «لقد واجهت أيضاً عدداً غير محدود من الاستدعاءات والتوقيفات والتفتيش وتعرضت للتمييز طوال حياتي في المناطق التركية. لقد شاهدت تغيير تعابير وجه الأتراك عند

اخبارهم من أين أتيت. واعتدت أنا وملايين الكرد على سماع الرد ذاته: لا بأس؛ إنهم (الكرد) بشر أيضاً». وقال كورت للمونيتور «لطالما شكّلت قوات الأمن العمود الفقري للممارسات القومية والعسكرية والتمييزية ضد الكرد، كما كان الوضع في التسعينيات ومؤخراً أثناء حرب المدن مع حزب العمال الكردستاني في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦»، عندما ارتكبت قوات الأمن التركية ما وصفته لأمم المتحدة بجرائم حرب ضد المدنيين الكرد».

وأضاف كورت «بالنسبة للكثيرين منهم، كل الكرد مشته بهم بشكل طبيعي بغض النظر عن توّظهم في أي نوع من النشاط أم دونه. عملية التحقيق والاعتقال

من المرجح أن استهداف عائلة كارجيك سببه المكانة التي يحظون بها في الأوساط الكردية بسبب نشاطهم. العديد من أفرادها مسجونون، فيما يقاتل آخرون في صفوف حزب العمال الكردستاني.

يدير العريسان متجراً للهدايا. «كنا نخطط لقضاء شهر العسل في فتحية؛ قالت ديلان لقد حجزنا فندقاً»، مضيفة «بالطبع، لسنا الوحيدون. هناك الآلاف في وضعنا وأسوأ بكثير، لكنني حضرت العديد من حفلات الزفاف التي كانت شبيهة بزفافنا، ولم يحدث شيء. اسينيورت تدار من قبل حزب الشعب الجمهوري المعارضة الأم».

لا يزال الآلاف النشطاء وحتى البرلمانيين السابقين من حزب الشعوب الديمقراطي، بينهم صلاح الدين دميرتاش، السياسي الكردي الأكثر شعبية في البلاد، يقبعون خلف القضبان

بتهم تتعلق بالإرهاب بأدلة سطحية. بدءاً من عام ٢٠١٧، استولت الدولة على أكثر من ٨٠ بلدية كانت تدار من قبل رؤساء كرد منتخبين مبدلة إياهم بأوصياء غير منتخبين وذلك بتهم أدانهم لعملهم بالتنسيق مع حزب العمال الكردستاني.

في آذار ٢٠٢١ تم رفع دعوى قضائية لحظر حزب الشعوب الديمقراطي بذات التهم. تتزايد احتمالية إغلاقها مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في البلاد بحلول ١٨ من حزيران ٢٠٢٣. يبدو ترجيح الكرد يميل للتصويت لصالح المعارضة، كما حصل في إعادة انتخابات بلدية اسطنبول لعام ٢٠١٩. تعتقد الحكومة، أنه في حال استبعاد حزب الشعوب الديمقراطي، قد

## في عام 2015، تخلى رجب طيب أردوغان، عن محادثات السلام



خلال عملية النقل بتهمة مساعدتهما لحزب العمال الكردستاني. مات أحد المزارعين، فيما لا يزال الآخر يعاني من الإصابة التي لم يتعافى منها بعد.

كما تم اعتقال أربعة صحفيين محليين قاموا بتغطية القصة وحوكموا بتهمة الانتماء إلى حزب العمال الكردستاني، وسط تصاعد الضغط على مؤسساتهم الإخبارية، «ميزوبوتاميا» ووكالة «جين» الجديدة النسائية بالكامل. سُجن ١٦ صحفياً على ذمة المحاكمة في وقت سابق من هذا الشهر بتهمة نشر دعاية إرهابية في ديار بكر، أكبر المدن ذات الأغلبية الكردية في جنوب شرق البلاد. اثنان منهم يعمل في وكالة ميزوبوتاميا وثلاثة من وكالة جين.

قال مراسل ميزوبوتاميا، الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن اسمه وسنسميه زكي، إن أحد الأسباب المحتملة للاعتقالات هو منع الصحفيين من الكشف

عن القصص التي تريد الحكومة طمرها، خاصة في الفترة التي تسبق الانتخابات وقبل أي هجوم عسكري آخر ضد الكرد السوريين الذين تعهد أردوغان بمعاقتهم.

قال زكي لموقع المونيتور «الضغط على وسائل الإعلام المستقلة بلغ أعلى مستوياته منذ ٣٠ عاماً. سابقاً كانوا يوقفون عملنا بقتلنا. اليوم يستخدمون التهديد بالملاحقة والسجن، ما دفع العديد من زملائنا إلى مغادرة البلاد. إنهم يطبقون العدالة ضدنا بطريقة مزاجية صرفة».

\*المصدر: المونيتور: الترجمة - المركز الكردي للدراسات

يتم كنوع من الاضطهاد، ولا يتعلق الأمر مطلقاً بالاشتباه بل الهدف إعطاء رسالة واضحة للآخرين حول العواقب التي من الممكن أن يواجهوها».

أحد الأمثلة عن هذه الأفعال يمكن إيجاده في مدهمة لمنزل شخص متهم بعضويته لحزب العمال الكردستاني تمت الإشارة إلى اسمه من خلال الأحرف الأولى فقط M.E.A، في قرية نائية تسمى أونيكيديري بالتركية وسيرسول باللغة الكردية في ٢٠ حزيران (يونيو) الماضي، على الحدود مع إيران. تسببت لقطات قيام العشرات من أفراد الأمن بإطلاق النار في الهواء أثناء مدهمة المنزل بضجة على مواقع التواصل الاجتماعي.

أكدت بعثة لتقصي الحقائق بقيادة جمعية حقوق الإنسان التركية مزاعم السكان المحليين حول استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة غير المبررة ضد المشتبه به وزوجته، اللذين فقدا الوعي بعد تعرضهما

للركل في ساقيهما، كما أدى دفعهم لابنتهما البالغة من العمر ٧ سنوات إلى وقوعها على الأرض أثناء محاولتها حماية والديها.

عثرت جمعية حقوق الإنسان على ٤٠٠ قطعة من فوارغ الرصاص في مكان الحادث، فيما نفت الولاية جميع الادعاءات الواردة في بيان اللجنة، قائلة إن عناصر من القوات الأمنية أطلقوا النار في الهواء بعد تعرضهم للرشق بالحجارة من قبل السكان المحليين.

حادثة أخرى تشكّل أحد الأمثلة على الإفلات من العقاب وقعت في وان في أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٠ عندما قامت قوات الأمن باعتقال مزارعين اثنين ونقلهم بطائرة هليكوبتر حيث تعرضوا للضرب حتى الموت

فريدريكا خيردينك

## لعبة الناتو وتركيا اعتداء على القيم الإنسانية



### رسالة إلى العدالة الأوروبية

القضية الكردية، ودوماً تكون كفة القوة مرجحة على العدالة الأوروبية المفترضة. فيما يلي نص الرسالة التي كتبت للمركز الكردي للدراسات:

#### عزيزي زنار..

كيف حالك عزيزي؟ هل نمت أيضاً الليلة الماضية على سرير آخر في منزل الأصدقاء الذين يوفرون لك مكاناً مؤقتاً للاختباء؟ كم من الوقت ستستغرق المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للبت فيما ما إذا كان يمكن للسويد أن ترحلك على متن طائرة نحو تركيا؟ أتمنى أن تقف العدالة إلى جانبك. لا أتابع وسائل الإعلام السويدية كثيراً، ولكن

على خلفية الاتفاق الذي جمع بين تركيا والسويد وفنلندا بشأن انضمام الأخيرتين إلى الناتو، والذي تضمن شروطاً من أجل التعاون الكامل مع تركيا في تلبية مطالبها لمكافحة نشاط «حزب العمال الكردستاني» في كلتا الدولتين، فإن الكاتبة الهولندية، فريدريكا خيردينك، تسلط الضوء من خلال هذا النص عن قصة اللاجئ السياسي الكردي زنار بوزكورت، وهو عضو في حزب الشعوب الديمقراطي، ويعيش حالياً في السويد. تحاول الكاتبة من خلال قصة زنار، إظهار مدى التناقض الجذري بين العدالة الأوروبية وأجهزة الأمن والاستخبارات والحسابات السياسية النفعية حيال

## إنهم يعرفون تركيا جيداً، ونأمل ألا ينجرفوا مع الألعاب السياسية

النحو، فإن أي شخص يعبر عن نفسه على أنه كردي أو يطالب بأي حقوق على أساس هويته الكردية يمكن مقاضاته وسجنه بتهمة «الانتماء إلى منظمة إرهابية». في الحقيقة، أنت عضو في حزب الشعوب الديمقراطي، وهو حزب سياسي وقانوني، وتشارك في تجمعاتهم وأنشطتهم الثقافية للاحتفال بالثقافة الكردية، فالقضية الأساسية تكمن في تركيا، وليست في السويد. وبالتالي، وفقاً للاتفاقية الأوروبية لتسليم المجرمين، لا يجوز تسليمك إلى السلطات التركية.

ومع ذلك، تزعم الاستخبارات السرية السويدية (سابو) أنك تشكل تهديداً للأمن السويدي، لذلك لا يُسمح لك بالبقاء. يتعجب راسموس من خلال مقالته من هذه المزاعم الغريبة، ويشدد على موقفه أن حزب العمال الكردستاني لا يمثل تهديداً لأوروبا بأي شكل من الأشكال. إذن فما هي القصة؟

قد تكون القصة أنك بحد ذاتك لا تشكل قصة ما. ففي وسائل الإعلام الغربية، أقصد المؤسسات الإعلامية الكبيرة في أوروبا- ومن ضمنها السويدية طبعاً- فهي ليست معتادة أن تنظر إلى الكرد بأنهم ضحية جميع أنواع الألعاب السياسية بين أوروبا وحلف الناتو وتركيا. بالتأكيد، يواجه الأشخاص

الآن مع نشوب الخلاف بين تركيا والسويد (وفنلندا بدرجة أقل) وحلف الناتو، اطلعت على جانب من وجهات النظر الإعلامية، و أنشر هذه الرؤى على حسابي في «تويتر». هناك نظرة مؤلمة عن واقع الكرد في السويد، وأوروبا عموماً. هكذا تعرفت على قضية زنار بوزكورت.

لقد قصدت السويد كلاجئ عام ٢٠١٤، وقبل نصف عام، تم اتخاذ قرار ترحيلك إلى تركيا. وحسب رواية المخابرات السويدية (سابو) فإنك تمثل تهديداً أمنياً للسويد، بينما تدعي سلطات الهجرة في السويد أنه لا يوجد خطر على تعرضك لعملية تعذيب في تركيا، و بنفي التعذيب فإن هذا التقييم يمهد لتسليمك إلى تركيا.

إنها حالة غريبة، كما يتعجب الصحفي راسموس كانباك، وذلك في مقال كتبه حول قصتك، فحسب راسموس نحن أمام حالة مليئة بالتناقضات، ومشبعة بالأحكام بالسياسة، وفي نهاية المطاف، ستكون حياتك على المحك.

تزعم تركيا أنك عضو في حزب العمال الكردستاني، ربما يبدو هذا الأمر طبيعياً، نظراً لأن قانون الإرهاب في تركيا هو قانون فضفاض ويحمل عبارات واسعة المعاني، حيث يسهل تأويله كيفما اتفق. وعلى هذا

## يتعجب راسموس من هذه المزاعم الغريبة، ويشدد على موقفه أن الكردستاني لا يمثل تهديدا

واللاجئين هنا يعتقدون أن السويد تعتبر بمثابة جنة أوروبية للکرد، حيث هم بعيدون تماماً عن فاشية أردوغان.

فعلياً، فقط المعايير الأساسية لحقوق الإنسان التي تم ضمانها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان هي التي تحميهم، لا أكثر من ذلك. ولسخرية القدر، هذه الاتفاقية صالحة أيضاً في تركيا. لست مضطراً لإخبارك بذلك، إنني متأكدة أن هذه السخرية لا تنطلي عليك.

أتمنى من كل قلبي أن تفلح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حمايتك. إنهم يعرفون تركيا جيداً، ونأمل ألا ينجرفوا مع الألعاب السياسية التي يتورط فيها حلف الناتو وتركيا، وبالتالي يكون بإمكانك الحصول على تصريح إقامتك في السويد، ومواصلة حياتك وبناء مستقبل آمن. بعد الآن، ينبغي عدم الانتقال كل بضعة أيام من مكان إلى آخر كي تبقى بعيداً عن أيدي سلطات الهجرة. لا أستطيع أن أتخيل كيف سيكون الأمر بالنسبة لك وأمثالك، وخاصة عندما تكون في مثل هذا الموقف غير الآمن وبشكل لا يصدق.

اتمنى أن تصونك العدالة.

\*المركز الكردي للدراسات

الآخرون من خارج الاتحاد الأوروبي أيضاً آثار التمييز الأوروبي، ولكن بالنسبة للکرد، فإن الوضع مختلف، لأن العديد من الكرد يهربون من الدولة التي يرغب الاتحاد الأوروبي أن يعقد معها علاقة صداقة جيدة.

في هذه الديناميكية السياسية، عادة ما قد يتسبب ذلك في الكثير من الضجة الإعلامية، إذا ما تم احتجاز أشخاص مثل الناشر المعروف راغب زاراكولو، المدرج على قائمة الأشخاص الذين تطالب تركيا من السويد تسليمهم إلى أردوغان. بيد أن أردوغان يحتاج إلى أن يشعر بالرضا، وعليه، ماذا لو سلمت السويد وبدافع إظهار حسن النية، عدداً من الكرد للدولة التركية، طالما أن مصيرهم حسب رؤية السويد لن يسبب الكثير من الضجة، أو ربما لن تحدث ضجة على الإطلاق؟ فهم «إرهابيون» ويمكن أن يستخدمهم أردوغان لمواصلة أهدافه من أجل الاستثمار في رصيده السياسي المحلي؟

هذا ما أخاف منه. أنت تعلم أن الناس هنا في هولندا، حيث أعيش، فوجئوا عندما أخبرتهم أن السويد قد سلمت بالفعل في السنوات الأخيرة، العديد من الكرد إلى تركيا؟ على مدى سنوات، كان جزء كبير من المواطنين الأوروبيين





د.محمد نور الدين:

## قلق كرديّ جماعيّ... الخسارات تتكاثر

يغلب على الكرد في تركيا وسوريا شعورٌ بأنهم مستهدفون في وجودهم، وليس في توجهاتهم فقط، سواءً من خلال الاتفاق التركي مع السويد وفنلندا للتضييق على عناصر «حزب العمال الكردستاني» في تركيا وفي أوروبا، كما للحدّ من المساعدات الإسكندنافية إلى «حزب الاتحاد الديمقراطي» في الشمال السوري؛ أو عبر تهديد الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، بعملية عسكرية في منبج وتل رفعت، وربّما في مناطق أخرى لـ«تنظيفها» من الوجود الكردي؛ فضلاً عن الاستهداف المفتوح في الداخل التركي لـ«حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي الذي يُنظر إليه بوصفه بيضة قبان في تشكيل التوازنات الداخلية، وفي تحديد اتجاه الانتخابات الرئاسية المقبلة.

أضاف الاتفاق الثلاثي الموقع بين تركيا وفنلندا والسويد لضمّ الأخيرين إلى حلف «الناتو» شرط تخليهما عن دعم «حزب العمال الكردستاني» وامتداده السوري، مزيداً من الضغوط على الكرد الذين باتوا يشعرون بأنهم مستهدفون في وجودهم، سواءً في تركيا أو سوريا.

وإذ تشير بعض التحليلات التركية إلى أن مجمل حركة أنقرة تتمحور حول العامل الكردي بوصفه بيضة قبان الرئاسيات التركية، لا يزال موقف «حزب الشعوب الديمقراطي» غير واضح إزاءها، وهو الساعي إلى «بيع» أصوات قاعدته بالسعر الأعلى، وبما يخدم مصالحه، على رغم أنه دائماً ما «يخرج من المؤلد بلا حمّص»

## وفي ظلّ هذا المشهد، يمكن الحديث عن الآتي:

هذه الحالة، تقول الصحيفة، تجد الدول المستهدفة من «الناتو» وتركيا، حاجة إلى التعاون والتنسيق مع الحركة الكردية في أنقرة ودمشق وبغداد لمقاومة المخططات الأطلسية - التركية. ومن شأن ما تقدّم، أن يعيد بلورة الدور الكردي في الشرق الأوسط بطريقة أكثر وضوحاً.

٢- منذ إعلان «حزب الاتحاد الديمقراطي» إنشاء «الإدارة الذاتية» في عام ٢٠١٤، لم يعرف الكرد في هذه «الكانتونات» الاستقرار، الذي بدأ بالاهتزاز والتفسخ مع قيام تركيا بأول عملية تدخّل عسكرية مباشرة في ٢٤ آب ٢٠١٦ («درع الفرات»)، احتلت بموجبها المنطقة الممتدة من جرابلس إلى إعزاز فالباب، شمال غرب حلب. ولاحقاً، قامت بثلاث عمليات أخرى، هي: «غصن الزيتون» و«نبع السلام» و«درع الربيع» التي أسفرت عن احتلال المزيد من المناطق السورية في عفرين وشمال شرق الفرات. ومنذ أكثر من شهرين،

تتوالى التهديدات من أنقرة باحتمال إقدامها على عملية جديدة في منطقتي منبج وتل رفعت. وفي خضمّ هذه الظروف المتقاطعة، ترى «وحدات حماية الشعب» الكردية نفسها مهدّدة في كلّ لحظة بتقليص رقعة سيطرتها لمصلحة القوات التركية. وعلى رغم محاولات التواصل بين دمشق و«قوات سوريا الديمقراطية»، إلا أنها لم تنجح في توحيد الجهود للتصدّي لأيّ هجوم تركي جديد، يبدو أن هدفه دحر المقاتلين الكرد في كلّ الشمال السوري، بدءاً من منبج وتل رفعت. ومع أن «الهاجس الأمنية» لتركيا غير واضحة في ظلّ عدم تشكيل الكرد أيّ تهديد مباشر لها، فإن معارضة إيران العملية التركية تنطلق أيضاً من «هاجس أمنية» مقابلة؛

١- ينتظر الكرد عموماً ما ستقوم به كلّ من السويد وفنلندا من إجراءات تحدّ من النشاط الكردي على أراضيها، استناداً إلى الاتفاق الثلاثي الموقع بينهما وبين تركيا. وهي إجراءات يأتي في مقدمتها تسليم ٧٣ من المطلوبين الكرد مباشرة وعلى وجه السرعة إلى أنقرة. وقد صدرت تصريحات فنلندية وسويدية مفادها أن المسألة ليست أوتوماتيكية، بل مرتبطة بقرار القضاء المستقلّ، وهو ما ردّت عليه تركيا باعتبار أن من شأن أيّ عرقلة لتنفيذ الاتفاق أن تُوقف مجدّداً مسار انضمام البلدين إلى «حلف شمال الأطلسي»، من خلال عدم

تصديق البرلمان التركي على المذكرة (تتطلب المرحلة التالية من عملية الانضمام إلى «الناتو» مصادقة برلمانات دول الحلف جميعاً). كذلك، تعتقد استوكهولم وهلسنكي أن الحديث عن وقف المساعدات

إلى الكرد في شمال سوريا، مبالغ فيه. فالاتفاق لا يصنّف «حزب الاتحاد الديمقراطي» و«وحدات حماية الشعب» الكردية، على أنهما «منظّمت إرهابية». وبالتالي، فإن المساعدات الإنسانية ستتواصل، وهو ما يثير غضب الأتراك.

على أن اتفاق مدريد الثلاثي يُقلق الكرد في تركيا وسوريا، ولكنه لا يخيفهم. وبحسب صحيفة «يني أوزغور بوليتيكا» المؤيِّدة لـ«العمال الكردستاني»، والتي تصدر في تركيا باللغة المحلية، فإن أنقرة، باتفاقية مدريد ودعم «الأطلسي» واعتبار روسيا الخطر الأكبر، تخلّت عن سياسة الحياد بين واشنطن وموسكو، وهو ما يضعها في مواجهة مع روسيا وسوريا والعراق، فضلاً عن الصين. وفي

## أضاف الاتفاق الثلاثي مزيداً من الضغوط على الكرد

وبقُدْر ما كانت بولدان تعني «لقاء الستّة»، فهي تشير أكثر إلى إردوغان، مرشح «تحالف الجمهور»، والذي لا تزال استطلاعات الرأي ترجّح بقوة خسارته الانتخابات الرئاسية.

وهنا، ومن أجل استمالة الصوت الكردي، ينقل عبد القادر سيلفي، الكاتب المقرب من إردوغان، في صحيفة «حرييات»، أن الحكومة قد تسمح قريباً لبعض الأشخاص باللقاء مع عبدالله أوجلان الذي مُنعت عنه الزيارات منذ آب ٢٠١٩. وقد يكون هذا الشخص شقيقه أو أحد نواب «الشعوب الديموقراطي». ويأمل حزب «العدالة والتنمية» أن يوجّه أوجلان رسالة إلى قيادة «حزب العمال الكردستاني» وكردي تركيا، باتخاذ مواقف «مرنة»

من الانتخابات الرئاسية، أي التصويت ضمناً لإردوغان من دون أن يعني ذلك، بحسب سيلفي، عملية انفتاح جديدة تستنسخ عملية الانفتاح السابقة التي انهارت في عام ٢٠١٥. من جهته، يكتب النائب

المعارض، مصطفى بلباي، أن الحزب الحاكم يعمل على خطّين: الأول، محاصرة «حزب الشعوب الديموقراطي» وعزله وإضعافه إلى أقصى حدّ ممكن؛ والثاني، استمالاته، من خلال الانفتاح على بعض المطالب ومنها استخدام اللغة الأمّ وتعريف جديد للمواطنة والحكم الذاتي.

وعلى رغم الضغوط الداهمة التي يشكّلها الاهتزاز الاقتصادي التركي كما الحرب في أوكرانيا، فإن العامل الكردي يبدو محور الحركة التركية من الاتفاق مع السويد وفنلندا، إلى العملية العسكرية في شمال سوريا، وصولاً إلى اتّجاهات الصوت الكردي في الداخل، وسط شعور دائم بأن الوجود الكردي يبقى مستهدفاً أو مستغلاً لمصالح يخرج من مؤلدها دائماً بلا حمّص.

إذ تعني سيطرة الأتراك على منبج وتل رفعت، تهديداً مباشراً لمدينة حلب نفسها ولجوارها الشمالي والشمالي الغربي، بما فيه بلدتاً نبل والزهراء، وانحسار نفوذ الجيش السوري وحلفائه من إيران و«حزب الله». وهذا ما أضاف تعقيداً إلى المشهد الميداني.

٣- المحطّة الثالثة الكردية، هي انعقاد المؤتمر العام الخامس لـ«حزب الشعوب الديموقراطي» في تركيا، والذي تعتبره أنقرة مجرّد جناح سياسي لـ«الكردستاني». وعلى الرغم من تمثّل الحزب في البرلمان التركي بـ٥٦ نائباً، فإنه يتعرّض، منذ آخر انتخابات نيابية عام ٢٠١٨، لمضايقات واعتقالات لنوابه ورؤساء بلدياته وإعلاميه ومناصريه، بتهمة دعم «الإرهاب».

وتزداد الضغوط عليه مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية بعد نحو السنة، بالنظر إلى أن موقف قاعدته مهمّ جداً لجهة ترجيح فرصة هذا المرشح أو ذلك. ومع أن

الحزب هو أقرب إلى المعارضة، لكنه لن يمنح أصوات قاعدته مجاناً لأيّ مرشح لا يتجاوب مع المطالب الكردية بنسبة أو بأخرى. وشكّل انعقاد المؤتمر الخامس للحزب في أنقرة، يوم الأحد الماضي، فرصة لتظهير موقفه من الانتخابات الرئاسية؛ إذ أعاد «الشعوب الديموقراطي» انتخاب كلّ من مدحت سنجار وبيرفين بولدان رئيسيين مشتركين له، بغالبية ٨٠٦ من أصل ١٠٥٠ مندوباً. وفي كلمته، دعا سنجار المعارضة إلى إنشاء «تحالف ديموقراطي» بدلاً من «تحالف الستّة» القائم حالياً والذي سينتهي، كما قال، مع انتهاء الانتخابات، فيما اعتبرت بولدان أنه «مخطئ من يظن أننا سنكون مجرد أداة للبعض لعبور النهر».

## الوجود الكردي يبقى مستهدفاً أو مستغلاً لمصالح يخرج من مولدها دائماً بلا حمص

# المرصد السوري و الملف الكردي



## الإدارة الذاتية تعلن حالة الطوارئ لمواجهة التهديدات التركية

أعلنت "الإدارة الذاتية" المسيطرة على مناطق واسعة في شمال وشرق سوريا، أنها رفعت الجاهزية والاستعداد للتصدي لأي عملية عسكرية تركية محتملة في المنطقة.

وعقب "اجتماع طارئ" مع الرئاسات المشتركة للمجالس التنفيذية في شمال وشرق سوريا، قالت "الإدارة الذاتية" في بيان: "الحالة التي نمر فيها هي حالة حرب، ويجب التصرف على هذا الأساس، آخذين بعين الاعتبار كافة التجهيزات والتحضيرات اللازمة لمواجهة الحرب، وتم رصد الميزانية اللازمة لمواجهة التداعيات السلبية للحرب المحتملة".

وكانت قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، أعلنت التوصل إلى خطة "دفاعية مشتركة" مع قوات النظام السوري، برعاية روسية.

وسيفضي الاتفاق إلى تشكيل غرفة عمليات مشتركة وتبادل الإحداثيات الميدانية على الأرض والسماح بنشر المزيد من قوات النظام لتعزيز مواقعها العسكرية والقتالية شمال سوريا.



وأوضح المتحدث باسم "قسد" فرهاد شامي، أنه "لم يكن اتفاقاً حديثاً بل هو تفاهم عسكري لصد أي غزو تركي محتمل"، مؤكداً أن 500 جندياً من قوات النظام وصلوا إلى مناطق "قسد" بعد تفاهم أولي دخل حيز التنفيذ ليلة الاثنين الماضي.

وأعلنت "الإدارة الذاتية" في شمال شرقي سوريا حالة "الطوارئ" في مناطق نفوذها، بسبب ما وصفته بـ"التهديدات" التي تتعرض لها المنطقة من قبل تركيا.

ونص البيان الذي نُشر في الموقع الرسمي لـ"الإدارة الذاتية"، المظلة السياسية لـ"قوات سوريا الديمقراطية"، الصادر يوم، الأربعاء، ٦ من تموز، على إعلان حالة الطوارئ وإعداد خطط الطوارئ في المنطقة من قبل كافة الجهات التابعة لها المدنية منها والعسكرية.

إضافة إلى وضع "جميع الإمكانيات لحماية الشعب من هجوم عدواني على مناطق شمال شرقي سوريا". كما أوعز البيان إلى جميع الجهات واللجان التابعة لـ"الإدارة الذاتية" لإعطاء الأولوية لتطبيق خطط الطوارئ في المنطقة.

بدورها تحدثت شبكات محلية عن أن "قسد" اعتقلت عدداً من أبناء محافظة الرقة، في أثناء مرورهم على الحواجز الأمنية تمهيداً لسوقهم إلى التجنيد الإجباري في صفوف قواتها، قبيل إعلانها عن حالة الطوارئ بساعات. ويأتي إعلان "قسد" لحالة الطوارئ بالتزامن مع تصاعد الأحداث الميدانية، التي أعادت الحديث عن عملية عسكرية التركية إلى الواجهة، إضافة إلى تدريبات أجرتها فصائل "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا، استعداداً للعملية، وقصف متبادل بين الطرفين بشكل متقطع لا يزال مستمرًا منذ عدة أيام.

## منظمة العفو الدولية تحذر من كارثة انسانية

الى ذلك حذرت منظمة العفو الدولية من كارثة إنسانية تهدد مناطق شمال غربي سوريا في حال عدم تمديد مجلس الأمن الدولي لقرار إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود.

وقالت المنظمة في بيان يوم الثلاثاء، إنه يجب على أعضاء مجلس الأمن تمديد القرار الخاص بإدخال المساعدات عبر الحدود الذي يسمح للأمم المتحدة بإيصال المساعدات إلى ما لا يقل عن ٤ ملايين في شمال غربي سوريا قبل انتهاء صلاحيته في ١٠ تموز.

وأضافت في بيان: "إن النازحين داخلياً في مناطق شمال غربي سوريا يعيشون في ظروف قاسية في المخيمات ومعرضون للخطر الشديد ويعتمدون كلياً على المساعدات الدولية للبقاء على قيد الحياة".

وقالت نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنيابة في منظمة العفو الدولية ديانا سمعان: "يعيش العديد من هؤلاء النساء والرجال والأطفال النازحين منذ أكثر من ست سنوات في ظروف من العوز المطلق في شمال غربي سوريا".

وأضافت: "ليس لديهم فرص حقيقية في العودة إلى ديارهم بسبب الانتهاكات المستمرة التي يرتكبها نظام الأسد في مدنهم الأصلية،

ولكن البقاء في أماكن وجودهم الحالية يعني العيش في ظروف معيشية قاسية لا تطاق، والمخاطرة بالإصابة بالأمراض والتعرض للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي".



## مظلوم عبيدي: مواجهة الهجوم التركي لن يقتصر على منطقة محددة

※PYD

أشار قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبيدي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بخصوص التطورات الأخيرة في شمال وشرق سوريا بان هناك جهود كبيرة تبذل لردع الاحتلال التركي ووقف العملية العسكرية التي تستعد لها الاحتلال التركي لكنه أكد استعداد قوات سوريا الديمقراطية لصد هجمات الاحتلال التركي ومرتزقته قائلاً: "أذا شن الاحتلال التركي عملية عسكرية ضدنا، رداً لن يكون كما في السابق، خلال السنوات الثلاثة الماضية عززت قواتنا من دفاعاتها وجاهزيتها العسكرية، سنوسع نطاق المقاومة وسنعمل بكل قوتنا على منع التوغل التركي." كما حذرت جيش الاحتلال التركي مما أسمته بمعركة "الشمال السوري" "ستكون معركة الشمال السوري أجمع ولن تبقى محدودة ضمن منطقة معينة، الجيش التركي والفصائل التابعة له سيواجهون مقاومة من من جميع السوريين".

ودعت القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية في مؤتمرها الصحفي جميع أهالي مناطق شمال وشرق سوريا، "لدعم المقاومة والوقوف إلى جانب أبناءهم" كما دعا جميع الاطراف السياسية إلى إزالة التناقضات السياسية والفكرية وتحمل مسؤولياتها الوطنية.

### ملتزمون بجميع الاتفاقيات

وقال القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية "قسد" أن تهديدات دولة الاحتلال التركي على شعب شمال وشرق سوريا لم تتوقف، هناك حشود عسكرية للاحتلال التركي في عدد من خطوط الجبهات في كل تل رفعت ومنبج،

وتحضيراتها لأجل القيام باحتلال مناطق جديدة من شمال سوريا قائمة، هم بانتظار فرصة للهجوم". مضيفاً بأن النظام التركي تحاول القيام بعمل عسكري عبر حجج وذرائع لا صحة لها، قوات سوريا الديمقراطية كانت ولا تزال ملتزمة بالقوانين والاتفاقيات الموقعة عام ٢٠١٩، على العكس الاحتلال التركي يخرق هذه الاتفاقيات عبر هجماتها المتكررة على المناطق الآمنة في شمال وشرق سوريا".

وأكد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية بأنهم ملتزمون بكافة الاتفاقيات وان الدوريات المشتركة تسير حسب الاتفاق وان قسد تراجعت بعمق ٣٠ كم حسب الاتفاق وبأن قوات النظام السوري تتواجد في نقاطها حسب الاتفاق، مشيراً أن دولة الاحتلال لم توقف قصفها على المدنيين، كما انها مستمرة بعمليات التغيير الديمغرافي في شمال سوريا. وأشار القائد العام إلى أن هدف الاحتلال التركي واضح قائلاً: " يهدف إلى تقسيم سوريا واحتلال مزيد من الأراضي السورية، وإبادة الشعب الكردي".

### نتمن الجهود الدولية لكنها غير كافية لردع الاحتلال التركي

وأشار قائد قوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده اليوم بمدينة الحسكة إلى أنهم وخلال الشهرين المنصرمين كان لهم عدة لقاءات مع الاطراف الدولية وقيادات التحالف الدولي منوهاً بأن المواقف الدولية ليست بالمستوى المطلوب لردع الاحتلال التركي ووقف هجماته على المنطقة.

عبدي، اشاد بجهود إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن وجهود التحالف الدولي مضيفاً بأنها " غير كافية للحد من هجمات الاحتلال التركي " في ظل استمرار العدوان التركي وخرقه للاتفاقيات.

وتطرق عبدي إلى الجهود الروسية ودورها في ردع الاحتلال التركي مشيراً بأن " الجهود الروسية هامة لإيقاف التصعيد التركي". ونوه بان هناك تنسيق مع الجانب الروسي فيما يخص تواجد قوات النظام السوري في مناطق شرق الفرات وفي مناطق أخرى غرب الفرات.

ونوه عبدي إلى أن التهديدات التركية اثرت بشكل مباشرة على "تركيز قواتنا وحولتها من الحرب ضد داعش" وأن هذه التهديدات تستهدف بشكل مباشر "جهود التحالف والمجتمع الدولي ضد داعش في المنطقة".

كما عبر عن خشيته من "من تدهور الحالة الأمنية في السجون والمخيمات، وتزايد نشاط تنظيم داعش وخاصة مع انخفاض وتيرة عملياتنا الأمنية ضدهم".

وأكد أيضاً "أن عمليات الأمنية ضد داعش انخفضت إلى النصف خلال شهر حزيران مقارنة بشهر أيار مقارنة بشهر أيار المنصرم الذي اعتقل فيه ٧٣ عنصر لداعش انخفض العدد في شهر حزيران الفأنت إلى ٣٠ شخص، أي ما يعادل أقل من النصف".

وقال قائد قوات سوريا الديمقراطية أن " المناطق الخاضعة للاحتلال التركي أضحت مرتعاً لمرتزقة داعش، ومثال على ذلك مقتل متزعم التنظيم ماهر العقال مؤخراً في المناطق التي تحتلها تركيا، وأكد بأن قسد حصلت على معلومات مؤكدة بأن داعش يستعد لمهاجمة مخيم الهول".



صالح مسلم:

## مستعدون للحوار مع الجميع حتى تركيا بما يخدم حل الأزمة السورية

تطوير علاقات تجارية بين تركيا والإدارة الذاتية لشمال شرقي سوريا، وتعليقاً على ما دعا إليه (غراهام) قال صالح مسلم:

إن تركيا تحتل مناطق في شمالي سوريا (عفرين سري كانيه وتل أبيض)، وهناك آلاف المهجرين من منازلهم، وقبل البدء بأي نقاش أو حوار يجب إيجاد حل لهذه المناطق.

كما شدد مسلم على ضرورة تجهيز أرضية من النقاط المتعلقة بشعوب شمال وشرق سوريا، والبحث عن إيجاد حل للمهجرين قبل البدء بأي حوار، وأضاف: نحن لسنا من عشاق الحرب.

\*وكالة (نورث برس)

أكد "صالح مسلم" الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطيPYD، أن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا مستعدة للحوار مع جميع الأطراف بما فيها تركيا بما يخدم حل الأزمة السورية.

وقال مسلم لوكالة (نورث برس):

إننا نرحب بجميع الأطراف التي تود حل الأزمة السورية والقضية الكردية.

وكان السيناتور الأمريكي (ليندسي غراهام) قد شدد في مقالة له لشبكة (فوكس نيوز) على ضرورة إيجاد صياغة متوازنة تحفظ العلاقة (الأمريكية - التركية)، وتضمن الاستقرار لمهمة قتال (داعش) بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية، داعياً إلى إنشاء مناطق عازلة بين قوات سوريا الديمقراطية و تركيا، بالإضافة إلى





## ما الذي يجري في الشمال السوري؟

أردوغان كان قد حدد المناطق التي ستأتي على رأس أولويات العمليات العسكرية التركية المرتقبة، مشيراً إلى أنها المناطق التي «تعد مركز انطلاق للهجمات على تركيا والمناطق الآمنة»، وذلك في إشارة إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب الكردية، التي ترى فيها أنقرة واجهة لحزب العمال الكردستاني.. وقد أكد أن العمليات ستبدأ بمجرد انتهاء تحضيرات الجيش والاستخبارات والأمن.

تتواصل الإستعدادات التركية لشن عملية عسكرية جديدة في الشمال السوري أعلن عنها أردوغان شخصياً مرات عدة. وبحسب أردوغان واطراف حكومته ، فإن الهدف من هذه العملية هو استكمال إنشاء ما يعرف بمناطق آمنة بعمق ٣٠ كيلومتراً، على طول الحدود الجنوبية لتركيا مع سوريا، وهو الأمر الذي حققت أنقرة جزءاً منه، عبر عمليات عسكرية شنتها في الشمال السوري، كان آخرها عملية نبع السلام أواخر عام ٢٠١٩.

## الولايات المتحدة: شن هجوم تركي، يهدد بزعة استقرار المنطقة

من منطقتي تل رفعت ومنبج في ريف حلب الشمالي والشرقي، وربما تنطلق العملية العسكرية في أي لحظة ولكن على الأغلب إطلاقها بعد عيد الأضحى الذي يصادف يوم السبت القادم، في حين تتحدث بعض المصادر التركية عن انطلاقها بعد منتصف الشهر الجاري عقب زيارة الرئيس الأمريكي إلى المنطقة».

واعتبرت المصادر أن زيارة وزير الخارجية الإيراني أمير حسين عبد اللهيان إلى دمشق تهدف لوضع النظام السوري بنتائج زيارته قبل أيام إلى تركيا، والذي أعلن فيها بأن إيران تتفهم هواجس تركيا الأمنية، ولكن ما أعلنه اليوم في دمشق بأن بلاده ترفض أي عمل عسكري تركي في سوريا هو رسائل متبادلة وإيران ترتبط بعلاقات مميزة بين الحكومة السورية وتركيا.

وبدأت تركيا وفصائل المعارضة الموالية لها منذ بداية الشهر الماضي الاستعداد لتنفيذ عملية عسكرية في الشمال السوري وفرض منطقة آمنة كما تسميها تركيا بعمق ٣٠ كيلو مترا عن الحدود السورية-التركية، وطرده مسلحي قوات سوريا الديمقراطية.

الموقف الإيراني يبدو أنه قد تغير نسبيا واكتسب طابع الإدانة المسبقة للعملية العسكرية التركية المرتقبة، وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان حذر من جانبه من أن أي عمل عسكري

آخر مستجدات هذه الحملة جاءت على لسان قائد عسكري في الجيش السوري المعارض الموالي لتركيا أن تعزيزات عسكرية للجيش التركي تضم دبابات ومدفعية وناقلات جند وصلت مساء الجمعة وأمس السبت إلى خطوط التماس مع منطقة تل رفعت بريف حلب الشمالي وجبهة منبج شرقي حلب.

وقال القائد العسكري في تصريح له اليوم: «التعليمات من قيادة أركان الجيش الوطني صدرت أمس برفع الجاهزية القتالية لكل الفصائل على خطوط التماس مع قوات سوريا الديمقراطية في ريف حلب والرقعة والحسكة بانتظار ساعة الصفر».

ووصف القائد العسكري العملية العسكرية، التي أعلنت تركيا تنفيذها في الشمال السوري بأنها ستكون خاطفة وسريعة، قائلا « نحن نعلم أن أغلب عناصر قوات قسد هم من المكون العربي وهؤلاء سوف يقفون إلى جانب أهلهم ويريدون الخلاص من حكم عناصر حزب العمال الكردستاني، مضيفا أن ما تقوم به قسد من تحصينات لن تفيدهم بشيء لأن المناطق سوف تسقط من الداخل».

وكشفت مصادر مطلعة في المعارضة السورية طلبت عدم ذكر اسمها أن «تركيا استوفت كل الشروط لتنفيذ عملية عسكرية في شمال سوريا تكون بدايتها

## مصادر: تركيا استوفت كل الشروط لتنفيذ عملية عسكرية في شمال سوريا

ونقلت عنه إرنا السبت قوله «بعد زيارتي لتركيا... من الضروري إجراء مشاورات مع السلطات السورية». وأضاف وزير الخارجية الإيراني أن «تطوير العلاقات الثنائية والتشاور مع بشار الأسد ووزير الخارجية السورية والمسؤولين الكبار في سوريا، هي الاهداف الاخرى لرحلتي».

تُعادي طهران، كما أنقرة، الانفصاليين الكرد الذين ينفذون عمليات في كلٍّ من تركيا وإيران، لكنها في الوقت نفسه تُعتبر حليفاً قوياً لنظام بشار الأسد وتدافع عن وحدة سوريا التي يقع جزء منها تحت سيطرة الجماعات الكردية المسلحة.

وتشكّل منطقتا تل رفعت ومنبج اللتان تريد تركيا التوغل فيهما جزءاً من «منطقة آمنة» بعرض 30 كيلومترا تريد أنقرة إقامتها على طول الحدود التركية-السورية. واعترضت دمشق بشدة على إقامة منطقة كهذه.

وضاعفت الولايات المتحدة تحذيراتها من شن هجوم تركي، معتبرة أنه يهدّد بزعة استقرار المنطقة وتعريض القتال ضدّ التنظيمات الجهادية المتطرفة للخطر.

\*احوال تركية

لتركيا في سوريا سيزعزع أمن المنطقة، مع تهديد تركيا بشنّ هجوم في شمال البلاد. وقال الوزير الإيراني في مؤتمر صحفي في دمشق في تصريحات بالفارسية ترجمت إلى العربية إن «أي إجراء عسكري من قبل تركيا في سوريا هو عنصر سيزعزع أمن المنطقة».

واستقبل الرئيس السوري بشار الأسد وزير الخارجية الإيراني.

ونقل بيان للرئاسة السورية عن الأسد قوله إن «الادعاءات التركية لتبرير عدوانها على الأراضي السورية هي ادعاءات باطلة ولا علاقة لها بالواقع، وتنتهك أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي».

وأضاف الأسد أن «هذا النظام يقوم بالاعتداء على الأراضي السورية كلما حدث تقدم للجيش السوري ضد التنظيمات الإرهابية».

وفي وقت سابق نقلت وكالة الانباء الإيرانية الرسمية «إرنا» عن أمير عبداللهيان قبل مغادرته إلى دمشق قوله «تتمحور رحلتي إلى سوريا خصوصاً حول السلام والأمن في المنطقة الواقعة بين سوريا وتركيا».

وقام وزير الخارجية الإيرانية بزيارة لأنقرة الاثنين أكد خلالها أنه «يتفهم» الحاجة إلى عملية عسكرية تركية جديدة ضدّ المقاتلين الكرد في سوريا.



حسني محلي:

## بين التفاؤل والتشاؤم.. ماذا يريد إردوغان من الأسد؟

الإسرائيلي ويقول إنه يستهدف إيران. وجاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إلى أنقرة وبعدها إلى دمشق لتثير العديد من التساؤلات بعد أن قال أمير عبد اللهيان إنه «نقل للرئيس الأسد مخاوف الرئيس إردوغان الأمنية». وهو ما عدّه البعض محاولة إيرانية للوساطة بين أنقرة ودمشق بعد تراجع حماس العواصم العربية للمصالحة مع دمشق. وعلى الرغم من زيارة الرئيس الأسد إلى الإمارات

مع استمراره في سياساته الداخلية، وسعيه لأسلمة الدولة والمجتمع التركي، بعد أن أصبح الحاكم المطلق للبلاد منذ استفتاء نيسان/أبريل ٢٠١٧، لم يفاجئ إردوغان أحداً بتخليه عن الإخوان المسلمين من أجل مصر والإمارات والسعودية، وعن حماس من أجل «تل أبيب». وشهدت علاقات الأخيرة بأنقرة، خلال الأشهر القليلة الماضية، تطورات مثيرة، خاصة في المجالين الاستخباراتي والعسكري، وهو ما يتبجح به الطرف



## ستقرر واشنطن مصير المخاوف التركية، ليس فقط في سوريا وشرقها، بل في المنطقة عموماً

زال، للمخاوف الأمنية للرئيس الأسد والدولة السورية عموماً، بسبب الدور الذي لعبته أنقرة، وما زالت، في الأزمة السورية، باعتراف حمد بن جاسم، الذي اعترف أكثر من مرة «أنهم فعلوا كل شيء في سوريا عبر الحدود التركية معها».

ومن دون أن يخطر على بال إردوغان أن التخلص من مخاوفه الأمنية يتطلب منه، بالدرجة الأولى، الحوار المباشر مع الرئيس الأسد، وليس مع أجهزة استخباراته، وهو ما يقوله بين الحين والحين. فإذا كانت وحدات حماية الشعب الكردية الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني التركي هي سبب مخاوف إردوغان، فما عليه إلا أن يتفق والرئيس الأسد على صيغة ما تساعدهما في معالجة هذه الأزمة بالأساليب السياسية والسلمية وليس العسكرية.

وباستمرار هذه الأزمة، ستستمر مخاوف إردوغان الأمنية، وكان عليه أن يعالجها مع حليفه الرئيس بايدن خلال لقائه به في قمة الأطلسي في مدريد. فالجميع يعرف أن المصدر الحقيقي لمخاوف أنقرة هو استمرار الدعم الأمريكي والأوروبي، أي حلفاء إردوغان، لوحدات حماية الشعب الكردية شرق الفرات، مع دعم سياسي ومعنوي ونفسي في جميع الدول الغربية.

ويعرف الجميع أيضاً أنه، في مقابل مخاوف

في ١٨ آذار/مارس الماضي، أشار البعض إلى تراجع حماس السعودية والإمارات للمصالحة مع إردوغان، ودخول الشيخ تميم على هذا الخط بعد زيارته القاهرة، إذ ينتظر الجميع قمة الرئيس بايدن في جدة ١٥ الشهر الجاري. وبعدها، سيقدر الرئيس السيسي كيف سيرد على مساعي الرئيس إردوغان للمصالحة معه، وهو ما ينتظره إردوغان بفارغ الصبر ليقرر، بدوره، ماذا سيفعل في سوريا وليبيا والعراق.

فإردوغان الذي تخلى عن حماس والإخوان المسلمين لم يفعل ذلك في سوريا وليبيا، وهو على علاقة وطيدة بكل الفصائل والمجموعات الإسلامية ذات الجذور الإخوانية، السياسية منها والمسلحة.

وما العودة إلى «المخاوف الأمنية» التي شرحها إردوغان للوزير الإيراني إلا للحديث عن الوضع شرق الفرات، ناسياً أنه السبب في هذا الوضع منذ البداية. فقد استضافت أنقرة واسطنبول خلال العامين ٢٠١٢-٢٠١٥، زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني صالح مسلم عدة مرات، وحاول إردوغان وأحمد داود أوغلو إقناعه بالتمرد ضد دمشق، مقابل أن يساعده في الحصول على ما يريد في سوريا الجديدة، بعد التخلص من الرئيس الأسد.

وكان إردوغان بسياساته العقائدية ذات الطابع القومي والديني والتاريخي السبب الرئيسي، وما

## استمرار الدعم التركي لعشرات الآلاف من مسلحي الفصائل السورية مصدر القلق الرئيسي لسورية

عدواً إضافياً لها بعد روسيا. ويبقى الرهان على التطورات المحتملة بعد قمة جدة التي، إن خرج بايدن منها منتصراً بتحقيق ما يرنو إليه سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فالأمور ستكون أكثر وضوحاً بالنسبة إلى كل الأطراف، التي ستتسابق فيما بينها للحصول على دور البطولة في الفصول الجديدة للمسرحية الأمريكية. ويتمنى الرئيس إردوغان أن يكون له فيها دور أساسي يساعده في ضمان الدعم الأمريكي له، وهو ما يتطلب منه المزيد من الخطوات العملية والفعالة التي سيثبت من خلالها مصداقيته في التحالف مع واشنطن. وبدورها، ستقرر واشنطن مصير المخاوف التركية، ليس فقط في سوريا وشرقها، بل في المنطقة عموماً، ويجب أن تلتقي في القاسم المشترك مع المخاوف الإسرائيلية وفق التصور الأمريكي الذي يريد له إردوغان أن يساعده في البقاء في السلطة، ومهما كلفه ذلك من التنازلات التي بدأها بالمصالحة مع ابن زايد وابن سلمان وآل صهيون، على أمل أن تكتمل الحلقة بالسياسي، وهو الآخر بانتظار الإشارة من بايدن!

\*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

\*الميادين.نت

إردوغان الأمنية في الشرق السوري، ثمة مخاوف لدى دمشق لا تقل خطورة عنها؛ بسبب الوضع غرب الفرات، خاصة إدلب حيث تسيطر القوات التركية على حوالي ٩% من الأرض السورية. في الوقت الذي يؤكد إردوغان ووزراؤه بين الحين والحين التزامهم بوحدة هذه الأرض والسيادة السورية على كامل هذا التراب. يعدّ استمرار الدعم التركي الشامل لعشرات الآلاف من مسلحي الفصائل السورية المختلفة مصدر القلق الرئيسي بالنسبة إلى الدولة السورية، التي ترى في هؤلاء المسلحين إرهابيين، حالهم حال المسلحين الأجانب في إدلب، ومعظمهم من الشيشان والإيغور، فهم جميعاً مصدر قلق حقيقي وبالغ بالنسبة إلى روسيا والصين ودول أخرى ما زال مواطنوها يقاتلون في صفوف «النصرة» في إدلب وجوارها، ولن تتردد واشنطن في الاستفادة منهم لاحقاً، إذا طال أمد الحرب في أوكرانيا كما استفادت أنقرة من المرتزقة السوريين في ليبيا وكاراباخ.

يبدو واضحاً أن أنقرة، وفي ظل المعطيات الحالية، لا تفكر بالتخلي عن مشروعها في إدلب والشمال السوري عموماً، حتى وإن لم تقم بأي عمل عسكري جديد في المنطقة، خلافاً للضجة الإعلامية التي أراد إردوغان من خلالها أن يساوم بها الرئيس بايدن، والغرب عموماً، في قمة الأطلسي، التي أعلنت الصين

# رؤى و قضايا عالمية



## الولايات المتحدة والتحديات في الشرق الأوسط .. خمس دقائق

**نص كلمة الرئيس الامريكى جو بايدن خلال اجتماع قمة مجلس التعاون الخليجي ٣+  
جدة، المملكة العربية السعودية-١٦ تموز/يوليو ٢٠٢٢**

الرئيس بايدن: شكرا. يسعدني أن ألتقي مرة أخرى بهذا العدد الكبير من الشركاء الحيويين والاجتماع بشأن تعزيز تعاوننا من أجل مستقبل هذه المنطقة المترابطة من العالم.  
أود أن أشكر الدولة المضيئة المملكة العربية السعودية لتوجيهها دعوة للولايات المتحدة لتنضم إلى هذه القمة ولضيفتها بالترحيب بنا جميعا.

لقد تغيرت أمور كثيرة على الساحة الدولية وفي الشرق الأوسط منذ زيارتي للمنطقة عندما كنت نائبا للرئيس الأمريكي. ونشهد في مختلف أنحاء العالم على جهود تهدف إلى تقويض النظام القائم على القواعد مع إجراءات الصين القسرية بشكل متزايد في منطقة المحيطين الهادئ والهندي وخارجها وحرب روسيا الوحشية وغير المبررة ضد جارتها أوكرانيا وأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار. لقد شهدنا على تغييرات هائلة هنا في منطقة الشرق الأوسط.

هذه أول مرة يزور فيها رئيس أمريكي هذه المنطقة بدون أن تكون القوات الأمريكية مشاركة في مهمة قتالية في المنطقة منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر.

سنحترم دائما الشجاعة والإيثار وتضحيات الأمريكيين الذين خدموا في الجيش الأمريكي، بمن فيهم ابني الرائد بو بايدن الذي خدم في العراق لمدة عام.

ولن ننسى يوما ٧٠٥٤ جنديا أمريكيا ضحوا بحياتهم أثناء خدمتهم في العراق وأفغانستان وأماكن أخرى في خلال العقدين الماضيين.

ولكنني فخور اليوم بالقول إننا لا نعيش اليوم فترة حروب برية في المنطقة تشارك فيها أعداد كبيرة من القوات الأمريكية.

ولكننا نحافظ على كل من القدرة والتصميم المطلق على قمع التهديد الإرهابي أينما وجدناه، وقد أثبتنا ذلك هذا العام من خلال القضاء على أمير داعش في عملية جريئة وزعيما كبيرا آخر للتنظيم خلال هذا الأسبوع.

سنواصل جهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب بالعمل مع تحالف من الدول واسع النطاق يشمل كافة الحاضرين هنا اليوم.

وسنركز انتباهنا ومواردنا لدعم شركائنا وتعزيز تحالفاتنا وبناء تحالفات تحل المشاكل التي تواجه هذه المنطقة والعالم اليوم.

تتمتع الولايات المتحدة بنظرة واضحة بشأن التحديات في الشرق الأوسط والمجالات التي نتمتع فيها بأكبر قدرة للمساعدة في تحقيق نتائج إيجابية.

أهدافنا مركزة وواقعية وقابلة للتحقيق حتى نتمكن من استهداف مواردنا وإعادة بناء الثقة وتحقيق نتائج فعلية.

وسنعمل في سياق الشرق الأوسط كما هو عليه اليوم، أي، منطقة موحدة أكثر مما كانت عليه منذ سنوات.

ودول مجلس التعاون الخليجي هي خير مثال على ذلك، إذ نجد الدول التي كانت تتنافس في السابق قد استعادت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بينها ويتم القيام بشراكات جديدة. ويرى العالم الشرق الأوسط من خلال عدسة الانفتاح والفرص بشكل متزايد.

اسمحوا لي أن أعلن بوضوح أن الولايات المتحدة ستظل شريكا نشطا وملتزما في الشرق الأوسط.

مع تزايد قدرة العالم على المنافسة وتزايد تعقيد التحديات التي نواجهها، أصبح مدى تشابك المصالح الأمريكية مع نجاحات الشرق الأوسط واضحا بالنسبة إلي.

لن ننسحب ونترك فراغا تملأه الصين أو روسيا أو إيران، بل سنسعى إلى البناء على هذه اللحظة بقيادة أمريكية نشطة وذات مبادئ.

يضم إطار عملنا الجديد للشرق الأوسط خمسة مبادئ رئيسية أود أن أشاطركم إياها بإيجاز شديد اليوم.

## أولا،

ستدعم الولايات المتحدة الشراكات مع الدول التي تشترك في النظام الدولي القائم على القواعد وتعززها، وستؤكد من تمتع هذه الدول بالقدرة على الدفاع عن نفسها من التهديدات الخارجية.



تمثل الولايات المتحدة وكل دولة حاضرة هنا جزءاً أساسياً من هذا النظام لأننا نرفض استخدام القوة العاشمة لتغيير الحدود.

كانت لحظة فاصلة عندما صوت مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن بالإجماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا، إذ أظهرت تلك الدول أن القيم الأساسية للسيادة والسلامة الإقليمية عالمية بحق. أريد أن أكون واضحاً في كلامي. لا يعني دعم النظام القائم على القواعد أنه ينبغي أن نتفق دائماً على كافة القضايا، ولكنه يعني أننا نتوافق حول المبادئ الأساسية التي تتيح لنا العمل معاً لمواجهة التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً. ففي ما يتعلق بالأمن الغذائي على سبيل المثال، نلتزم بشكل جماعي بتقديم مليارات الدولارات للتخفيف من حدة الأزمة هنا في المنطقة، وتقدم الولايات المتحدة أكثر من مليار دولار. وفي ما يتعلق بأمن الطاقة، نتفق على ضرورة ضمان إمدادات كافية لتلبية الاحتياجات العالمية، ولقد زاد منتج الطاقة الإنتاج بالفعل وأتطلع إلى ما سيحصل في الأشهر المقبلة. وفي ما يتعلق بأزمة المناخ، نحن نستثمر بشكل جماعي مئات المليارات من الدولارات في مبادرات الطاقة النظيفة ونزيد من طموحنا المناخي ونعمل معاً على تنويع سلاسل التوريد والاستثمار في البنية التحتية الحيوية. ونتطلع إلى استضافة مصر والإمارات لمؤتمري الأمم المتحدة الرئيسيين التاليين حول المناخ.

## ثانياً،

لن تسمح الولايات المتحدة للقوى الأجنبية أو الإقليمية بتهديد حرية الملاحة عبر الممرات المائية في الشرق الأوسط، بما في ذلك مضيق هرمز وباب المندب، ولن نتسامح مع جهود أي دولة للسيطرة على دولة أخرى في المنطقة من خلال التعزيزات العسكرية والتوغلات و/أو التهديدات. يمثل التدفق الحر للتجارة والموارد عبر الشرق الأوسط شريان حياة للاقتصاد العالمي، وينطبق ذلك اليوم تماماً كما كان الحال عليه منذ عقود. وتسير الأمور على ما يرام عندما تلتزم الدول بالقواعد الدولية، لذلك اعتبرت إدارتي حماية تلك الممرات المائية الحيوية أولوية. لقد أنشأنا فرقة عمل بحرية جديدة للعمل بالشراكة مع العديد من القوات البحرية الخاصة بدولكم للمساعدة في تأمين البحر الأحمر. وهذه أول فرقة عمل بحرية تستخدم السفن السطحية غير المأهولة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتعزيز الوعي البحري. نعمل أيضاً على دمج الدفاعات الجوية وأنظمة الإنذار المبكر لضمان قدرتنا على هزيمة التهديدات المحمولة جواً.

## ثالثاً،

لن تسعى الولايات المتحدة إلى ردع التهديدات للاستقرار الإقليمي فحسب، بل سنعمل أيضاً على تقليل التوترات وتخفيف التصعيد وإنهاء النزاعات حيثما أمكن. وقد بدأ هذا النهج يجني ثماره، فكما ذكرنا توصلنا إلى هدنة في اليمن وهي الآن في أسبوعها الخامس عشر، وتحقق ذلك بالعمل عن كثب مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والأمم المتحدة. لقد رحبنا بقيادة رئيس الوزراء العراقي الكاظمي لجمع دول الجوار معاً لإجراء محادثات في بغداد. لقد ساعدنا في وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية لإزالة قوات حفظ السلام الدولية من جزيرة تيران في البحر الأحمر وتحويل المنطقة التي أشعلت حروباً في السابق إلى مركز مستقبلي للسياحة السلمية والتنمية الاقتصادية، وذلك بفضل

أشهر من الدبلوماسية الهادئة والمثابرة.

وبينما نواصل العمل عن كثب مع العديد منكم لمواجهة التهديدات التي تشكلها إيران على المنطقة، نعتمد الدبلوماسية أيضاً لإعادة القيود المفروضة على برنامج إيران النووي. ولكن مهما حدث، تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بضمان عدم حصول إيران على سلاح نووي.

## رابعاً،

ستقوم الولايات المتحدة ببناء روابط سياسية واقتصادية وأمنية بين الولايات المتحدة وشركائها حيثما أمكن ذلك، مع احترام سيادة كل دولة وخياراتها المستقلة. التكامل والترابط، هذان هما الموضوعان الأساسيان لاجتماعنا اليوم. كم سنة حاولنا توصيل كهرباء العراق بشبكات دول مجلس التعاون الخليجي؟ أتذكر أنني استلمت إجازا حول هذا الموضوع في العام ٢٠١٦ عندما كنت نائبا للرئيس الأمريكي، وطلبت تحقيق الربط. اليوم وبعد سنوات من الجهود الفاشلة والبدايات الخاطئة، تم تحقيق ذلك بفضل جهود الكثيرين من المتواجدين حول هذه الطاولة. نشهد على مشاريع طاقة جديدة تربط المنطقة واتفاقية تجارة حرة جديدة واستثمارات بين الدول المجاورة، مثل الاستثمارات السعودية في مصر والأردن. وكلما قمنا ببناء المزيد من هذه الروابط، شهدنا على الفوائد التي تعود على شعوبنا وتزيد.

## خامساً،

ستعمل الولايات المتحدة دائماً على تعزيز حقوق الإنسان والقيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. الحريات التأسيسية أساسية بالنسبة إلى هويتنا كأمة أمريكية ونحملها في حمضنا النووي. وينطبق ذلك أيضاً لأننا نعلم أن المستقبل للبلدان التي تطلق العنان لإمكانات شعوبها كاملة وحيث تتمكن النساء من ممارسة حقوق متساوية والمساهمة في بناء اقتصادات أقوى ومجتمعات أكثر مرونة وجيوشاً أكثر حداثة وقدرة والبلدان التي يستطيع فيها المواطنين استجواب قادتهم وانتقادهم بدون خوف من الانتقام. لقد تعرضت للكثير من الانتقادات على مر السنين، وذلك ليس ممتعاً. ولكن القدرة على التحدث بصراحة وتبادل الأفكار بحرية يطلقان العنان للابتكار. وتمثل المؤسسات الخاضعة للمساءلة والخالية من الفساد والتي تعمل بشفافية وتحترم سيادة القانون أفضل طريقة لتحقيق النمو والاستجابة لاحتياجات الناس، وأعتقد أنها تضمن تحقيق العدالة. ما من دولة تقوم بكافة هذه الأمور بشكل صحيح طوال الوقت، أو حتى في معظم الأوقات، بما في ذلك الولايات المتحدة. ولكن شعبنا هو قوتنا وبلادنا تزداد قوة، إذ نحن على ثقة في أنها تتعلم من أخطائها. اسمحوا لي أن أختتم كلامي بتلخيص كل هذا الكلام في عبارة واحدة: تستثمر الولايات المتحدة في بناء مستقبل إيجابي في المنطقة بالشراكة معكم جميعاً، والولايات المتحدة لن تذهب إلى أي مكان. يجلس هنا اليوم أشخاص قادرين على حل المشاكل وثمة الكثير من الأمور الجيدة التي نستطيع تحقيقها معاً. أشكركم مرة أخرى على دعوتي للمشاركة في هذه القمة اليوم، وأشكركم على سنوات الشراكة العديدة بين دولكم والولايات المتحدة.

حفظ الله جنودنا. شكرا لكم.



د. السيد ولد أباه:

## المعادلة الدولية على خطوط نظام متصدع

التي اتبعتها الغرب بعد نهاية الحرب الباردة كانت مرتجلةً وطائشةً، والدليل هو العجز عن حل المعضلات الكبرى التي مرَّ بها العالمُ في السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة الأزمات المالية والأمنية والمناخية والصحية. الخلاصة التي يصل إليها زليكو هي ضرورة إبداع نظام عالمي جديد على أساس المصالح الكونية المشتركة، وليس القيم أو المبادئ كما يكرر زعماء الغرب في هذه الأيام في دفاعهم عن «الديمقراطية الليبرالية» ضد «الاستبداد والظلم»!

تستوقفنا مقالة زليكو في جوانب ثلاثة محورية، تستدعي التوضيح والتعليق:

### أولها:

الوصف المعياري للحظة الدولية السابقة التي اصطلح على تسميتها بالحرب الأيديولوجية أو الحرب الباردة أو الصراع القطبي الثنائي.. فما يجمع بين هذه المقولات هو حصر القوى الفاعلة عالمياً في الدول المنتصرة خلال الحرب العالمية الثانية، وحصر الصراع

في العدد الأخير من مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية (يوليو ٢٠٢٢)، ينبهنا مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «فليب زليكو» إلى أن النظام الدولي المتولد عن الحرب العالمية الثانية قد انتهى بالكامل منذ سنوات، وما نعيشه راهناً هو نتائج هذا الانهيار الذي خُلف ما أطلق عليه في عنوان مقاله «نظاماً أجوف» (The hollow order).

وبالنسبة لزليكو لم تبدأ أزمة النظام الدولي مع الحرب الأوكرانية الراهنة، بل مع أزمة النظام الاقتصادي والمالي في سبعينيات القرن الماضي التي ضربت المنظومتين الرأسمالية والاشتراكية، ثم أزمة منظومة التسليح والردع التي شلت الحلفين الدوليين المتصارعين. لقد اعتبر الغرب أنه انتصر في حربه مع المعسكر الشيوعي الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي الذي تفكك بالفعل، فلم يدرك أن ما حدث هو ضرورة تغيير قواعد اللعبة الدولية بكاملها بدلاً من استغلال الفراغ الذي خُلفه انهيار الكتلة الاشتراكية المنافسة. وبالنسبة لزليكو ظهر من الواضح أن كل السياسات

الدولي لا يستقيم مع فكرة الصراع الأيديولوجي المتجدد بين الليبرالية الديمقراطية و«الاستبدادية الشعبوية» وفق عبارات زعماء الغرب من أمثال بايدن وماكرون وجونسون.. فمع انقشاع وهم الرهان على تمديد النموذج الليبرالي الديمقراطي إلى الصين وروسيا (لأسباب وخلفيات لا نعرض لها هنا)، يصبح من الجلي أن مقتضيات السلم الدولي والشراكة التضامنية بين الأمم لا يمكن أن تتم إلا في إطار اختلافي يحترم خصوصية وتميز القوى الكبرى والصاعدة التي لا تنتمي تاريخياً ولا حضارياً للعالم الغربي.

لقد حذر مؤخراً وزير الخارجية الروسي «سيرغي لافروف» من أن ستاراً حديدياً جديداً بدأ يقوم بين الغرب وروسيا، بعد ثلاثين عاماً على انهيار جدار برلين الشهير. وما

لم يقله لافروف هو أن روسيا تبذل الآن جهوداً كبرى لاستعادة مواقعها الجيوسياسية السابقة في معادلة الصراع الدولي المتجدد، لمواجهة الستار الحديدي المفروض عليها.

وفي هذه المواجهة، لا يمكن لروسيا بطبيعة الحال أن تستند للخطاب الأيديولوجي السائد خلال الحرب الباردة، لكنها تستفيد بوضوح من ثغرات ونقاط قصور سردية العالمية الكونية التي ترفعها القوى الغربية المنافسة. لا تواجه روسيا خصمها من منطلقات فكرية أو أيديولوجية ولا تدعي التبشير بنموذج بديل عن الديمقراطية الليبرالية، لكنها تطمح إلى أن تقود خط التمرد والاحتجاج من داخل النظام الدولي المتصدع.

\*أكاديمي موريتاني  
\*صحيفة «الاتحاد» الاماراتية

القائم في ثنائية أيديولوجية غربية محض (الرأسمالية الليبرالية والاشتراكية).

إن المشكل الذي طرحه هذا التصنيف برز بعد تحلل الاتحاد السوفيتي، وتوسع المشروع الأوروبي والحلف الأطلسي إلى المجال الأوروبي الشرقي، باعتبار أن التركيبة العالمية التي انبثقت عن هذه التحولات الكبرى لم تعد تنطبق عليها معايير وأدوات المعادلة الدولية السابقة. وهكذا أصبح العقل الاستراتيجي الغربي عاجزاً عن ضبط وإدارة الأزمات والديناميكيات الدولية الجديدة لافتقاره إلى منظومة مفهومية وتفسيرية تلائم المعطيات غير المسبوقة الجارية عملياً.

## ثانيها:

لقد تعاملت الرؤية الاستراتيجية الغربية مع روسيا من منظورين قاصرين: إما باعتبارها في وضع انتقالي يفضي بها ضرورةً إلى النموذج الليبرالي الديمقراطي، ومن هنا تأجيل دمجها في نادي

الحلفاء المقربين إلى حد استكمال مسارها الانتقالي، أو النظر إليها كقوة معادية من خارج المنظومة، يتم التعامل معها في إطار استراتيجية الردع الاستباقي للصعود الآسيوي الذي هو أفقها الاستراتيجي بعد فشل طموحها في الاندماج الأوروبي.

وفي الحالتين، تغيب الرؤية الواقعية في التعامل مع روسيا بصفاتها قوةً دولية لها مجالها الحيوي وتطلعاتها الجيوسياسية الخاصة التي يتوقف عليها السلم العالمي.

## ثالثاً:

إن خطاب العالمية الكونية الذي هو المرجعية النظرية والقيمية للكتلة الغربية المتحكمة في النظام





تركي بن فيصل آل سعود:

## النظام العالمي يستلزم إعادة النظر

العالمية الثانية. إن الأزمة الأوكرانية نفسها هي أحد مؤشرات وجود مشاكل هيكلية أكثر عمقا في النظام الدولي. فقد فشل هذا النظام الذي يقوده الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، في الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وغالبا ما تنتج الأنظمة العالمية الجديدة عن الحروب الكبرى. وفي سياق الحرب العالمية الثانية، أنشأ المنتصرون هياكل مصممة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولكن، رغم أن عالمنا الذي يزداد تكاملاً قد تغير إلى حد كبير منذ تأسيس الأمم المتحدة، إلا أن مبادئنا التنظيمية لا تزال تعكس عقلية حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. وضمن الإطار الحالي، يعتبر الفشل في التصدي للتحديات العالمية فشلاً للمجتمع الدولي بأسره.

باكو- في الوقت الذي بدأ فيه العالم يتعافى من إحدى أكبر الأزمات التي شهدتها العقود الأخيرة، اندلعت أزمة أخرى في أوروبا. وتماثلاً كما أبرزت جائحة كوفيد-19 إنسانيتنا المشتركة، ذكرتنا حرب روسيا على أوكرانيا بمدى هشاشة عالمنا وترابطه، ومدى الاعتماد المتبادل بين أقطاره. وكما يقول الصينيون، «الكل واحد في العالم بأكمله.»

إن اشتداد المواجهات بين القوى العظمى وتفكيك العولمة يهددان السلام والأمن العالميين. ويبدو أن الأزمات الجديدة كامنة في كل ركن، بيد أن الحلول المناسبة لمعالجتها ليست كذلك- لا في الشرق الأقصى، ولا في جنوب آسيا، ولا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا في أفريقيا جنوب الصحراء، ولا في أوروبا الشرقية، ولا في أمريكا اللاتينية. فالمزاج الشعبي أصبح سيئاً وأعاد تنشيط الشعبوية، والقومية، وكرهية الإسلام، وغيرها من الاتجاهات التي تهدد ما حققته البشرية من إنجازات تقدمية منذ الحرب

## هل يمكن إصلاح النظام؟

مما مهد الطريق للشلل والاختلال الوظيفي الذي تعاني منه الأنظمة الحالية.

ويحتاج الشرق الأوسط بصورة خاصة إلى منظومة تابعة للأمم المتحدة تؤدي وظيفتها جيدا، وتمثله تمثيلا صادقا. إذ لا توجد منطقة عانت أكثر من غيرها مما خلفه الماضي من ديناميكيات ثنائية وأحادية القطب غير عادلة. إننا نضحي بمبادئ النظام الدولي. فالمبادئ التي أدت إلى إنشاء دولة إسرائيل هي نفسها التي أدت إلى حرمان الفلسطينيين من وطنهم ومن حقوقهم الأساسية في تقرير المصير وإقامة دولة.

ولأن الشرق الأوسط يعيش حربا تلو أخرى، وكارثة تلو الأخرى، وتُخضعه الأمم المتحدة لقرار تلو الآخر، فعادة ما

يستعصي عليه تحقيق العدالة. إذ في كل مرة تظهر فيها قضية عربية أو إسلامية أو شرق أوسطية، يصبح نفاق القوى العظمى التي تقود النظام الدولي واضحا تماما.

وينبغي لقادة تلك القوى العودة إلى رشدهم. إذ يتطلب إصلاح النظام الحالي أن تعتمد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، طريقة جديدة في التفكير. فلا يمكن للنظام الدولي أن يحافظ على السلم والأمن إلا بمقدار إنصافه وقدرته على مواجهة التحديات التي تواجهها البشرية. ودون تحقيق ذلك، ستستمر الاضطرابات الجيوسياسية في تهديد السلم والأمن العالميين.

### اشتداد المواجهات بين القوى العظمى وتفكيك العولمة يهددان السلم والأمن الدولي

إن الدعوات التي تطالب، منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، بإعادة هيكلة نظام الأمم المتحدة، وهي الهيئة التي تمثل النظام الدولي الأوسع نطاقا، عادة ما تلقى آذانا صماء. والأسوأ من ذلك أن روسيا والصين تستخدمان الآن منصبهما القيادي في النظام الدولي للدفع باتجاه نظام متعدد الأقطاب. وبدلاً من العمل على إصلاح الإطار الحالي، فإنهما يطعنان في صلاحيته.

إن الإنجازات الجماعية التي حققتها البشرية على مدى العقود السبعة الماضية دلالة على سبب وجوب العمل المشترك لجعل نظام الأمم المتحدة أكثر عدلاً وشمولاً ومراعاةً لاحتياجات الناس وتطلعاتهم. والواقع

أن تلك كانت هي مهمة الفريق الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في عام ٢٠٠٣.

وحل الفريق الذي

يتكون من ١٦ شخصية بارزة من مختلف أنحاء العالم، والذي يترأسه رئيس الوزراء التايلاندي السابق، أناند بانياراتشون، الأخطار المعاصرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين؛ كما قدم تقييما لمدى نجاح السياسات والمؤسسات القائمة في التصدي لتلك التهديدات؛ وقدم توصيات تهدف إلى تعزيز الأمم المتحدة وتمكينها من توفير الأمن الجماعي في القرن الحادي والعشرين. وأوضح التقرير النهائي للفريق أن جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة تحتاج إلى إصلاح، بما في ذلك مجلس الأمن، الذي صرح الفريق بضرورة توسيعه. ومما يؤسف له أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يتمتعون بحق النقض (الفيتو) تجاهلوا توصيات الفريق،

\*بروجيكت سنديكت



عاطف الغمري:

## العالم في حرب لا يكسبها أحد

سلبية القرار في السياسات الدولية»، وكلها ضمن فيض من مشاركات لخبراء ومؤرخين في تشخيص الوضع الراهن للأزمة حول أوكرانيا.

وكان منه قول تيرني: «هل نحن فعلاً أمام أزمة مستعصية على الحل نتيجة تحيز في السياسات، وأخطاء في اتخاذ القرار، وفقدان فضيلة التعلم من تجارب سابقة منيت بالفشل؟». وكانت تيرني قد أشارت في دراستها بالمشاركة مع د. جونسون، إلى خطأ غزو العراق بوصفه تم تحت تأثير قوى لا تضع في حساباتها العواقب المعاكسة والمحتملة، لما تصوره صانع القرار.

هذا التشخيص لأزمة بدت مستعصية على الحل صاحبه ما يعتبر انقلاباً في المواقف من أزمة أوكرانيا ما بين التعجيل بالتفاوض، إلى إرجائه لأجل غير مسمى، فبعد أن سرت خلال الأسابيع الأخيرة لهجة التهذئة وقرب

هل نحن في عصر نزاعات لا يكسبها أحد؟ يتصل السؤال بمجريات الحرب في أوكرانيا، التي تتجسد فيها خصائص النزاع بين أمريكا وروسيا. والسؤال نفسه جاء عنواناً لكتاب «أمريكا في عصر نزاعات لا يكسبها أحد»، من تأليف البروفسورة دومينيك تيرني، الخبيرة في المعهد الأمريكي لدراسات السياسة الخارجية. ويتصل الأمر أيضاً بما أضافه محللون متابعون للأزمة بطرحهم سؤالاً مكتملاً هو: هل من يشعل النار يقدر على إطفائها؟ وهؤلاء يبنون سؤالهم على مناقشتهم لمؤلفات خبراء ومتخصصين آخرين، تمضي في نفس الاتجاه الذي لا يتوقع أصحابه انتصاراً مؤكداً لأي من الطرفين، وبالتحديد أمريكا وروسيا. ومن هذه المؤلفات كتاب «مجتمع الفوضى» لمؤلفته هادلي بول، والدراسة التي شاركت فيها دومينيك تيرني، ود. ن. جونسون بعنوان «عالم سيئ:

معسكرين رئيسيين في الغرب، حتى لو لم تكن لهما صفة رسمية على مستوى الحكومات، أحدهما يعرف بـ«حزب السلام»، ويريد إنهاء القتال وبدء المفاوضات في أسرع وقت ممكن، والمعسكر الثاني يعرف باسم «حزب العدل»، ويعتقد أنصاره أنه يجب على روسيا أن تدفع ثمناً غالياً جزاء ما اعتبروه عدواناً على أوكرانيا.

والواضح أن شقة الخلاف بينهما لا تزال واسعة، فحزب السلام يشعر بالقلق من تضاعف الخسارة الاقتصادية والبشرية على أوكرانيا وبقية العالم، كلما طال أمد القتال، وعلى النقيض منه يرد حزب العدل بإمكان كسب الحرب، إذا مضى الوقت بلا تفاوض، وبمزيد من السلاح لأوكرانيا.

المشكلة شديدة التعقيد، كما يبدو للجميع، وذلك راجع إلى وجود دوافع أخرى للنزاع، خارج إطار أوكرانيا والحرب مع روسيا.

لقد فوّتت أمريكا فرصاً كانت سانحة لسد الطريق أمام هذه الحرب

من قبل أن تشتعل بوقت طويل، لو أنها استجابت لمطالب الرئيس بوتين بالجلوس معاً في مفاوضات يشرح فيها ما تعتبره روسيا تهديداً لأمنها القومي، بدلاً من تمدد حلف «الناتو» إلى جوار حدود روسيا، وأيضاً ما طرحه بوتين من أفكار أخرى للتعاون بين روسيا وأوروبا، وهو ما قوبل بالتجاهل، أي أن فرص إغلاق الباب أمام تلك الأزمة كانت متاحة، لكنها لم تجد من ينتهزها، والنتيجة دخول العالم بأكمله في أجواء نزاعات لا يكسبها أحد.

\*صحيفة «الخليج» الاماراتية

الدخول في مفاوضات لتحديد الصراع في حالة تعذر إنهائه في الحال، فقد انقلب الحال فجأة بتصعيد لهجة متشددة، تنبئ باستمرار الحرب وانحسار فرص التفاوض، وهو ما وصفته صحيفة «واشنطن بوست» بأن أمريكا وحلفاءها يستعدون لصراع طويل الأمد مع روسيا.

وزاد من قوة هذا الاتجاه المتشدد ما تأمله الإدارة الأمريكية من أن تؤدي الأسلحة التي زاد تدفقها على أوكرانيا (تعززها العقوبات الاقتصادية، والعزلة الدبلوماسية) إلى تراجع استعداد روسيا لمواصلة القتال. وعندئذ تختلف نتائج المفاوضات معها لإنهاء الحرب عما هو متوقع لها، لو أنها جرت الآن، وما لوحظ بعدها في قمة

دول السبع من توقف ماكرون ورئيسي ألمانيا وإيطاليا عن تكرار المناداة بالتفاوض. هذه التصورات أكدها ستولتنبرغ، الأمين العام لحلف «الناتو»، بقوله، إن الحرب في أوكرانيا قد تستمر لسنوات.

هذا التوجه تحدثت عنه وسائل إعلام أمريكية بأن الدعم العسكري المتزايد لأوكرانيا من أمريكا والغرب قد شجعها على التمسك بإرجاء الدخول الآن في مفاوضات جديدة مع روسيا.

في مواجهة هذا الانقلاب في المواقف، تتردد وجهات نظر غربية ترى إمكانية الوصول إلى صيغة لتجميد الصراع إذا تعذر إيقاف الحرب، وأن هذه الصيغة يمكن أن تكون على شكل هدنة، حتى لو اتخذت لنفسها شكلاً آخر للحرب الباردة.

وهناك بعد آخر للتعثر في إيجاد حل قريب، يشرحه إيفان كراستيف، الخبير في مركز الدراسات الاستراتيجية الليبرالية في بلغاريا، ويقول إن هناك انقساماً بين





بيل ايلمونت:

## كيف غير آبي اليابان

الأصوات المتعاطفة من خلال زيادة الإقبال على صناديق الاقتراع، لكنها في المقام الأول أذهلت وأربكت الدولة غير المعتادة على الإطلاق على مثل هذا العنف.

كان إرث آبي من ولايته غير المسبوقة كرئيس للوزراء – والتي انقسمت بين سنة غير ناجحة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧، تلتها عودة ظافرة دامت سبع سنوات من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠ – أكثر بروزا بسبب تأثيره على السياسة الخارجية والأمنية اليابانية بشكل أكبر من تأثيره على الشؤون الداخلية. من المؤكد أن آبي كان بائعا بارعا ومقنعا لأجندة السياسية الاقتصادية، التي روج لها بنجاح تحت شعار «اقتصاد آبي»؛ ولكن في النهاية، كانت سياسته الخارجية، وليس برنامجه الاقتصادي، التي يمكن وصفها بالتحويلية حقا.

جلب آبي الوضوح، وقوة الغرض، والمصادقية إلى السياسة الخارجية اليابانية – بفضل طول عمره في المنصب. الواقع أن ابتكار مصطلح «الهادي الهندي»،

كان اغتيال رئيس الوزراء الياباني السابق شينزو آبي أثناء إحدى فعاليات حملة انتخابية في نارا باليابان حادثا صادما ومحيرا. كان صادما لأن اليابان لم تعرف العنف السياسي على الإطلاق تقريبا لمدة لا تقل عن نصف قرن من الزمن، ولأن ملكية الأسلحة النارية في اليابان خاضعة لرقابة مشددة. وكان محيرا لأن آبي، بعد أن تنحى عن رئاسة الوزراء في عام ٢٠٢٠، لم يكن له أي دور حكومي رسمي؛ ومع ذلك كان القتل عملا سياسيا بوضوح.

من غير المرجح أن يخلف موت آبي أي تأثير على انتخابات العاشر من يوليو/تموز لاختيار أعضاء مجلس المستشارين في اليابان (الفرع التشريعي الأعلى وبالتالي الأحدث عهدا)، والتي كان من المتوقع أن يفوز بها بارتياح الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم. الواقع أن خسارة زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي ورئيس الوزراء السابق على هذا النحو المأساوي قد تضيف بعض

من الصعب دائما تخمين الدوافع التي ربما حركت قاتلا منفردا. يبدو أن الرجل الذي اعتُقل بتهمة قتل أبي، تيتسويا ياماجامي الذي يبلغ من العمر ٤١ عاما، استخدم بندقية صيد ضخمة محلية الصنع. ولأن اليابان واحدة من أكثر دول العالم أمانا، تميل التدابير الأمنية في الأحداث السياسية إلى أن تكون خفيفة، حتى بالنسبة إلى رئيس وزراء سابق، وهو ما يفسر في الأرجح كيف تمكن المسلح من تنفيذ جريمته.

وفقا للتقارير الإخبارية، خدم ياماجامي لمدة ثلاث سنوات في سلاح البحرية اليابانية، قوة الدفاع الذاتي البحرية، حتى عام ٢٠٠٥. هذه الخلفية – مقترنة بدعوة أبي إلى تأسيس جيش ياباني أقوى والجهود التي بذلها لإلغاء فقرة المُسالمة

في الدستور (المادة ٩) – تجعل من المعقول أن نتكهن بأن جريمة القتل ارتُكبت احتجاجا على موقف اليابان العسكري. ورغم أن أبي لم يعد في منصبه، فإنه كان بلا أدنى شك أبرز المدافعين

المعروفين في اليابان عن إنشاء قدرة عسكرية أقوى. بهذه الصفة، كثيرا ما أعرب أبي عن إصراره على إتمام العمل الذي بدأه جده نوبوسوكي كيشي، الذي تولى بوصفه رئيسا للوزراء في عام ١٩٦٠ قيادة جهود مراجعة المعاهدة الأمنية التي أبرمتها اليابان مع الولايات المتحدة، بهدف تعزيز الدفاع الياباني.

من المحزن أنه ربما لم يكن من قبيل المصادفة أن آخر رئيس وزراء ياباني وقع ضحية لهجوم عنيف كان كيشي، الذي طعنه مهاجم ست مرات بعد فترة وجيزة من الموافقة على المعاهدة الأمنية المعدلة. ولكن على عكس أبي، نجا جده من محاولة الاغتيال.

\*بروجيكت سنديكيت/ترجمة: مايسة كامل

الذي يُستخدَم الآن بشكل شائع لوصف الأمن والاستراتيجية الدبلوماسية في آسيا، يُنسب بدرجة كبيرة إلى أبي، الذي استعان بجهد ياباني سابق لبناء علاقة أقوى مع الهند واستخدمه لإعادة صياغة وتوسيع مكانة بلده على المستويين الإقليمي والعالمي.

أملى هذا الموقف صعود الصين وخطابها الجازم على نحو متزايد وأفعالها في بحري الصين الجنوبي والشرقي وحولهما. في عهد أبي، ألزمت اليابان نفسها بتحديد ساحة استراتيجية ودبلوماسية يصعب على الصين الهيمنة عليها. وكان تعميق العلاقات مع الهند جزءا من هذه الاستراتيجية، وكذا الجهود التي بذلها أبي لتعزيز قوة اليابان العسكرية. كان نصيرا رائدا لمقترحات تعديل

دستور اليابان بحيث يتسنى لمؤسستها العسكرية أن تضطلع بدور أكبر إلى جانب دور حليفها الرئيسية، الولايات المتحدة.

كان أبي قوميا بلا منازع. فهو من أثار في الأصل الجدل بسبب

آرائه التعديلية بعض الشيء حول تاريخ اليابان في زمن الحرب، وخاصة في ما يتصل بالقضية الساخنة «نساء المتعة» اللاتي أجبرهن الجيش الياباني الإمبراطوري على ممارسة العبودية الجنسية في البلدان المحتلة. ولكن بمجرد توليه منصبه، سارع إلى التخفيف من حدة آرائه السابقة. علاوة على ذلك، عمل أبي على بناء علاقات دبلوماسية أوثق وأكثر عمقا مع مختلف بلدان جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى تحسين العلاقات حتى مع الجارة الأشد شراسة والمستعمرة السابقة كوريا الجنوبية. وعلى الرغم من توتر العلاقات مع الصين في كثير من الأحيان – وخاصة عندما زار أبي ضريح ياسوكوني المثير للجدل في اليابان لقتلاها في الحرب – فقد ظل الحوار الصيني الياباني مستمرا.





محمد المحمود:

## قتل النساء.. أزمنة الوأد

أعلى درجات الإرهاب ضد النساء. لا أعني أن القاتل كان يقصد جملة الإشارات في هذه الرسالة، وإنما أعني تحديداً أنه كان يُعبّر عن إرادة ثقافية كامنة لممارسة أقصى درجات العنف مع النساء، مع النساء اللاتي لا يرضين بالاستسلام لـ«ثقافة الوأد»، تلك الثقافة التي تعني إخضاع النساء لرغبات الرجال، سواء بإلغاء وجودهن من الفضاء العام، أو وضعهن - بصورة دائمة - تحت وصاية/ هيمنة الرجال. بشاعة الجريمة هنا تتّمسح بدرجتين/ بمستويين: الأول، مشهد العنف المرعب الذي تفنن القاتل في أدائه على مرأى من الجميع. والثاني، أنه عنف تجاه المرأة تحديداً، المرأة المستهدفة بالعنف في أكثر المجتمعات الإنسانية. وهو العنف الذي يجري بدرجات متفاوتة، إذ

عاش العالم العربي الشهر الماضي مشاهد قتل مُرعبة، طالت النساء خصوصاً. ولعل أشهرها وأبشعها جريمة قتل طالبة جامعية في مدينة المنصورة المصرية. طبعاً، الجرائم التي أعقبتها، أو التي تلك التي اكتُشفت بعدها، كانت بمثابة التأكيد على السياق الذي لا يكتفي بمجرد القتل، بل يقوم - وعن وعي بذلك - بتحويل جريمة القتل إلى ما هو أشد بشاعة وألماً؛ حينما يصبح القتل مَشْهَدِيًّا/ مَسْرُحِيًّا، يَتَفَنَّ فيهِ الخيال المُتَوَحَّش في ابتداع اللأمتوقع، واللأمتخيّل أيضاً.

واضح جداً أن ليس القتل مُجَرِّداً (= إنهاء الحياة) هو المقصود في جريمة المنصورة، أو ليس هو المقصود بشكل أولي، بل المقصود هو إرسال رسالة خطيرة تحمل

## الاشتغال على المتغيرات الثقافية هو الفاصل في إجراء متغيرات نوعية بين واقع النساء

وتحريق بعضهم، وإغراق بعضهم الآخر؛ لأن العقوبة - كما يقول مَبْرًا - تكون أكثر إرعاباً وإرهاباً عندما تتنوع، إلى مشهد مقتل الحلاج وصلبه، ومقتل السهروردي... إلخ. وهنا، قد يَرِدُ أحدهم بأن هذه المشاهد وأمثالها وما هو قريب منها، لا يخلو منها تاريخ أمة من الأمم؛ حتى وإن اختلفت نسبة ذلك بين أمةٍ وأخرى، وزمنٍ وآخر. وهذا صحيح، ولكن صحيح أيضاً - وهو الأهم هنا - أن مواقف الأمم من مثل هذه الأفعال الواردة في تاريخها؛ مما فعله أسلافها، يختلف كثيراً.

ليس وجود مثل هذه الأفعال ونسبتها في التاريخ هو المهم، بل المهم هو الموقف الثقافي العام (موقف الوعي الكلي) منها. فبينما تَرِد مثل هذه الأفعال في تواريخ الأمم المُتَحَضِّرة مُدانةً ومُجَرِّمةً، وممارسوها تتبع أسماءهم نعوثُ الازدراء والاحتقار، نجد - وللأسف - الوعي العربي متصالحاً مع هذه الأفعال ومع ممارستها، بحيث جرى تطبيعها، وترميز فاعليتها، وإدماجهم في نسق الأمجاد: كأبطال حرب، وكصانعي حضارة، وكمؤسسي أمبراطوريات، أو حتى السكوت عنهم في أحسن أحوال الخجل من عار التاريخ.

أما في المستوى الثاني، أي كون المُستَهْدَف بالعنف: امرأة، فهنا التسامح مع العنف من حيث المبدأ، يُضاف إليه تسامح آخر، مرتبط بكون الضحية: امرأة. والمرأة مستهدفة بالعنف أصالةً في المجتمعات التقليدية. التسامح مع العنف جزء من التركيبة الثقافية الراسخة

يبدأ من التمييز ضدها منذ لحظات الطفولة الأولى، وقد يصل أحياناً لمشاهد القتل المرعبة، مروراً بتعنيفها اللفظي والجسدي، فضلاً عن حرمانها من الحقوق والحريات المضمونة للرجال في حدود السياق الثقافي للمجتمع.

المستوى الأول، المتمثل في مَسْرَحة القتل ليكون أكثر إرعاباً وإرهاباً، هو جزء من مَسْلِكٍ راسخ في تاريخ العرب منذ جاهليتهم الأولى، عندما كان النعمان بن المنذر يتفتن - لاهياً - بجرائم القتل في يوم يؤسه الذي يقتل فيه أول من يُصادفه في طريقه، مروراً بما فعلته هند بنت عتبة - في لحظات الانتقام الثأري - عندما كانت تَبْقَر بطون القتلى وتأكل أكبادهم، إلى ما فعله بُسْرُ بن أرطاة (أحد قواد معاوية) من قَتْل الأطفال ووضعهم في حجور أمهاتهم، إلى ما كان يفعله زياد بن أبيية (والي معاوية على العراق) من قتل نساء الخوارج وصلبهن عرايا (والمرأة الخارجية لا يُرعبها القتل؛ بقدر ما يُرعبها أن يكون جسدها العاري فرجة للناس بعد قتلها)، إلى تفنن الحجاج بن يوسف في التعذيب بأنواع، إلى دفن هشام بن عبد الملك غيلانَ الدمشقي حياً؛ بعدما قطع يديه ورجليه، وهي الفعلة ذاتها التي فعلها أبو جعفر المنصور مع ابن المقفع، إلى التَّوَرُّ المُسَعَّر المُبْطِن بالمسامير، الذي اتخذه محمد بن عبد الملك الزيات (وزير المعتصم والواثق) لتعذيب الناس، إلى ما فعله المعتضد العباسي بإشارة وزيره عُبيد الله بن سليمان، عندما قبض على مجموعة من الناس توقع أنها ضده، فأمر بصلب بعضهم،



## ليس القتل هو المقصود بشكل أولي، بل هو إرسال رسالة خطيرة تحمل أعلى درجات الإرهاب

مُستنجدة. ثم يُكزَّر أنه لا يسمع صوته إلا عندما يضرب أمه وأخواته. وفي اللحظة نفسها، في وسط كلامه، يُعلِّق الجارِّ الآخر على هذا الكلام - وأيضا، بكل هدوء - بقوله: هي (أي ضربه لأمه وأخواته) مُجَزَّد حاجات بينهم، يعني خلافات عائلية داخلية. وبهذا السلوك العنفي الذي لا يخرج عن حدود جدران البيت، يصبح القاتل طيبا هادئا لا يُتوقَّع منه العدوان !

لاحظ، ثمة عنف أُسري مَشهود، يصل الأمر بالشاب إلى ضرب أمه وأخواته حتى يتعالى صُراخهن ويَسمع ذلك الجيران، ولكن، يبدو كل هذا - في الوسط الثقافي الحاضر للقاتل - شيئا طبيعيا؛ إلى درجة أنه لا ينفى صفة : «الطيبة»، ولا صفة «الهدوء» عنه، وبالتالي، لا يُتوقَّع منه ارتكاب جريمة؛ لأن ما يفعله مع أمه وأخواته ليس جريمة، ولا ممهدا لجريمة، بل ولا هو سلوك يَشين فاعله، بل مجرد خلافات عائلية بين ذكور العائلة وإناتها، ومن الطبيعي جدا أن يضرب الذكور الإناث؛ حتى ولو كانت الأنثى هنا أمًّا !

لماذا أقول: إن هذا التسامح مع العنف عموما، ومع العنف ضد المرأة خصوصا، هو أشد من واقعة الجريمة ذاتها؟ أقول ذلك لأن الجريمة على بشاعتها الفائقة تبقى مسلكا فرديا في النهاية، كما هي واقعة خاطفة، وقعت في لحظة لا يمكن استدراكها، ثم هي جريمة مُدانة من الجميع بأقصى درجات الإدانة والاستبشاع. بينما التسامح مع العنف ضد المرأة يشي بالتطبيع الاجتماعي،

بعمق التاريخ/ تاريخ الأنا، والتسامح مع العنف عندما يكون عنفا ضد المرأة أشد رسوخا، فثمة مقصد خفي - واع وغير واع - في إرهاب النساء؛ كجزء من آليات التَّحْيِيز لاستدامة الهيمنة الذكورية التي تحتفظ للذكور بكثير من صور الامتياز المادي والمعنوي.

لا يعني هذا أن المجتمعات المتحضرة خالية من هذا العنف المُوجَّه ضد النساء، وإنما المقصود أنه في المجتمعات التقليدية البدائية (بدائية على مستوى الوعي الكلي) راسخ، قد جرى تطبيعه وتأكيده، بينما في المجتمعات المتحضرة مُطازد، قد جرى تجريمه وتأثيره. والفارق بين النساء في المجتمع التقليدي والمجتمع المتحضر هو ذاته الفارق بين التطبيع والتجريم.

هناك مشهد كاشف، رغم كونه مشهدا عابرا من جملة المشاهد التي حَفَّت بالمشهد الرئيس في جريمة قتل فتاة المنصورة، وهو - عندي - أشد إيلاما، وإرعابا، وأبعد خطرا من مشهد الجريمة ذاته. هذا المشهد الفرعي الهامشي كما يبدو، هو حجر الزاوية، لا في هذه الجريمة وحدها، بل في كل الجرائم المشابهة، بل وفي كل صور العنف ضد النساء. أقصد هنا: ذلك المشهد الذي يبدأ بأن يَسأل أحدُ الإعلاميين جيرانَ القاتل عنه/ عن سلوكه، فيجب أحدهم - بكل هدوء، وبِنبراتٍ مُطمئنَّة بدرجة الاعتیاد الروتيني - أن القاتل لم يكن يُتوقَّع منه أن يقوم بهذا؛ لأنه - وفق منطق المتحدِّث - كان طيبا وهادئا، وكان لا يُسمع صوته إلا عندما يقوم بضرب أمه وأخواته البنات، فتصرخ أمه

## يبقى العنف المادي تجاه المرأة مدانا ومرفوضا على المستوى الاجتماعي

النساء الممنوعات من التصرف بأموالهن وبخياراتهن العملية والمهنية، هناك ملايين النساء المُجَبَّرات على الزواج بِمَن لا يُرَدُّن، هناك ملايين النساء المُجَبَّرات على صور من صور اللباس، هناك ملايين النساء المحرومات من ميراثهن، هناك ملايين النساء المشلولات بالمراقبة الاجتماعية الصارمة التي تحسب عليهن أنفاسهن، هناك الملايين من النساء المُجَبَّرات على الحياة كخدم مُهَّان لأزواجهن وأسرهن... إلخ ما أسمىه: «الوَأد المَمْنَهج» أو «القتل البطيء» أو «الإبادة الصامتة» للوجود الأنثوي في مستوى الكرامة المستحقة التي تتجاوز حدود ما تكفله الأنظمة والقوانين، إلى تخوم ما تشغل عليه الثقافة بمفهومها العام/ الشامل.

نعم، قد تستطيع المرأة التي سُلِبَ منها ميراثها - مثلا - أن تشكو السالب (وغالبا ما يكون أختا أو قريبا)، فتأخذ حقها بالقانون، ولكن الثقافة المجتمعية ستجبرها على دفع الثمن أضعافا من وجودها الكلي. ما يعني أن الاشتغال على المُتَغَيِّرات الثقافية هو الفاصل في إجراء مُتَغَيِّرات نوعية بين واقع النساء المُمتد بِعُمُقِ أزمِنَةِ الوَأد في التاريخ العربي، وما يتطلعن إليه من واقع المساواة الكاملة بالرجال في زمن حديث، ولكن يتييم.

\*موقع فضائية «الحرّة» الامريكية

ما يعني أنه عنف يُمارس على ملايين النساء، ليس في حدث عابر نادر، بل في مسلك يومي أو شبه يومي، لا يقوم به مُجَرِّمون مُدانون يُساقون إلى أقصى صور العقاب المنصوص عليها قانونيا (كما في حادثة القتل)، بل يقوم به - أي العنف ضد النساء بما لا يصل درجة القتل - أناسٌ أسوياء في العرف الاجتماعي، أناسٌ ربما يحظون بكثير من التقدير، بل ربما تمكّنوا من أدوات التأثير الاجتماعي المادية أو المعنوية؛ حتى ولو عرفهم المجتمع بمثل هذا السلوك التعنيفي المشين، فهو قد يتسامح معهم؛ كما تسامح جيرانُ القاتل مع سلوكياته التي تتصل بالتعنيف الأسري.

لكن، وفي معظم الأحوال، يبقى العنف المادي تجاه المرأة (في كل صوره، من الضرب والتعذيب، إلى القتل ومَسْرَحَةَ القتل) مُدانا ومرفوضا على المستوى الاجتماعي. لا يجرؤ أحد على تبريره في صورة علنية صريحة؛ إلا فيما ندر. لهذا، فالأخطر من كل ما سبق، أي من «القتل» ومن «التعنيف المادي بالضرب والتعذيب» هي تلك الانتهاكات الشائعة لحقوق النساء، أقصد: الانتهاكات التي قد تصل القوانين لتجريمها، وقد لا تصل؛ لتعذر إمكانية توصيفها ورصدها قانونيا. أي هي تلك الانتهاكات التي تفرضا المواضع الاجتماعية؛ فتستسلم المرأة لها تحت وطأة الإكراه المعنوي ذي الطابع الشمولي.

بمثل هذا الإكراه المعنوي الناعم (الذي قد يشوبه بعض الإكراه الخشن) هناك - في العالم العربي - ملايين

# المرصد

AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

[www.marsaddaily.com](http://www.marsaddaily.com)  
facebook: marsad.puk